الرسالة ٢٨٥

الضرورة الشعرية
عند ابن السرّاج

أ. د . فاطمة راشد الراجحي
قسم اللغة العربية وآدابها – كلية الآداب
جامعة الكويت

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية – الحولية التاسعة والعشرون – ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م

المؤلفة :

أ. د. فاطمة راشد الراجحي:

- دكتوراه مع مرتبة الشرف الأولى في النحو والصرف من جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، عام ١٩٩٠م.
- أستاذ بقسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة الكويت.

الإنتاج العلمي:

أولاً – الكتب:

١ – شرح المكودي على ألفية ابن مالك (تحقيق ودراسة) الطبعة الثانية، الدار المصرية السعودية، القاهرة، ٢٠٠٢م.

٢ – معجم الأفعال الناسخة في القرآن الكريم، دار الكتاب الجامعي، الكويت، ١٩٩٦م.

٣ – الملخص في إعراب القرآن للخطيب التبريزي (تحقيق ودراسة) مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠٠٢م.

ثانياً – الأبحاث المنشورة في السنوات الخمس الأخيرة :

١ – ألفاظ الألوان في القرآن الكريم ودلالاتها. مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد الثالث، القاهرة، ٢٠٠١م.

٢ – معاني (أو) في القرآن الكريم، مجلة كلية التربية، جامعة طنطا، العدد ١٦، القاهرة، يناير ٢٠٠٣م.

٣ – التوجيه النحوي للقراءات الشاذة بين ابن جني وابن مجاهد، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد الثاني، المجلد العاشر، القاهرة، ٢٠٠٤م.

٤ – مجيء الحال من المضاف إليه، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد ٩٠، الكويت، ربيع ٢٠٠٥م.

٥ – القواعد الأصلية والفرعية في أبيات ابن مالك، رسالة المشرق، المجلد ١٥، العدد الأول والثاني، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥م.

٦ – أصول النحو عند البغدادي، حوليات كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، الحولية ٢٥، مارس ٢٠٠٥م.

المحتوى

الملخص ١١
مقدمة ١٣
تمهيد ١٧
أ – التعريف بابن السّراج ١٧
ب – مذاهب النحاة في الضرورة ١٧
– **الفصل الأول: ضرائر الزيادة** ١٩
١ – تحريك الساكن ١٩
٢ – إظهار التضعيف ٢٢
٣ – تضعيف الآخر في القوافي في الوصل ٢٥
٤ – صرف ما لا ينصرف ٢٨
٥ – تنوين الاسم المبني للنداء ٣١
٦ – تنوين اسم لا المبني على الفتح ٣٤
٧ – دخول نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة في الواجب ٣٥
٨ – إثبات الهمزة في مضارع أفعل ٣٨
٩ – قطع ألف الوصل في الدرج ٣٩
١٠ – إجراء المعتل من الأسماء والأفعال مجرى الصحيح ٤١
١١ – إشباع الحركة لزيادة حرف من جنسها ٤٥
١٢ – إثبات ألف أنا في الوصل ٤٨
– **الفصل الثاني: ضرائر الحذف** ٥١
١٣ – الترخيم في غير النداء ٥١
١٤ – استعمال فل موضع فلان في غير النداء ٥٤
١٥ – حذف اللام من لا أبالك ٥٦
١٦ – حذف لام الأمر مع إعمالها في الفعل ٥٧
١٧ – العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ٦٠
١٨ – قدي مضافة إلى ياء المتكلم ٦٢
١٩ – ترك صرف ما ينصرف ٦٣
٢٠ – حذف التنوين لالتقاء الساكنين ٦٧

٢١ – حذف النون لالتقاء الساكنين ٦٩
٢٢ – حذف ما كان يحذف للتنوين – للإضافة أو للألف واللام . ٧١
٢٣ – تخفيف المشدد في القوافي ٧٤
٢٤ – حذف الصلة من الضمير في الوصل ٧٧
٢٥ – إسقاط ما من كما ٨٠
٢٦ – عدم تكرار لا النافية إذا دخلت على معرفة ٨١
٢٧ – حذف الفاء من جواب الشرط ٨٢
٢٨ – إقامة الصفة مقام الموصوف ٨٥
– **الفصل الثالث: ضرائر الإبدال** ٨٩
٢٩ – إبدال حرف اللين من حرف صحيح ٨٩
٣٠ – الوقف بالألف عوضاً عن الهاء في الترخيم ٩٧
٣١ – مجيء تمييز المائة والألف مفرداً منصوباً ٩٨
٣٢ – جعل الضمير المنفصل في موضع المتصل ٩٩
٣٣ – دخول الكاف على الضمائر المتصلة ١٠٠
٣٤ – جمع فاعل إذا كان صفة لمذكر عاقل على فواعل ١٠١
٣٥ – تأنيث المذكر ١٠٢
٣٦ – نصب الفعل بعد الفاء في الكلام الموجب ١٠٧
٣٧ – اسمية الكاف ١٠٩
– **الفصل الرابع: ضرائر التقديم والتأخير** ١١٣
٣٨ – الفصل بين العدد وتمييزه بالظرف أو الجار والمجرور ١١٣
٣٩ – الفصل بين المتضايفين بالظرف أو الجار والمجرور في الشعر .. ١١٤
٤٠ – تقديم المعطوف على المعطوف عليه ١١٨
٤١ – الفصل بين حروف الجزاء والفعل بالاسم ١٢٠
٤٢ – وقوع الاسم بعد قلما ١٢١
٤٣ – وضع الكلام في غير موضعه ١٢٢
– الخاتمة والنتائج ١٢٧
– الهوامش ١٣١
– المصادر والمراجع ١٥١

الملخص

لقد اخترت موضوع الضرورة الشعرية عند ابن السراج ؛ لأنه يأتي مباشرة بعد سيبويه والمبرد، وقبل السيرافي والقزاز فكان حلقة وصل بين السابقين عليه، وبين اللاحقين.

أما عملنا في هذا البحث فيقوم على تقسيم كل الضرائر التي وردت في الأصول، سواء وردت في الأبواب النحوية ولم ترد في باب الضرورة، أو وردت في باب الضرورة ولم ترد في الأبواب النحوية، أو وردت في الاثنين.

وقد احتوت خاتمة البحث على النتائج التالية :

– بلغ عدد الضرائر الشعرية عند ابن السراج ثلاثاً وأربعين ضرورة.

– وضح تأثر ابن السراج بالسابقين عليه وعلى رأسهم سيبويه والمبرد.

– وضح تأثر اللاحقين بابن السراج وخاصة أصحاب كتب الضرائر الشعرية كالسيرافي والقزاز وابن عصفور، وبمقارنة ضرائر ابن السراج بما ورد في هذه الكتب وجدنا كل ضرائر ابن السراج قد وردت في هذه الكتب إلا في ضرورة تنوين اسم لا المبني على الفتح عند يونس والأخفش، وفي حذف اللام من لا أبا لك، وفي إسقاط ما من كما، وفي عدم تكرار لا النافية إذا دخلت على معرفة؛ أي أربع ضرائر من عدد ثلاث وأربعين ضرورة.

– في الأربعين ضرورة التي وردت عند ابن السراج وعند أصحاب كتب الضرائر أو أحدهم، كان القزاز – في الغالب – ملتزماً شواهد ابن السراج فلم يضف إليها كإضافة السيرافي أو ابن عصفور.

– بعد تقسيم الضرائر إلى ضرائر الزيادة، وضرائر الحذف، وضرائر الإبدال، وضرائر التقديم والتأخير بلغ عدد ضرائر الزيادة اثنتي عشرة ضرورة، وضرائر الحذف ست عشرة ضرورة، وضرائر الإبدال تسعاً، وضرائر التقديم والتأخير ستاً.

مقدمة

اعتاد النحاة منذ زمن سيبويه على تخصيص باب في كتبهم للحديث عن ضرائر الشعر، فعل ذلك إمام النحاة في الباب الذي أسماه ما يحتمل الشعر، وقد قلّده النحاة في ذلك فوجدنا – مثلاً – ابن السراج في الأصول، وابن عصفور في شرح الجمل، والسيوطي في الهمع... وغيرهم كثير يخصصون أبواباً للحديث عن ضرورة الشعر، على الرغم من أن هذه الضرائر ما هي إلا مسائل نحوية وردت في باب النداء أو باب الإضافة..

ولم يكتف النحاة بهذا بل ظهرت كتب خصصها أصحابها – فقط – للحديث عن الضرائر الشعرية، ومن أقدم من ألف في ذلك أبو العباس المبرد، إلا أنه – للأسف – لم يصلنا هذا الكتاب، وأقدم الكتب التي وصلتنا مخصصة للضرورة كتاب أبي سعيد السيرافي ٣٦٨هـ «ما يحتمل الشعر»، ويأتي بعده كتاب القزاز ٤١٢هـ «ما يجوز للشاعر في الضرورة»، ثم يأتي أشمل هذه الكتب وهو كتاب «ضرائر الشعر» لابن عصفور ٦٦٩هـ، ويأتي ابن السراج ٣١٦هـ وسطاً بين سيبويه – وقد خصص باباً للحديث عن الضرورة، بالإضافة إلى الضرائر التي نص عليها في الأبواب النحوية المختلفة – وبين المبرد وقد خصص كتاباً للضرورة إلا أنه لم يصلنا، بالإضافة إلى الضرائر التي ذكرها في الأبواب النحوية سواء في المقتضب أو في الكامل. هذا عن السابقين على ابن السراج، أما عن اللاحقين فيأتي السيرافي ٣٦٨هـ أول من وصلنا كتابه عن الضرورة، ثم القزاز، ثم ابن عصفور، ومن هنا اخترنا هذا الموضوع «الضرورة الشعرية عند ابن السراج»، فالمؤلف يأتي مباشرة بعد سيبويه والمبرد ويأتي قبل السيرافي والقزاز، فكان حلقة وصل بين السابقين عليه، وبين اللاحقين، إلا أن ذلك لا يعني أن اللاحقين لم يضيفوا على ابن السراج

شيئاً، بل العكس أضاف السيرافي والقزاز وابن عصفور على ضرائر ابن السراج؛ هذه الإضافة تبدو في إضافة ضرائر ذات صلة وثيقة بما ذكره ابن السراج، إلا أنه لم يذكرها، استدركها عليه أصحاب كتب الضرائر، خاصة ابن عصفور، وتبدو هذه الإضافة أيضاً في زيادة عدد الشواهد المستشهد بها على الضرورة، فابن السراج يستشهد على نصب المضارع بعد الفاء في الكلام الموجب بشاهدين، ويضيف السيرافي شاهداً ثالثاً، ويضيف ابن عصفور شاهداً آخر...

وهكذا في كل الضرائر المشتركة بين ابن السراج وأصحاب كتب الضرائر، ومع أن ابن السراج خصص باباً للضرائر في نهاية كتابه فإنه تحدث عن كثير من الضرائر في كل صفحات الكتاب.

ونأتي إلى عملنا في هذا البحث؛ أولاً – قمنا بتقسيم كل الضرائر التي وردت في الأصول، سواء وردت في الأبواب النحوية ولم ترد في باب الضرورة، أم وردت في باب الضرورة ولم ترد في الأبواب النحوية، أم وردت في الاثنين، أقول تم تقسيم هذه الضرائر إلى ضرائر الزيادة مثل دخول نون التوكيد على المضارع في الواجب، وضرائر الحذف مثل حذف الصلة من الضمير في الوصل، وضرائر الإبدال مثل جعل الضمير المنفصل في موضع المتصل، وضرائر التقديم والتأخير، وهذا التقسيم أسوة بما فعله ابن عصفور في ضرائر الشعر – أشمل كتب الضرائر – هذا عن الترتيب العام للضرائر، أما عند معالجة كل ضرورة من هذه الضرائر فيتم على النحو التالي: نتعرف رأي ابن السراج في الضرورة، ثم نذكر شواهده على هذه الضرورة، ونبين وجه استشهاده بكل شاهد، ثم نرجع إلى كتب الضرائر – للسيرافي والقزاز ولابن عصفور – ونعقد موازنة بين ما ذكره ابن السراج وما ذكره أصحاب هذه الكتب، هل أضافوا على شواهد ابن السراج شيئاً؟، هل تركوا شاهداً من شواهد ابن السراج؟، هل ذكروا رأياً في الضرورة لم يذكره ابن السراج؟، هل ذكر ابن السراج رأياً لم يذكره أصحاب هذه الكتب...؟ وبعد ذكر نتائج هذه

الموازنة ننتقل إلى موازنة أخرى وهي خاصة بالأصول؛ بمعنى هل ذكر ابن السراج هذه الضرورة في الأبواب النحوية؟ أو اكتفى بذكرها في باب ضرورة الشاعر؟ أو جمع بين ذكرها في باب ضرورة الشاعر وذكرها في الأبواب النحوية؟.

فمثلاً دخول نون التوكيد في الواجب ذكرها ابن السراج فقط في باب ضرورة الشاعر، واستعمال فل في موضع فلان ذكرها ابن السراج فقط في باب النداء، وإشباع الحركة لزيادة حرف من جنسها ذكرها ابن السراج في باب ما كان من الأسماء على أربعة أحرف من غير زيادة، وذكرها أيضاً في باب ضرورة الشاعر، وفي ضرائر هذا النوع يتم عقد موازنة بين ذكر ابن السراج لهذه الضرورة في الموضعين، هل ذكرها – دون استشهاد – في الباب النحوي كالنداء مثلاً، ثم ذكرها في باب الضرورة وقد استشهد عليها؟، وهل كلامه في الموضعين هو هو أو أضاف شيئاً... ؟ .

وبعد الانتهاء من هذه الموازنة نشير في الحاشية إلى ورود الضرورة عند السابقين على ابن السراج، وقد اخترنا منهم سيبويه والمبرد.

هذا، وقد جاءت الدراسة في مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة؛ تحدثت في المقدمة عن الموضوع وأهميته، وفي التمهيد عن مذاهب النحاة في الضرورة.

أما الفصل الأول فقد درست فيه ضرائر الزيادة، وأما ضرائر الحذف فدرست في الفصل الثاني، واختص الفصل الثالث بدراسة ضرائر الإبدال، ودرست في الفصل الرابع والأخير ضرائر التقديم والتأخير. وبعد هذا تجيء الخاتمة وفيها تلخيص لأهم معالم البحث.

تمهيد

أ – التعريف بابن السّراج*:

محمد بن السري بن سهل، أبو بكر ٠٠٠ – ٣١٦هـ، من أهل بغداد، لم تحدد كتب التراجم تاريخ مولده، هو أحد أئمة الأدب واللغة، وأحدث أصحاب المبرد، قرأ عليه كتاب سيبويه، خالف أصول البصريين في مسائل كثيرة، ولهذا يقال: مازال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله، أخذ عنه الزجاجي والسيرافي والفارسي، مات شاباً سنة ٣١٦هـ. من أشهر كتبه ومؤلفاته: الأصول، شرح كتاب سيبويه، الشعر والشعراء، المواصلات والمذكرات في الأخبار، الموجز.

ب – مذاهب النحاة في الضرورة:

للنحاة في الضرورة الشعرية مذاهب يمكن إجمالها فيما يأتي:

المذهب الأول: رأي سيبويه وابن مالك؛ لم يصرح سيبويه برأي محدد في الضرورة، ولكن من خلال الباب الذي خصصه للضرورة – باب ما يحتمل الشعر – ومن خلال الضرائر التي ذكرها على مدار كتابه كله، ومن خلال فهم قدامى النحاة للضرورة عنده يتبين أن مذهبه في الضرورة ما يضطر إليه الشاعر ولا يجد عنه مندوحة، وقد ذهب هذا المذهب أيضاً ابن مالك إلا أنه صرح به في شرح التسهيل عند حديثه عن دخول الألف واللام على المضارع. قال: وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة لتمكن قائل الأول من أن يقول: «ما أنت بالحكم المرضي حكومته» – يقصد الترضى، ولتمكن قائل الثاني من أن يقول: إلى ربنا صوت الحمار يجدع – يقصد اليجدع، ولتمكن الثالث من أن يقول: ما من يروح – يقصد قول الشاعر ما كاليروح – ولتمكن الرابع من أن يقول: وما من يرى – يقصد قول الشاعر وليس اليرى، فإذ لم يفعلوا ذلك

مع استطاعته، ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار[١].

فهذا تصريح واضح من ابن مالك بأن الضرورة ما يفعله الشاعر مضطراً ولا يجد عنه مندوحة، أما ما يفعله في الاختيار وعدم الاضطرار فليس بضرورة.

المذهب الثاني: مذهب ابن جني والجمهور؛ وفيه أن الضرورة ما وقع في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أو لا، فلم يشترطوا في الضرورة أن يضطر الشاعر إلى ذلك في شعره، بل جوّزوا له ما لا يجوز في الكلام[٢].

المذهب الثالث: مذهب الأخفش؛ يرى الأخفش أن الشعراء ينبغي أن يباح لهم ما لا يباح لسواهم لذلك أجاز للشعراء ما لا يجوز لغيرهم؛ لأن الشعراء قد اعتادوا الضرائر، أي أن الأخفش يبيح للشاعر في كلامه ما لا يبيح لغيره[٣].

المذهب الرابع: مذهب ابن فارس؛ يرى ابن فارس أن ما يرتكبه الشعراء ويسميه الناس ضرورة إما أن يكون له وجه في العربية وحينئذ لا يكون ضرورة، وإما ألا يكون له وجه في العربية، وهذا النوع لا داعي لتسميته ضرورة بل تسميه غلطاً أو خطأ؛ أي أن ابن فارس لا يعترف بوجود ضرائر أو لغة خاصة للشعراء[٤].

هذه هي مذاهب النحاة في الضرورة، وقد رأينا سيبويه وابن مالك يذهبان إلى أن الضرورة ما لا مندوحة للشاعر عنه، ورأينا ابن جني والجمهور يذهبان إلى أن الضرورة ما وقع في الشعر، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أو لا، ورأينا مذهب الأخفش الذي يجيز الضرورة في كلام الشعراء دون قصر ذلك على الشعر، ورأينا مذهب ابن فارس الذي ينفي وجود الضرائر، فإما أن يكون ذلك صحيحاً فلا يسمى ضرورة، وإما أن يكون غلطاً أو خطأ.

الفصل الأول: ضرائر الزيادة

١ – تحريك الساكن :

من أنواع الضرائر، ضرائر الزيادة، والنقص، والتأخير والبدل وضرائر الزيادة منحصرة في زيادة حركة وزيادة حرف وزيادة كلمة وزيادة جملة... والحديث هنا عن زيادة الحركة، فللشاعر – إن اضطر – أن يحرك الساكن بحركة مجانسة لحركة الحرف الذي قبله، أو بحركة غير مجانسة لحركة الحرف الذي قبله. قال ابن السراج: فمنه أن يكون الاسم على ثلاثة أحرف، مسكن الأوسط فتحركه بالحركة التي للحرف الأول، وذلك أن يكون على فِعْل أو فَعْل أو فُعْل فتحرك للضرورة، واستشهد على هذه الضرورة بأربعة شواهد.

الأول قول زهير:

ثم اسْتَمَرُّوا وقالوا إنَّ مَشْرَبكم ماءٌ بشرقيِّ سَلْمَى فَيْدُ أَوْرَكَكُ

يريد ركّاً. قال الأصمعي: سألت أعرابياً بجنبات فيد، هل تعرف رككا؟ فقال: لا ولكنه كان هذا ماء يسمى ركّاً فذهب. فعلمت أن زهيراً اضطر فحرك[٥].

الشاهد الثاني – قول رؤبة:

هَاجَكَ من أَرْوَى كَمِنْهاضِ الفَكَكْ

يريد الفك، يقال: فكّه يفكه فكّاً

الشاهد الثالث – قول عبد مناف الهذلي:

... ... يَلْعَجُ الجِلَدَا

يريد الجِلْد، فحرك اللام لإتباع ما قبلها. (الجِلِدَا) فَرُدَّ إلى الفتح.

الشاهد الرابع – قول رؤبة:

ولَمْ يَضعْهَا بينَ فِرْكٍ وعَشَقْ

يريد العِشْق، فكان حكم هذا في الضرورة أن يقول: عِشِق، ولكنه كره الجمع بين الكسرتين، لأن هذا عزيز في الأسماء[٦].

هذه هي الضرورة عند ابن السراج، وقد استشهد عليها بأربعة شواهد، وبالرجوع إلى كتب الضرائر الشعرية وجدت الآتي:

١ – الضرورة مذكورة عند السيرافي والقزاز والقيرواني، قال القزاز: ومما يجوز له تحريك الساكن إذا اضطر إلى ذلك[٧].

٢ – استشهد السيرافي على هذه الضرورة بقول زهير.. فيد أو ركك، وبقول الهذلي.. يلعج الجلَدا، ولم يستشهد بقولي رؤبة.. كمنهاض الفكك، بين فرك وعَشَق، هذا بالنسبة للشواهد الأربعة التي استشهد بها ابن السراج، وقد أضاف السيرافي إلى شواهد ابن السراج قول رؤبة:

مُشْتَبِهِ الأَعْلام لماح الخَفَق

والغريب أن هذا الرجز من أرجوزة رؤبة التي استشهد ابن السراج بشاهد منها وهو بين فرك وعشق، وقد أضاف السيرافي على شواهد ابن السراج شاهداً آخر لزهير:

كما استغاثت بسيءٍ فَزُّ غيطلة خاف العيون فلم ينظر به الحَشَكُ

وإنما هو الحَشْك[٨]، والغريب أيضاً أن هذا البيت من قصيدة زهير التي استشهد ابن السراج بشاهد منها وهو قوله: فيد أوركك.

٣ – أما القزاز فقد أضاف إلى الشواهد السابقة – شواهد ابن السراج والسيرافي – قول العجاج:

فالحمدُ لِلّه الذي أَعْطَى الحَبَرْ

فحرك وإنما هو مسكن، وهو السرور.

وقول رؤبة:

وشَفَّها اللَّوْحُ بِمَأْزولٍ ضَيَقْ

يريد ضَيْقاً فحرك.

وقوله أيضاً:

صَوَادِقُ العقب مهاذيب الوَلَقْ

يريد الوَلْق وهو السرعة[٩].

٤ – ونأتي إلى ابن عصفور وقد أضاف إلى شواهد ابن السراج والسيرافي والقزاز الشاهدين التاليين:

قال طرفة:

أَيُّها الفِتْيَانُ في مَجْلِسنا جَرّدُوا منها وراداً وشُقُرْ

يريد شُقْرا، فحرك القاف بحركة الشين ووقف على المنصوب بحذف التنوين.

وقال جران العود:

قَضَيْنَ حَجّاً وحَاجَاتٍ على عَجَل ثم اسْتَدَرْنَ إلينا ليلَة النَّفَرِ

يريد النَفْر[١٠].

وبذلك يصبح عدد الشواهد التي أضافها أصحاب كتب الضرائر الشعرية على شواهد ابن السراج الأربعة سبعة شواهد، أضاف السيرافي شاهدين، والقزاز ثلاثة شواهد، وابن عصفور شاهدين، هذا بخلاف المكرر الذي أضافه مثلاً ابن عصفور وسبقه إلى ذلك السيرافي أو القزاز.

٥ – أضاف ابن عصفور ضرورة أخرى ذات صلة وثيقة بهذه الضرورة، وهي تحريك الساكن بحركة غير مجانسة لحركة الحرف الذي قبله، ففي الضرورة الأولى كان الساكن يحرك بحركة مجانسة لحركة الحرف الذي قبله، فيقول الشاعر الجِلِد وهو يريد الجِلْد، أو النَّفَر، وهو يريد النّفْر، أما في هذه الضرورة التي ذكرها ابن عصفور، وبمعنى آخر استدركها على السابقين: ابن السراج – السيرافي – القزاز، فالساكن

يحرك بحركة غير مجانسة لحركة ما قبله، وقد استشهد عليها بما أنشده أبو زيد:

عَـلامَ قَـتْـل مُـسْـلِـمٍ تـعـبـدا
مُـذْ سَـنَـة وخَـمِـسـون عـددا

يريد وخَمْسون فحرك الساكن – وهو الميم – بحركة غير مجانسة لما قبله، وهي الكسرة، ولو ارتكب الشاعر الضرورة السابقة لقال وخَمَسون بتحريك الميم بالفتح وليس بالكسر(١١).

بقي أن نقول إن ابن السراج ذكر هذه الضرورة مرتين؛ الأولى عند حديثه عن الإدغام، وقد استشهد لهذه الضرورة بثلاثة شواهد فقط(١٢)، وأغفل قول الهذلي:

... يلعج الجِلِدا، أما المرة الأخيرة ففي باب ضرورة الشاعر وقد استشهد عليها بالشواهد الأربعة؛ أو بمعنى آخر أضاف شاهد الهذلي على الشواهد الثلاثة التي استشهد بها في باب الإدغام(١٣).

٢ – إظهار التضعيف :

من ضرائر الزيادة عند ابن السراج إظهار التضعيف، فالتضعيف، وهو التقاء حرفين من جنس واحد، ثقيل على الألسنة، لذلك يدغم العرب ذلك فيقولون صبّ يصبّ وردّ يردّ...إلخ.

وللشعراء – إن اضطروا – أن يردوا هذا المدغم إلى أصله فيقولون مثلاً صبب وردد يظهرون التضعيف. قال ابن السراج عن هذه الضرورة: «وهي زيادة حركة إلا أنها حركة مقدرة في الأصل، يجوز في الشعر، ولا يجوز في غيره تضعيف المدغم فيقول في ردّ ردد، لأنه الأصل، ويقول في رادٍّ هذا

رادد، وفي أصمّ أصمم، وقد استشهد ابن السراج على هذه الضرورة بثلاثة شواهد.

الأول قول قعْنب بن أم صاحب:

مَهْلاً أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ من خُلُقي أَنِّي أَجُودُ لأَقْوامٍ وإنْ ضَنِنُوا

يريد ضنّوا، الثاني قول أبي النجم:

الحَمْدُ للّهِ العَليِّ الأَجْلَلِ

يريد الأجلّ، الثالث قول الآخر:

قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ بَناتُ أَلْبُبِهْ

قال أبو العباس: ولا أجيز هذا إلا في الشعر، كقولك «ضننوا» فأما في الكلام فلا يجوز إلا بنات ألبّهْ[١٤]، وهذه الضرورة – إظهار التضعيف – قد ذكرها سيبويه في باب ما يحتمل الشعر وفي أبواب أخرى، وقد استشهد على ذلك بقول قعنب وإن ضننوا[١٥]، وبقول الآخر بنات ألببه[١٦]، وقد استشهد المبرد بالأبيات الثلاثة[١٧].

وبالرجوع إلى أصحاب كتب الضرائر الشعرية وجدت الآتي:

١ – الضرورة موجودة في الكتب الثلاثة؛ قال القزاز مثلاً: ويجوز له – أي الشاعر – حركة المدغم؛ فيظهر التضعيف لذلك.

٢ – استشهد السيرافي على هذه الضرورة بقول قعنب وإن ضننوا، وبقول ابن النجم: العلي الأجلل، ولم يذكر قول الآخر قد علمت ذاك بنات ألببه، وتفسير ذلك عندي أن السيرافي في كتابه «ما يحتمل الشعر في الضرورة» لم يفعل شيئاً سوى أنه قام بإعادة كتابة باب ما يحتمل الشعر من شرحه على الكتاب، فالباب الذي عقده السيرافي لشرح (ما يحتمل الشعر) عند سيبويه ما هو إلا كتاب ما يحتمل الشعر من الضرورة[١٨].

ولما كان الشاهد الأخير «قد علمت ذاك بنات ألببه» غير موجود في باب ما يحتمل الشعر عند سيبويه، فقد أغفله السيرافي.

ولنرجع مرة أخرى إلى صنيع السيرافي فنقول: إنه زاد شاهداً آخر لم يرد عند ابن السراج وهو قول العجاج:

تَشْكُو الوَجَى من أظْلَلٍ وأَظْلَلِ

أراد من أظلّ وأظلّ[١٩].

٣ – استشهد القزاز بالشواهد الثلاثة التي استشهد بها ابن السراج وأضاف إليها الشواهد التالية:

إنَّ بَنِي لِلْئام زهده
مَالِي في صُدورِهم مِنْ مَوددهْ

وإنما هي المودّة فرد الحركة على الدال الأول وأظهر التضعيف.

قال هميان بن قحافة:

وهوَ يَلْوِي خَطْوُه مُفَاجِجا
قَرَ ما تَرَاه بِالْهَدِيرِ عَاجِجا

وقال آخر:

وعَامِرٌ خؤولتي وأَعْمُمي

وقال آخر:

حتى إذا اللَّيْلُ عَلَيه ادْلَهمما[٢٠]

٤ – واستشهد ابن عصفور بالشواهد الثلاثة التي استشهد بها ابن السراج وأضاف إليها قول الآخر:

وإِنْ رأيْـت الـحـجـجَ الـرَوَادِدَا

قـواصـراً بـالْـعُـمْـر أو مـواددا

يريد الروادّ والموادّ.

قال أبو النجم:

تـعـبّداً لـذي الـجَـلالِ الأجْـلَـلِ[٢١]

٥ – وبذلك يصبح عدد الشواهد التي أضافها أصحاب كتب الضرائر على شواهد ابن السراج الثلاثة سبعة شواهد.

بقي أن نقول: إن ابن السراج ذكر هذه الضرورة فقط في باب ضرورة الشاعر ضمن ضرائر الزيادة[٢٢].

٣ – تضعيف الآخر في القوافي في الوصل :

من ضرائر الزيادة عند ابن السراج تضعيف الآخر في القوافي في الوصل إجراء له مجرى الوقف، فتضعيف الحرف شيء تفعله العرب في الوقف ليدل على أن الحرف الذي تقف عليه كان محركاً؛ لأن الحرف المضعف أو المشدد إنما هو حرفان: الأول ساكن، والآخر يستحيل أن يكون ساكناً؛ لأنه لا يلتقي ساكنان، فلما اضطر إليه في الوصل أجراه على حاله في الوقف، قال ابن السراج: ومن ذلك قولهم في الشعر للضرورة في نصب «سبسب وكلكل» رأيت سبسّباً وكلكلا، ولا يجوز مثل هذا في الكلام إلا أن يقول رأيت سبسبّاً وكلكلا، وإنما جاز هذا في الضرورة؛ لأنك كنت تقول في الوقف في الرفع هذا سبسبٌّ ومررت بسبسبٍّ فتثقل لتدل على أنه متحرك الآخر في الوصل، لأنك إذا ثقلت لم يجز أن يكون الحرف الآخر إلا متحركاً، لأنه لا يلتقي ساكنان، فلما اضطر إليه في الوصل أجراه على حاله في الوقف، وكذلك فعل به في القوافي المجرورة والمرفوعة في الوصل. واستشهد على ذلك بأربعة شواهد هي:

١ – قال ربيعة بن صبح:

إنْ الـدبـا فـوق الـمـتـون دبّـا

وهَـبَـت الـريْـح بـمَـوْر هـبّـا

تَـتْـرك مـا أَبْـقَـى الـدبـا سَـبْـسَـبّـا

ضعف آخر «سَبْسَبّا» في الوصل لضرورة الشعر، قال ابن السراج وإنما فعلوا ذلك ضرورة وحقه الوقف إذا شدد، وإذا وصل رده إلى التخفيف(٢٣).

٢ – قال منظور بن مرثد الأسدي:

بِـبَـازِلٍ وَجْـنَـاءَ أَوْ عَـيْـهَـلِّ

شدد «عيهلِّ» في الوصل ضرورة، وأصل التشديد أن يكون في الوقف ليعلم أنه متحرك في الوصل.

٣ – وقال أيضاً:

كـأنَّ مَـهْـوَاهَـا عـلـى الـكَـلْـكَـلِّ مَـوْضِـعُ كَـفَّـيْ رَاهِـبٍ يُـصَـلّـي

شدد الكلكل في الوصل ضرورة.

٤ – قال رؤبة:

ضَـخـمٌ يُـحـبُّ الـخُـلُـقَ الأَضْـخَـمّـا

هذه أربعة شواهد استشهد بها ابن السراج على تضعيف الآخر في الوصل ضرورة، وقد جعل ابن السراج هذه الضرورة من الضرائر الشاذة التي لا يقاس عليها(٢٤).

ونأتي إلى كتب الضرائر الشعرية، وبالموازنة بينها وبين ما ذكر في الأصول يتبين التالي:

١ – لم ترد الضرورة عند السيرافي.

٢ – وردت عند القزاز وابن عصفور، قال ابن عصفور ومنها – أي من الضرائر الزيادة – تضعيف الآخر في الوصل إجراء له مجرى الوقف[٢٥].

٣ – استشهد القزاز على هذه الضرورة بشاهدين، الأول قول رؤبة: ضخم يحب الخلق الأضخما، وقد استشهد به ابن السراج، والآخر قول رؤبة أو ربيعة بن صبح:

في عَامِنا ذَا بعد ما أَخْصَبّا

يريد أخصبَ فشدد وزاد الألف للإطلاق[٢٦]، وبذلك يكون القزاز قد أضاف شاهداً جديداً على شواهد ابن السراج الأربعة.

٤ – استشهد ابن عصفور بما استشهد به ابن السراج، إلا أنه أضاف أبياتاً من قصيدة الشاهد التي ذكرها ابن السراج فيها شواهد أخرى على هذه الضرورة، فابن السراج استشهد بقول ربيعة بن صبح:

تترك ما أبقى الدبا سبسبّا

وزاد ابن عصفور من الأرجوزة نفسها:

أَوْ كَالحريقِ وافَقَ القصبّا
والتبن والحلفاء فالتهبّا

شدد آخر القصب والتهب في الوصل ضرورة. كأنه شدد وهو ينوي الوقف على الباء نفسها، ثم وصل القافية بالألف فاجتمع له ساكنان، فحرك الباء وأبقى التضعيف، لأنه لم يعتد بالحركة لكونها عارضة، بل أجرى الوصل مجرى الوقف[٢٧].

بقي أن نقول: إن ابن السراج ذكر هذه الضرورة مرتين؛ الأولى في باب الابتداء، عند حديثه عن الوقف على الاسم والفعل والحرف، وقد ذكر هذه الضرورة وأشار إلى التشديد في السبسب وعيهل – ذكر الكلمتين فقط – ولم

يذكر بقية الشاهدين[٢٨]، وفي المرة الثانية وفي باب ضرورة الشاعر ذكر الشاهد:

بِبَازِلٍ وَجْنَاءَ أَوْ عَيْهَلِّ

وأضاف إليه شاهدين آخرين، ولم يتطرق إلى قول الراجز:

تَتْرك ما أَبْقَى الدبا سَبْسَبّا[٢٩].

٤ – صرف ما لا ينصرف :

للشاعر إذا اضطر أن يصرف ما لا ينصرف، قال ابن السراج: للشاعر أن يصرف في الشعر جميع ما لا ينصرف، وذلك أن أصل الأسماء كلها الصرف، وذلك قولهم في الشعر مررت بأحمرٍ، ورأيت أحمراً، ومررت بمساجدٍ يا فتى، وقد استشهد ابن السراج على ذلك بقول النابغة الذبياني:

فَلْتَأْتِيَنْك قصائدٌ وَلْيَرْكَبنْ جَيْشٌ إليك قوادمَ الأَكْوارِ[٣٠]

ثم ذكر رأي الكوفيين – دون نسبة الرأي إليهم – يجوز صرف كل ما لا ينصرف إلا أفعل الذي معه من، نحو هذا أفضل منك، حيث ذهبوا إلى أن منك يقوم مقام المضاف إليه...[٣١] الأصل في الأسماء الصرف ودخول التنوين عليها، ومنع هذه الأسماء من الصرف لا يكون إلا لعلل تدخلها، ولما كانت الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها، فقد أجاز النحاة – منهم ابن السراج[٣٢] – للشاعر إذا اضطر أن يرد هذه الأسماء إلى أصولها؛ أي يصرف ما لا ينصرف، قال سيبويه في باب ما يحتمل الشعر: اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنها أسماء كما أنها أسماء[٣٣]، وقد استشهد النحاة على صرف ما لا ينصرف في الضرورة بشواهد كثيرة، حتى قال ابن عصفور: وصرف ما لا ينصرف في الشعر أكثر من أن يحصى[٣٤] من هذه الشواهد قول الذبياني: فلتأتينك قصائدٌ[٣٥].

وقول أبي كبير الهذلي[٣٦]:

مِـمَّـا حَـمَـلْـنَ بِـه وهُـنَّ عَـواقِـدٌ حُبُكَ النِطَاق فَعَاشَ غَيْرَ مُهَبَّلِ

وقول الذبياني:

إذَا ما غَزَوا بالجَيْشِ حَلَّق فَوْقَهم عَصائِبُ طَيرٍ تَهْتَدِي بِعَصائِبِ

هذا عن صيغة منتهى الجموع، أما عن العلل الأخرى المانعة من الصرف فيستشهدون على صرفها بقول أمية بن أبي الصلت:

فَأَتَاهَا أُحَيْمِرٌ كأخِي السَهـ مِ بِعَضْبٍ فقال كُونِي عَقِيرا[٣٧]

وقال امرؤ القيس:

ويَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ فَقَالَتْ لَكَ الوَيْلاَتُ إنَّكَ مُرْجِلِي[٣٨]

وقال أيضاً:

رُبَّ رَامٍ مِن بَنِي ثُعَلٍ مُتْلِجٍ كَفَيهِ فِي قُتَرِه[٣٩]

ولنرجع إلى ابن السراج، فقد عرض لمسألة خلافية بين البصريين والكوفيين – دون نسبة كما ذكرنا منذ قليل – هذه المسألة مؤداها أن الكوفيين يذهبون إلى أن أفعل منك لا يجوز صرفه في ضرورة الشعر، أما البصريون فيجوز عندهم صرفه في ضرورة الشعر[٤٠]، وقد استدل الكوفيون على ذلك بأن «من» لما اتصلت بأفعل منعته الصرف لقوة اتصالها به، ولأن «من» تقوم مقام الإضافة، ولا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة، فكذلك لا يجوز الجمع بينه وبين ما يقوم مقام الإضافة.

وقد رد البصريون ذلك لأن العلة المانعة لصرف «أفعل منك» وزن الفعل وأنه صفة، فيصير بمنزلة أحمر، فكما جاز صرف أحمر في الضرورة، جاز صرفه، وليس لمن في منع صرفها تأثير، قال ابن السراج: وإنما مُنع الصرف لأنه أفعل وتم بمنك نعتاً فصار كأحمر، ألا ترى أنك تقول مررت بخيرٍ منك

وشرٌّ منك، فمنك على حالها وصرفتَ خيراً وشرّاً لأنه قد نقص عن وزن أفعل[٤١].

الخلاصة أن النحاة مجمعون على صرف ما لا ينصرف في الضرورة، إلا في (أفعل منك) فإنهم اختلفوا، البصريون يجيزون صرفه في ضرورة الشعر والكوفيون يأبون ذلك.

بقيت نقطتان، الأولى موازنة كلام ابن السراج في باب ضرورة الشاعر، بكلامه في باب ما ينصرف وما لا ينصرف والكلام هو هو، فقد ذكر في باب ما لا ينصرف أن أصول الأسماء كلها الصرف، وإنما في بعضها ترك الصرف، وللشاعر إذا اضطر أن يصرف جميع ما لا ينصرف[٤٢]، وقال في باب ضرورة الشاعر: للشاعر أن يصرف في الشعر جميع ما لا ينصرف وذلك أن أصل الأسماء كلها الصرف[٤٣] فهو يرى – كما يرى غيره من النحاة – أن الصرف أصل الأسماء، لذلك جاز للشاعر أن يصرف ما لا ينصرف لأنه بهذا يرد الاسم الممنوع من الصرف إلى أصله وهو الصرف، والضرورة ترد الأشياء إلى أصولها.

النقطة الأخرى ملاحظات على كلام ابن السراج.

١ – ذكر شاهداً واحداً على صرف ما لا ينصرف وهو قول النابغة: فلتأتينك قصائدٌ... وقد ذكر السيرافي ٣٦٨هـ شاهداً آخر وهو قول الهذلي: وهن عواقدٌ، وذكر ابن عصفور ٦٦٩هـ شاهداً آخر وهو قول الذبياني: تهتدي بعصائبِ، هذا عن صيغة منتهى الجموع، أما عن العلل الأخرى التي تمنع الصرف ويجوز للشاعر أن يصرف هذا الممنوع فلم يستشهد عليها ابن السراج، وقد استشهد السيرافي على ذلك بقول أمية بن أبي الصلت: فأتاها أحيمر، وكذا استشهد به ابن السراج وأضاف شاهدين آخرين لامرئ القيس:

خدر عنيزةٍ، من بني ثعلٍ

٢ – ذكر ابن السراج المسألة الخلافية دون عزوها إلى أحد وقد ذكرها السيرافي معزوة إلى الكسائي والفراء من جهة وإلى أصحابه – يقصد البصريين – من جهة أخرى، وكذا فعل ابن عصفور.

٣ – بقي رأي آخر لم يذكره ابن السراج، ومن قبله السيرافي وهو لبعض البصريين – كما ذكر ابن عصفور – حيث يرون أن كل ما لا ينصرف يجوز صرفه إلا أن يكون آخره ألفاً فإن ذلك لا يجوز فيه، لأن صرفه لا يقام به قافية، ولا يصحح به وزن وقد رد ذلك ابن عصفور، فقد جاء في الشعر صرف ما في آخره ألف، قال المثلم بن رياح المري:

إِنِّي مُقَسِّمُ ما مَلَكْتُ فَجَاعِلٌ أجراً لآخِرَةٍ ودنياً تَنْفَعُ

فقد رواه ابن الأعرابي بصرف دنيا[٤٤].

٤ – واضح تأثر أبي سعيد السيرافي ٣٦٨هـ، بابن السراج ٣١٦هـ، فقد نقل السيرافي كلام ابن السراج بتمامه ولم يزد عليه شيئاً إلا نسبة الخلاف إلى البصريين والكوفيين، وإضافة بعض الشواهد في صرف ما لا ينصرف.

بقي أن نقول: إن ابن السراج ذكر هذه الضرورة فقط في باب ضرورة الشاعر[٤٥] ولم يشر إليها في باب ما ينصرف وما لا ينصرف.

٥ – تنوين الاسم المبني للنداء :

قال ابن السراج في باب ضرورة الشاعر: فأما ما يضطر إليه الشاعر ممن ينون، الاسم المفرد في النداء فقد ذكرناه في باب النداء[٤٦] وبالرجوع إلى باب النداء وجدناه يستشهد على تنوين الاسم المبني في النداء بقول الأحوص:

سَلامُ اللّه يا مَطَرٌ عليها وليس عَلَيْكَ يا مَطرُ السَّلامُ

قال: فإنما لحقه التنوين كما لحق ما لا ينصرف[٤٧] أي ضرورة.

إذا اضطر الشاعر إلى تنوين المنادى المفرد فللنحاة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب الخليل وسيبويه والمازني أنه ينون ويترك على لفظه، ولا يرد إلى الأصل؛ لأن الضم قد اطرد فيه حتى صار كالأصل، علماً كان هذا المنادى أو نكرة مقصودة، قال سيبويه «وأما قول الأحوص: سلام اللّه يا مطرٌ»، فإنما لحقه التنوين كما لحق ما لا ينصرف، لأنه بمنزلة اسم لا ينصرف وليس مثل النكرة، لأن التنوين لازم للنكرة على كل حال والنصبَ، وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين اضطراراً؛ لأنك أردت في حال التنوين في «مطر» ما أردت حين كان غير منون، ولو نصبته في حال التنوين لنصبته من غير حال التنوين، ولكنه اسم اطرد الرفع فيه وفي أمثاله في النداء، فصار كأنه يرفع بما يرفع من الأفعال والابتداء، فلما لحقه التنوين اضطراراً لم يُغيَّر رفعه كما لا يغير رفع ما لا ينصرف إذا كان في موضع رفع، لأن «مطراً» وأشباهه في النداء بمنزلة ما هو في موضع رفع، كما لا ينتصب ما هو في موضع رفع كذلك لا ينتصب هذا[٤٨].

المذهب الثاني: مذهب أبي عمرو وعيسى بن عمر والجرمي والمبرد، ينون المنادى برده إلى الأصل في النصب، لأن وجود التنوين يطالب بالرد إلى الأصل تشبيهاً بالنكرة، قال المبرد والأحسن عندي النصب، وأن يرده التنوين إلى أصله كما كان ذلك في النكرة والمضاف[٤٩]، وقد استشهد أصحاب هذا المذهب بقول المهلهل:

... ... يا عَدياً لقد وَقَتْكَ الأوَاقِي[٥٠]

وبقول السفاح بن بكير:

يا سَيِّداً ما أَنتَ من سيّدٍ مُوطَّأ الأكتاف رَحْب الذّراعْ[٥١]

المذهب الثالث: مذهب ابن مالك: فهو يختار الضم في العلم، والنصبَ في النكرة المقصودة لأن شبهها بالمضمر أضعف. قال في شرح التسهيل: وعندي

أن بناء الضمة راجح في العلم، والنصب راجح في النكرة المعنية؛ لأن شبهها بالمضمر أضعف[٥٢].

المذهب الرابع: مذهب السيوطي، وهو عكس مذهب ابن مالك حيث يختار النصب في العلم، لعدم الإلباس فيه، والضمَّ في النكرة المقصودة لئلا يلتبس بالنكرة غير المقصودة، إذ لا فارق حينئذٍ إلا الحركة، لاستوائهما في التنوين[٥٣].

وبالرجوع إلى كتاب الأصول لمقارنة كلام ابن السراج بكلام أصحاب الكتب المختصة بالضرورة نجد التالي:

١ – اكتفى السيرافي بذكر شاهد الأحوص – كما فعل ابن السراج – على تنوين المنادى العلم المفرد في الشعر ضرورة[٥٤].

٢ – وزاد القزاز شاهداً آخر وهو قول أبي داوود الإيادي:

يا عَدِيّاً لقلبك المهتاج ... ...[٥٥]

٣ – وزاد ابن عصفور ثلاثة شواهد أخرى، الأول قول لبيد:

قَدِّمُوا إنْ قيل قيسٌ قَدِّمُوا واحْفَظوا المجدَ بأَطْرافِ الأسَلْ

يريد: يا قيس.

الثاني: قول الآخر:

فَطرْ خالدٌ إنْ كُنْتَ تَسْطيع طَيْرة ولا تَقَعَنْ إلا وقَلْبك خَافِقُ

يريد: يا خالد.

الثالث: قول لبيد:

يا هَرَمٌ وأنْتَ أَهْل عَدْل[٥٦] **إن ولدَ الأَحْوص يوماً قبل**

وبذلك يكون القزاز قد أضاف شاهداً على هذه الضرورة وأضاف ابن عصفور ثلاثة شواهد أخرى.

بقي أن نذكر بأن ابن السراج أشار فقط إلى أن للشاعر إذا اضطر أن ينون

الاسم المفرد في النداء، هذا في باب ضرورة الشاعر[٥٧]، ونص على ذلك صراحة في باب النداء[٥٨].

بل أشار في باب ضرورة الشاعر إلى أنه ذكر هذه الضرورة في باب النداء، ولم يستشهد عليها في باب الضرورة، وقد استشهد بقول الأحوص سلام اللّه يا مطر.. على هذه الضرورة في باب النداء.

٦ – تنوين اسم لا المبني على الفتح :

اختلف النحاة في تقدير الشاهد في قول عمرو بن قنعاس:

أَلا رَجُلاً جَزَاه اللّهُ خَيْراً يدُلُّ على مُحَصّلةٍ تَبيتُ

وكذا في قول جرير:

فَلاَ حَسَباً فَخَرْتَ به لَئِيْم ولا جَداً إذا ذُكِر الجُدودُ

فذهب الخليل وسيبويه إلى أن ألا في البيت الأول حرف تحضيض، والتقدير ألا ترونني رجلاً، وذهب يونس إلى أن ألا للتمني ونون الشاعر رجلاً ضرورة[٥٩] قال سيبويه: وسألت الخليل – رحمه اللّه – عن قوله ألا رجلاً... فزعم أنه ليس على التمني، ولكنه بمنزلة قول الرجل: فهلا خيراً من ذلك، كأنه قال: ألا ترونني رجلاً جزاه اللّه خيراً، وأما يونس فزعم أنه نون مضطراً[٦٠] وذهب يونس أيضاً وكذلك الأخفش إلى أن الشاعر نون «حسباً» مضطراً[٦١]؛ أي أن تنوين اسم لا المبني على الفتح ضرورة عند يونس والأخفش وليس بضرورة عند سائر النحاة، والذي دعا إلى هذا الخلاف أن ألف الاستفهام إذا دخل على لا في التمني – كما في البيت الأول – فاسم لا مبني بلا خلاف، وهذا ما دعا يونس إلى القول بأن الشاعر اضطر فنون رجلاً، ودعا الخليل – وتبعه سيبويه – إلى القول بأن ألا للتحضيض، «ورجلاً» منصوب بإضمار فعل تقديره ألا ترونني، وحروف التحضيض يجوز مجيء الفعل بعدها مضمراً ومظهراً مقدماً ومؤخراً، قال

سيبويه: ما يجوز فيه الفعل مضمراً ومظهراً، مقدماً ومؤخراً ولا يستقيم أن يبتدأ بعده الأسماء، فهلا ولولا ولوما وألا. لو قلت: هلا زيداً ضربت، ولولا زيداً ضربت، وألا زيداً قتلت، جاز. ولو قلت ألا زيداً، وهلا زيداً على إضمار الفعل ولا تذكره جاز، وإنما جاز ذلك لأن فيه معنى التحضيض والأمر فجاز فيه ما يجوز في ذلك(٦٢).

وعليه فتقدير يونس في الشاهد مبني على الضرورة وتقدير الخليل وسيبويه غير مبني على الضرورة، لأنه لا ضرورة في إضمار الفعل.

بقي أن نقول: إن ابن السراج لم يذكر هذه المسألة في باب ضرورة الشاعر، وإنما ذكرها في باب لا النافية إذا دخلت عليها ألف الاستفهام، كما أن أبا سعيد السيرافي، والقزاز القيرواني، وابن عصفور الإشبيلي لم يذكروا هذه المسألة ضمن الضرائر عندهم – على رأي يونس – ويبقى لابن السراج الفضل في التنبيه على أن يونس نص على أن تنوين اسم لا المبني على الفتح ضرورة(٦٣).

٧ – دخول نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة في الواجب :

حق النون أن تدخل في غير الواجب من أمر أو استفهام أو مجازاة فنقول مثلاً اضربن خالداً، ولا تأتين زيداً وهل تقيمن عندنا، وإما تذهبن أذهب معك، ولا يجوز في سعة الكلام أن نقول أنا أفعلن كذا وكذا، لأن هذا واجب، وللشاعر – إن اضطر – أن يدخل النون في الواجب قال ابن السراج: ومن ذلك – أي من الضرائر التي يجري فيها الوصل مجرى الوقف – إدخال النون الخفيفة والثقيلة في الواجب، وقد استشهد على ذلك بقول جذيمة الأبرش:

رُبَّمَا أَوْفَيتُ فِي عَلَمٍ تَرفَعَنْ ثَوبِي شَمَالاتُ(٦٤)

حيث أدخل النون – ضرورة – في الواجب، قال سيبويه: ويجوز للمضطر «أنت تفعلن ذاك»، شبهوه بالتي بعد حروف الاستفهام لأنها ليست مجزومة،

والتي في القسم مرتفعة، فأشبهتها في هذه الأشياء، فجعلت بمنزلتها حين اضطروا[٦٥] وبالرجوع إلى كتب الضرائر لعقد موازنة بين كلام ابن السراج وكلام أصحاب هذه الكتب وجدت التالي:

١ – وردت الضرورة – دخول النون في الواجب – عند السيرافي والقزاز وابن عصفور، قال القزاز: ومما يجوز له إدخال النون في الواجب وحقها أن تدخل في غير الواجب، من الأمر والنهي والاستفهام والمجازاة؛ لأن هذه كلها غير واجبات فإن اضطر الشاعر جاز له أن يدخلها في الواجب.

٢ – استشهد السيرافي على دخول النون في الواجب فقط بقول جذيمة ربما أوفيت... الشاهد[٦٦].

٣ – وكذا فعل القزاز القيرواني.

٤ – واستشهد ابن عصفور بقول جذيمة السابق، وأضاف إلى ذلك هذه الشواهد:

يَحْسَبهُ الجَاهِلُ ما لَمْ يَعْلَمَا شَيْخاً على كُرْسِيِّهِ مُعْمَّمَا

يريد يعلمن فأبدل النون ألفاً في الوقف.

قال ابن الخرع:

فَمهْمَا تَشَأ منه فَزَارَة تُعْطِكُمْ ومَهْمَا تَشَأْ مِنْه فَزَارَةُ تَمْنَعَا

الأصل (تمنعن) أبدلت النون ألفاً في الوقف.

قالت بنت مرة بن عاهان الحارثي:

مَنْ يُثْقِفا مِنْهُم فَلَيْسَ بآئِبٍ أبداً وقَتْلُ بَنِي قُتَيبةَ شَافِي

الأصل يثقفن وهو كالسابق.

وقال حاتم الطائي:

قَلِيْلاً بِه ما يَحْمدنَّك وارِثٌ إذَا نَالَ مِمّا كُنْت تجمع مَغْنَمَا

وقال آخر:

وأَبْوكَ بِشْر مَا يفنّد عمره وإلى بلى ما يَرْجِعنّ جَدِيدُ[٦٧]

أي أن ابن عصفور زاد على شاهد ابن السراج خمسة شواهد أخرى.

٥ – قسم ابن عصفور دخول النون على المضارع إلى عدة أقسام، قال: ومنها – أي من الضرائر – إلحاقهم النون الثقيلة أو الخفيفة في الفعل المضارع إذا كان منفياً، أو مقللاً، أو موجباً لم تدخل عليه لام القسم، أو جواب شرط، أو فعل شرط غير مفصول بينه وبين أداة الشرط بما الزائدة[٦٨] ولم يعدد ابن السراج هذه الأنواع، بل اكتفى بقوله: «إدخال النون الخفيفة والثقيلة في الواجب».

٦ – أورد السيرافي اعتراضاً من بعض النحويين على قول جذيمة:... ترفعن ثوبي شمالات، مؤدى هذا القول أن الشاعر أدخل النون في هذا الموضع بسبب (ما)، لأنها في لفظ «ما» الجحد، فأشبهت الكلمة التي هي ترفعن، وإن كانت موجبة النفي لفظاً[٦٩].

٧ – وقد ذكر السيرافي وجهاً آخر في الشاهد، قال: وعندي فيه وجه آخر، وهو أن «رب» تدخل للتقليل، وما كان مقللاً فهو كالمنفي، حتى إنهم يستعملون قل في معنى ليس فلما أشبهت رب بالتقليل التي فيها المنفي، أدخلوا النون على الفعل الذي بعدها، كما أدخلوها على ما بعد حرف النفي[٧٠] ولم يتطرق ابن السراج للاعتراض الذي أورده السيرافي. هذا، وقد قال سيبويه في الكتاب: وزعم يونس أنهم يقولون ربما تقولن ذاك، وكثر ما تقولن ذاك؛ لأنه فعل غير واجب، ولا تقع بعد هذه الحروف إلا و(ما) له لازمة فأشبهت عندهم القسم[٧١]، ولم يتطرق ابن السراج أيضاً لرأي يونس.

بقي أن نقول: إن ابن السراج أورد هذه الضرورة فقط في باب ضرورة الشاعر[٧٢].

٨ – إثبات الهمزة في مضارع أفعل :

إذا كان الفعل على أفعل نحو أكرم وأخرج وأعطي، وكانت هذه الهمزة مزيدة للتعدية، فمضارعه مضموم الأول، مكسور ما قبل آخره فيقال يكرم ويخرج ويعطي، والأصل يؤكرم ويؤخرج ويؤعطي، «إلا أنهم استثقلوا ذلك لأنه كان يلزم منه أن يقول أنا أأكرم، فحذفوا الهمزة استثقالاً لاجتماع الهمزتين، ثم أتبعوا باقي حروف المضارعة الهمزة»[٧٣] أي أن الأصل أن نقول في مضارع أكرم يؤكرم والضرورة كما قلنا ترد الأشياء إلى أصولها، وعلى هذا فيجوز للشاعر إذا اضطر أن يقول يؤكرم ويؤحسن... وقد ذكر ابن السراج لهذه الضرورة[٧٤] شاهدين؛ الأول قول خطام المجاشعي:

وصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفِينْ

فهو من أثفيت القدر، والمستعمل يثفين، واضطر الشاعر فقال يؤثفين[٧٥].

الشاهد الآخر قول أبي حيان الفقعسي:

فَإِنّه أَهْلٌ لِأَن يُؤَكْرَمَا

وهذه الضرورة نص عليها سيبويه والمبرد، والصيمري[٧٦]، والأعلم[٧٧]، والرضي في شرح الشافية، والبغدادي في شرح شواهدها[٧٨].

أما أصحاب كتب الضرائر، فقد نص على ذلك أبو سعيد السيرافي[٧٩]، ولم ترد هذه الضرورة عند القزاز وكذا ابن عصفور[٨٠].

بقي أن نقول: إن الشاهد الأول يؤثفين مختلف فيه، وقد ذكر هذا الخلاف السيرافي ولم يذكره ابن السراج، فقد اختلف النحاة في وزن يؤثفين فقال قوم «يؤفعلن» والهمزة الزائدة، والثاء فاء الفعل وقد ردت هذه الهمزة ضرورة.

وقال آخرون: يفعلين، وعلى هذا فالهمزة فاء الفعل وليست زائدة ولا ضرورة فيه[٨١].

هذا، وقد ذكر ابن السراج هذه المسألة في باب الأفعال التي فيها زوائد من بنات الثلاثة ومصادرها ونص على أن قول الشاعر يؤثفين، ويؤكرما من قبيل الضرورة[٨٢]، إلا أنه لم يذكر ذلك في باب ضرورة الشاعر.

٩ – قطع ألف الوصل في الدرج :

قال ابن السراج: من الزيادة – أي من ضرائر الزيادة – قطع ألف الوصل في أنصاف البيوت، يجوز ابتداء الأنصاف بألف الوصل لأن التقدير الوقف على الأنصاف التي هي الصدور ثم تستأنف ما بعدها، وقد استشهد على ذلك بثلاثة شواهد؛ الأول قول لبيد:

ولا يبادرُ في الشتاء وليدُنا ألقدرَ ينزلها بغير جعالِ

الثاني قول لبيد:

أَو مُذْهَبٌ جُدَدٌ على أَلوَاحِهِ ألنَّاطِقُ المَزْبُورُ والمَخْتُومُ

الثالث قول أنس بن العباس السلمي:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً إتَّسَعَ الخَرْقُ على الراقِعِ[٨٣]

وقد استشهد سيبويه بالشاهدين الأولين[٨٤] على ما استشهد به ابن السراج وهو قطع ألف الوصل في أنصاف الأبيات، قال سيبويه: واعلم أن هذه الألفات ألفات الوصل تحذف جميعاً إذا كان قبلها كلام، إلا أن تقطع كلامك وتستأنف، كما قالت الشعراء في الأنصاف لأنها مواضع فصول، فإنما ابتدأوا بعد قطع...[٨٥].

ونأتي إلى كتب الضرائر وقد وردت هذه الضرورة عند أبي سعيد السيرافي، والقزاز القيرواني، وابن عصفور الإشبيلي وقد زاد السيرافي وابن عصفور شاهداً آخر لحسان، رضي اللّه عنه:

لَتَسمعُنَّ وَشِيكاً في دِيَارِكُمْ ألله أكبرُ يا ثَارَاتِ عُثْمانا[٨٦]

وزاد القزاز على ابن السراج والسيرافي وابن عصفور شاهداً آخر لزهير وهو قوله:

مَنْ لَمْ يَمُتْ عِبْطَةً يَمُتْ هَرِماً ألموتُ كَأسٌ والمَرْءُ ذَائِقُها(٨٧)

هذا عن قطع ألف الوصل في أنصاف الأبيات أما عن قطع ألف الوصل في حشو البيت فقد قال عنه ابن السراج: «ويقبح أن يقطع ألف الوصل في حشو البيت، وربما جاء في الشعر وهو رديء»(٨٨). فابن السراج يجعل قطع ألف الوصل في حشو البيت قبيحاً أو رديئاً، إلا أنه لم يستشهد على هذه الضرورة الرديئة أو القبيحة بشيء وقد استشهد لها السيرافي وابن عصفور بقول قيس بن الخطيم:

إذَا جَاوَزَ الإثْنَيْن سِرٌّ فَإنَّهُ بِنَشْرٍ وتكثيرِ الوُشَاةِ قَمِينُ(٨٩)

واستشهد لها ابن عصفور وحده بشاهدين آخرين:

الأول قول جميل:

أَلاَ لاَ أَرَى إثْنَيْنِ أَحْسن شِيْمَة على حَدَثَانِ الدَّهْر مِنِي ومِنْ جُمْلِ

والآخر قول قدامة بن جعفر:

يا نَفْسُ صَبْراً كُلّ حيّ لاَقِي وكُلُّ إثْنَيْنِ إلى افْتِرَاق(٩٠)

مع ملاحظة أن الاثنين – السيرافي وابن عصفور – لم يذكرا أن قطع ألف الوصل في حشو البيت قبيح أو رديء كما ذكر ابن السراج، وقد جعل ابن عصفور القطع في حشو البيت قليلاً(٩١).

بقيت نقطتان؛ الأولى هل ذكر ابن السراج هذه الضرورة عند حديثه عن ألف الوصل في باب الابتداء؟ والجواب لا، فلم يتطرق ابن السراج للحديث عن قطع ألف الوصل وأن هذا القطع ضرورة(٩٢).

النقطة الأخرى ملاحظات على هذه المسألة:

الملاحظة الأولى: استشهد ابن السراج على قطع ألف الوصل في أنصاف البيت بثلاثة شواهد، واستدرك السيرافي وابن عصفور عليه شاهداً آخر، واستدرك القزاز عليهم جميعاً شاهداً آخر.

الملاحظة الثانية: ذكر ابن السراج أن قطع ألف الوصل في حشو البيت قبيح ورديء، وذكر ابن عصفور أنه قليل.

الملاحظة الثالثة: لم يستشهد ابن السراج على قطع ألف الوصل في حشو البيت، وقد استشهد ابن عصفور بثلاثة شواهد على ذلك.

١٠ – إجراء المعتل من الأسماء والأفعال مجرى الصحيح :

من ضرائر الزيادة التي ذكرها ابن السراج تصحيح المعتل قال: يجوز في الشعر ولا يصلح في الكلام تحريك الياءات المعتلة في الرفع والجر للضرورة، نحو قولك في الشعر: هذا قاضيٌ ومررت بقاضيٍ؛ لأنه الأصل[٩٣]، والضرورة ترد الأسماء إلى أصولها، وقد استشهد ابن السراج على تصحيح المعتل بالشواهد التالية:

١ – قال ابن الرقيات:

لا بَارَكَ اللّه في الغَواني هَلْ يصْبحْنَ إلا لَهُنَّ مطّلب

حرك الشاعر الياء من الغواني بالكسرة ضرورة.

٢ – وقال جرير:

فَيَوْماً يُجَازِينَ الهوَى غَيْرَ مَاضٍ ويَوْماً تَرى مِنْهنَّ غُوْلاً تَغَوَّلُ

قال ابن السراج: فهذه الياء حكمها على هذا الشرط أن تفتح في موضع الجر إذا وقعت في اسم لا ينصرف، كما ترفع في موضع الرفع، فإن اضطر شاعر إلى

صرف ما لا ينصرف حركها في موضع الجر بالكسرة ونونها كما يفعل في غير المعتل فأجراها في جميع الأشياء مجرى غير المعتل(٩٤).

ومن تصحيح المعتل في الأفعال أن نرفع الياء والواو في الشعر، فنقول زيد يرميُك ويغزوُك إجراء للمعتل مجرى الصحيح، وعلى هذا نقول في الشعر: لم يرميك بإثبات الياء مع سكونها إجراء لها مجرى الصحيح المجزوم بالسكون، قال قيس بن زهير:

٣ – **أَلَمْ يَأْتِيكَ والأنباءُ تَنمِي بِما لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ**

جزم يأتيك بالسكون إجراء له مجرى الصحيح من الأفعال، ومن تصحيح الياء في الأسماء قول الشاعر:

٤ – **قَدْ عَجِبَتْ مِني ومن يُعَيْلِيَا لَمَّا رأَتْني خَلَقاً مُقْلَوْلِيَا**

ففتح يعيلي لأنه لم ينصرف، ولم يُلْحقه التنوين لأنه جعله بمنزلة غير المعتل.

٥ – وقال المتنخل:

أَبِيْتُ عَلَى مَعَارِيَ فَاخِرَاتٍ بِهِنَّ مُلَوَّبٌ كَدَمِ العِبَاطِ

عامل الشاعر (معاري) معاملة الصحيح في حال الجر ضرورة فجره بالفتحة نيابة عن الكسرة، والقياس أن يقول معارٍ، قال ابن السراج فهذا لو أسكن فقال: معارٍ فاخرات لم ينكسر الشعر، ولكن فر من الزحاف، ومثل ذلك:

٦ – **فَلَو كَانَ عبدُاللّه مَوْلًى هَجَوتُهُ ولكنَّ عبدَاللّه مَوْلَى مَوَاليا**

القياس مولى موالٍ إلا أن الشاعر أجرى (مواليا) مجرى الصحيح في حالة الجر، فجره بالفتحة نيابة عن الكسرة.

٧ – وقال أمية بن أبي الصلت:

سَمَاءُ الإِلٰهِ فَوْقَ سَبْعٍ سَمَائِيا

قال ابن السراج: فيه ثلاثة أشياء؛ منها أنه جمع سماء على فعائل، كما تجمع سحابة على سحائب. وكان حق ذلك أن يقول سمايا فبلغ به الأصل فقال: سماء، ثم فتح فجعله بمنزلة الصحيح فقال: سمايَ يا فتى، في موضع الجر فرد سمايا إلى الأصل من جهات رد الألف التي هي طرف سمايا إلى الياء فصارت سمايي، ثم رد الياء الأولى التي تلي الألف إلى الهمزة فصارت سمائي، ثم أعرب الياء إعراب الصحيح فلم يصرف، والياء في مثل هذا الجمع يلحقها التنوين فيقول: هؤلاء جوارٍ فاعلم، ومررت بجوارٍ فاعلم، ورأيت جواريَ يا هذا(٩٥).

يقصد ابن السراج أن (سمائيا) فيه ثلاث ضرائر:

الأولى: جمعه على فعائل، الثانية: ترك الياء فيه لأنه عامله معاملة الصحيح، وهذا ما يخصنا في هذه المسألة، الثالثة: جره بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه عامله معاملة الممنوع من الصرف.

إذن، استشهد ابن السراج على إجراء المعتل من الأسماء والأفعال مجرى الصحيح بسبعة شواهد.

وبالرجوع إلى كتب ضرائر الشعر وجدت الآتي:

١ – الضرورة مذكورة عند السيرافي والقزاز وابن عصفور، قال القزاز: ومما يجوز له أن يجري المعتل من الأسماء مجرى السالم؛ فيقول في الشعر هذا قاضيٌ ومررت بقاضيٍ...(٩٦).

٢ – استشهد السيرافي بشواهد ابن السراج السبعة وأضاف إليها قول عبديغوث:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيراً يَمَانِيَا

عامل المعتل في الجزم معاملة الصحيح فجزمه بالسكون.

وقال آخر:

مَا إِنْ رَأَيْتُ ولا أَرَى فِي مُدَّتِي كَجَوارِيٍ يَلْعَبْنَ فِي الصَّحْراءِ

جمع بين ضرورتين : كسر الياء في حال البحر، وصرف ما لا ينصرف[٩٧].

٣ – أما القزاز فقد استشهد بالشاهد الأول والثاني والرابع والخامس والسادس من شواهد ابن السراج، ولم يضف على ذلك شيئاً[٩٨].

٤ – ونأتي إلى ابن عصفور، فقد استشهد بستة شواهد من شواهد ابن السراج، وترك الشاهد الأول: لا بارك اللّه في الغواني... فلم يذكره. وقد أضاف الشواهد التالية:

قال الكميت:

خَـريـعُ دَوَارِيَ فـي مَـلْـعَـبٍ تَـأزَّرُ طَـوْراً وتُـرْخِـي الإزَارَا

أجرى (دواري) مجرى الصحيح.

وقال الراجز:

قالَ لَهَا من تَحْتِها وما اسْتَوى

هُزِّي إليك الجِذْعَ يَجْنِيك الجَنَا

كان الوجه أن يقول يجنك إلا أنه لما اضطر أجراه مجرى الصحيح.

وقال آخر:

أبا خالدٍ فاكْسُوهُمَا حليَتْهما فَإنّكما إنْ تَفْعَلا فِتْيان

يريد فاكسهما إلا أنه أجراه مجرى الصحيح ضرورة.

وقال أيضاً:

فَعَوَّضَنِي مِنْها غِنَايَ ولَمْ تكُنْ تُسَاوِيُ عندي غَيْرَ خمسَهْ دَرَاهِمِ

وقال رؤبة:

إذا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِقْ

ولا تَـرَضَّـاهـا ولا تُـمَـلِّـقْ

يريد ولا ترضها...[٩٩].

وبذلك يكون السيرافي وابن عصفور قد أضافا على شواهد ابن السراج السبعة، سبعة شواهد أخرى، وأضاف السيرافي شاهدين، وأضاف ابن عصفور خمسة شواهد.

بقي أن نقول: إن ابن السراج ذكر هذه الضرورة فقط في باب ضرورة الشاعر ضمن ضرائر الزيادة المستحسنة حيث قدم لها بقوله: ذكر الذي يحسن من ذلك ويقاس عليه، من هذا الذي يحسن تصحيح المعتل[١٠٠].

١١ – إشباع الحركة لزيادة حرف من جنسها :

من الضرائر عند ابن السراج إشباع الحركة حتى تصير حرفاً، فقد ينقص الوزنُ فيحتاج الشاعر إلى تمامه، فيشبع الحركة حتى ينشأ عنها حرف من جنسها، فينشأ عن الفتحة ألف وعن الكسرة ياء، وعن الضمة واو، وقد اقتصر ابن السراج على إشباع الكسرة حتى تصير ياء، قال: فمن ذلك أن ينقص الوزن فيحتاج الشاعر إلى تمامه، فيشبع الحركة حتى يصير حرفاً وذلك نحو قوله:

نَفْيَ الدَّراهِيم تَنْقَادُ الصَّيارِيفِ[١٠١]

فالوجه الدراهم والصيارف، أشبع الكسرة حتى صارت ياء.

وبالرجوع إلى الكتاب والمقتضب وجدت سيبويه والمبرد يستشهدان بقول الفرزدق: نفي الدراهيم... على هذه الضرورة، وقد اقتصرا على زيادة الياء الناشئة عن إشباع الكسرة[١٠٢]، قال المبرد: فإذا احتاج شاعر إلى زيادة حرف المد في هذا الضرب من الجمع جاز له للزوم الكسرة ذلك الموضع وإنما الكسرة من الياء[١٠٣] هذا عن كتب النحو السابقة على الأصول، أما عن كتب الضرائر الشعرية فمن خلال الموازنة بينها وبين الأصول يتبين الآتي:

١ – الضرورة موجودة عند السيرافي والقزاز وابن عصفور.

٢ – اكتفى السيرافي – كما فعل سيبويه في باب ما يحتمل الشعر، وابن السراج في الأصول – بنوع واحد من هذه الضرورة وهو إشباع الكسرة حتى تصير ياء، وقد استشهد عليها بما استشهد به سيبويه والمبرد ومن بعدهما ابن السراج(١٠٤).

٣ – أما القزاز وابن عصفور فقد ذكرا هذا النوع، وزادا عليه النوعين الآخرين (إشباع الضمة حتى تصير واواً، وإشباع الفتحة حتى تصير ألفاً)، ولم يقتصرا على ما ذكره ابن السراج من إشباع الكسرة حتى تصير ياء.

٤ – استشهد القزاز على إشباع الكسرة حتى تصير ياء بقول الفرزدق... نفي الدراهيم تنقاد الصيارِيف، واستشهد على إشباع الضمة حتى تصير واواً بقول ابن هرمة:

وأَنَني حَيْثما يَثْنِي الهَوَى بَصَرِي من حَيْثما سَلَكُوا أدْنُو فَأنْظُورُ

واستشهد على إشباع الفتحة حتى تصير ألفاً بقول عنترة:

يَنْبَاعُ مِن ذفري غضوب جسرة زَيَّاقة مثل الفَنِيقِ المكدم(١٠٥)

فقال ينباع، يريد ينبَع فأشبع الفتحة فصارت ألفاً.

٥ – أما ابن عصفور فقد استشهد على إشباع الكسرة حتى تصير ياء بقول الفرزدق السابق، وأضاف إليه الشواهد التالية:

يُحبّكِ قَلْبي ما حَيِيْت فَإنْ أَمُتْ يُحبّك عَظْمٌ في التُّرابِ تَريبُ

أي (تَرِب) أشبع الكسرة حتى صارت ياء.

قال امرؤ القيس في إحدى الروايتين:

كَأنِّي بِفَتْخَاءِ الجَنَاحَيْنِ لِقوَةٍ دفوف مِن العُقْبان طَأْطَأْتُ شِيْمَالي

يريد شمالي.

وقال زهير:

عَلَيْهن فُرسانٌ كِرَام لِبَاسهم سَوَابِيغُ زغف لا تُخَرّقُها النَّبْلُ

يريد سوابِغُ.

وقال عمرو بن سنان التغلبي:

وسَواعِيد يَخْتَلِينَ اخْتِلاء كَالمَغَالِي يطرن كُلّ مَطِير

يريد سواعد.

أما عن إشباع الفتحة حتى تصير ألفاً فقد استشهد لها ابن السراج بثمانية شواهد، واستشهد لإشباع الضمة حتى تصير واواً بأربعة شواهد(١٠٦).

وعلى هذا يكون القزاز وابن عصفور قد استدركا – إن صح التعبير – على ابن السراج نوعين آخرين من أنواع إشباع الحركة حتى تصير حرفاً من جنسها، وحتى الضرورة التي ذكرها – إشباع الكسرة حتى تصير ياء – استشهد لها بشاهد واحد للفرزدق، وأضاف ابن عصفور إلى هذا الشاهد أربعة شواهد أخرى.

٦ – ذكر ابن عصفور أن زيادة الكسرة حتى تصير ياء جائز عند الكوفيين في كل اسم يجمع على مفاعيل في الكلام والشعر إلا أن يكون ما قبل الآخر ساكناً، واستثنى الفراء من ذلك ألا يكون الاسم مضاعف الآخر مدغماً، وألا يكون المفرد على وزن فاعل، وأجاز زيادة الياء فيما عدا ذلك، فقد حكى أنهم يقولون منكر ومناكير وموعظة ومواعيظ ومعذرة ومعاذير،.. وأنشد:

في فِتْيَة كَسيوفِ الهِنْد قَدْ حَسَروا أَيْدِي السَرَابِيل عَنْ حدِّ المَرَافِيق

حيث جمع مرفق على مرافيق، وقالوا في دمّل دماميل.

قال أدهم بن أبي الزعراء:

ولَسْتُ بِمَنْ أدعى له أن تفتحت عليه دَمَامِيلُ اسْتِه وحبونها(١٠٧)

ولـم يـتـطـرق ابن السـراج لـرأي الكـوفـيين الذي ذكره ابن عصـفـور في ضـرائره.

بقي أن نقول: إن ابن السراج ذكر هذه الضرورة مرتين في أصوله، المرة الأولى في باب ما كان من الأسماء على أربعة أحرف من غير زيادة[١٠٨]، والمرة الثانية في باب ضرورة الشاعر وقد جعلها من ضرائر الزيادة الشاذة التي لا يقاس عليها[١٠٩].

١٢ – إثبات ألف أنا في الوصل :

تثبت ألف أنا في الوقف وتسقط في الوصل، وللشاعر – إن اضطر – أن يثبت هذه الألف وصلاً، قال ابن السراج: ومن ذلك – أي من إجراء الوصل مجرى الوقف – إثبات الألف في أنا في الوصل وإنما يثبت في الوقف، روى الأعشى:

فَكَيْفَ أَنَا وانْتِحَالِي القَوَافِي بَعْدَ المَشِيبِ كَفَى ذَاكَ عَارَا

فأثبت الألف ووصل، واحتج النحويون بأن الألف منقلبة من ياء، أو واو فردوا ما ذهب من الاسم[١١٠].

وقد وردت هذه الضرورة عند السيرافي والقزاز وابن عصفور، ومن خلال الموازنة بين كلام ابن السراج وبين ما ذكره أصحاب كتب الضرائر يتبين لنا الآتي:

١ – اكتفى ابن السراج بشاهد واحد على هذه الضرورة وهو قول الأعشى فكيف أنا وانتحالي...
وكذا فعل القزاز[١١١].

٢ – أما السيرافي وابن عصفور فقد زادا شاهداً آخر وهو قول حميد بن حريث:

أَنَا سَيْفُ العَشِيرَةِ فاعْرِفُونِي حَمِيدٌ قد تَذَرَّيْتُ السّنَاما[١١٢]

٣ – تطرق ابن السراج، ومن بعده السيرافي والقزاز إلى إنكار المبرد لرواية البيت الأول حيث ذكر أن الرواية الجيدة:

فكيف يكون انتحالي القوافي بعد المشيب[١١٣]

ولم يتطرق ابن عصفور لذلك.

٤ – ذكر السيرافي وابن عصفور اعتراضاً على هذه الضرورة مؤداه أن من القراء من يقرأ ﴿ وَأَنَاْ أَعْلَمُ بِمَآ أَخْفَيْتُمْ ﴾ [الممتحنة: ١] وما كان مثله في القرآن بإثبات الألف، وقد أجابا عن ذلك بإن من قرأ بهذا يجوز أن يكون وصل على نية الوقف، كما قرأ بعضهم ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْۗ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ ﴾ [الأنعام: ٩٠] ، ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ۝١٠ نَارٌ حَامِيَةٌۢ ۝١١﴾ [القارعة : ١٠ – ١١] ، حيث أثبت هاء الوقف في الوصل على نية الوقف، إلا أن الفصل بين النطقين قصير الزمن لذا خفي على السامع[١١٤]، ولم يتطرق ابن السراج ولا القزاز لهذا الاعتراض. بقي أن نقول: إن ابن السراج ذكر هذه الضرورة في باب ضرورة الشاعر تحت عنوان ما جاء كالشاذ الذي لا يقاس عليه، منه إجراء الوصل كالوقف[١١٥]، ولم يتعرض لهذه الضرورة في الأبواب النحوية الأخرى.

الفصل الثاني: ضرائر الحذف

١٣ – الترخيم في غير النداء:

أجاز سيبويه والجمهور ترخيم غير المنادى في الضرورة[١١٦] وقد أورد ابن السراج هذه الضرورة ضمن ضرائر الحذف، واستشهد لها بالشواهد التالية:

قال زهير:

خُذُوا حَظَّكُم يا آلَ عِكْرم واذكروا أَوَاصِرَكم والرحْم بالْغَيبِ تُذْكَرُ

يريد عكرمة فرخم في غير النداء ضرورة.

وقال المغيرة بن حبناء:

إنَّ ابنَ حارِثَ إنْ أَشتَقْ لرؤيَتهِ أو أَمْتَدحْه فإنَّ الناسَ قَدْ عَلِمُوا

رخم حارثة في غير النداء ضرورة على لغة من نوى رد المحذوف.

وقال العجاج:

قَواطِنا مكة ورق الحَمِي

حذف الميم التي هي لام الفعل وقلب ألف الحمام ياء، قال ابن السراج: وأحسن ما قيل فيه أن الشاعر لما اضطر حذف الألف من الحمام، لأنها مدة، كما تحذفها من سائر المدود فصار الحَمِم، فلزمه التضعيف، فأبدل من إحدى الميمين ياء.

وقال الأسود بن يعفر:

أَوْدَى ابنُ جُلهُم عَبّادٌ بِصَرْمَتِه إنَّ ابنَ جُلهُمَ أَمْسَ حيّةَ الوادي

رخم جلهمة في غير النداء ضرورة، وذلك لأنه اسم أبيه، والعرب يسمون الرجل جلهمة، وقد رخم بحذف التاء منه[١١٧].

وقد خالف ابنُ السراج سيبويه في الشاهد الأخير؛ فسيبويه يرى أن «جلهم» اسم أمه، والعرب يسمون المرأة جلهم والرجل جلهمة، وعليه فلا ترخيم فيها[١١٨]، أما ابن السراج فذهب إلى أن الشاعر أراد جلهمة وهو اسم أبيه وعليه فيكون الشاعر قد رخم بحذف التاء ضرورة في غير النداء[١١٩].

وبالرجوع إلى كتب الضرائر الشعرية وجدت التالي:

١ – وردت الضرورة عند السيرافي والقزاز وابن عصفور، قال القزاز: ومما يجوز له الترخيم في غير النداء، وذاك أن النداء باب حذف واستخفاف، فجاز الترخيم فيه، لأنه حذف من الاسم، وليس كذا غيره من الكلام، ولكن الشاعر إذا اضطر جاز له ذلك في غير النداء[١٢٠].

٢ – استشهد السيرافي على ترخيم غير المنادى، بالشاهد الأول عند ابن السراج، خذوا حظكم يا آل عكرم...، وأضاف إليه الشواهد التالية:

قال جرير:

أَلا أَضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَامَا وأَضْحَتْ مِنْكِ شَاسِعَةً أُمَامَا

أراد أمامة وحذف الهاء وبقى الميم على حالها وهي غير مناداة.

وقال ابن أحمر:

أَبُو حَنَشٍ يُؤرِّقنا وطَلْقٌ وعَبَّادٌ وآوِنَةً أُثَالا

الأصل أثالة رخم بحذف الهاء وبقى اللام على فتحها.

وقال جاهلي من بني نهشل:

أَلا يَا أُمّ فَارِغ لا تَلُومِي على شَيءٍ رَفَعْتُ به سَمَاعي

أراد: فارغة.

وقال ذو الرمة:

دِيَارُ مَيَّةَ إذْ مَيٌّ تُسَاعِفُنَا ولا يَرَى مثلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ

على رأي من قال: رخم مية بحذف الهاء ضرورة[١٢١].

٣ – واستشهد القزاز بالشاهدين الأول والثاني اللذين ذكرهما ابن السراج (خذوا حظكم يا آل عكرمَ...، إن ابن حارث... وأضاف إلى ذلك قول جرير... وأضحت منك شاسعة أماما

وقول ابن أحمر...

وآونـــة أثـــالا.

وقول غيلان بن حريث:

وقد وسطت مالكاً وحنظلا

يريد حنظلة فرخم في غير النداء[١٢٢].

٤ – وأضاف ابن عصفور إلى الشواهد السابقة التي استشهد بها السراج والسيرافي والقزاز الشواهد التالية:

قال جميل بثينة:

بُثَيْنُ الْزَمِي «لا» إِنَّ «لا» إِنْ لَزِمْتِه عَلَى كَثْرَةِ الوَاشِينَ أَيُّ مَعُونِ

يريد: أي معونة.

وقال الأخرز الحماني:

لـيـوم روع أو فـعـال مـكـرم

يريد: مكرمة.

وقال آخر:

مـالـك لا تَـنْـهـم يـا فـلاحُ

إنَّ الـنَـهِـيـمَ لِـلـسـقـاءِ راحُ

يريد: راحة.

وقال امرؤ القيس:

وعَمْرُو بنُ دَرْمَاءَ الهُمَامُ الذي غَزَا بِذِي شُطَبٍ غَضْبٍ كَمِشْيَةِ قَسْورا

يريد: قسورة.

وقال آخر:

أَبَا عُرْوَ لا تَبْعد فكلُّ ابْنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوهُ دَاعِي مَوْتِه فَيُجِيبُ

يريد: أبا عروة.

وقال امرؤ القيس:

لَنِعْمَ الفتى تَعْشُو إلى ضَوْءِ نَارِهِ
طَرِيْفُ بْنُ مالٍ ليلة الجُوعِ والخَصَرْ

يريد: ابن مالك(١٢٣).

وبهذا يكون عدد الشواهد التي أضافها أصحاب كتب الضرائر أحد عشر شاهداً، وأضاف السيرافي أربعة شواهد، والقزاز شاهداً واحداً، وابن عصفور ستة شواهد، مع ملاحظة عدم احتساب المكرر من هذه الشواهد.

بقي أن نقول: إن ابن السراج ذكر هذه الضرورة مرتين الأولى في باب الترخيم، وقد استشهد عليها بشاهد واحد وهو قول الأسود: أودى ابن جلهم...(١٢٤).

والثانية في باب ضرورة الشاعر ضمن ضرائر الحذف، وقد استشهد لها بثلاثة شواهد أخرى(١٢٥)، وبذلك يصبح عدد ما استشهد به لهذه المسألة أربعة شواهد.

١٤ – استعمال فل موضع فلان في غير النداء :

للنداء أسماء يخص بها مثل يا هناه، ويا نومان، ويا لكاع... ومن هذه الأسماء فل. ومؤنثه فلة. قال سيبويه: أما قول العرب: يا فُلُ أقبل، فإنهم لم يجعلوه اسماً

حذفوا منه شيئاً يثبت فيه في غير النداء، ولكنهم بنوا الاسم على حرفين، وجعلوه بمنزلة دم. والدليل على ذلك أنه ليس أحد يقول: يا فُلَ. فإن عنوا امرأة قالوا يا فلة، وهذا اسم اختص به النداء، وإنما بني على حرفين لأن النداء موضع تخفيف، ولم يجز في غير النداء لأنه جعل اسماً لا يكون إلا كناية لمنادى، نحو يا هناه، ومعناه يا رجل. وأما فلان فإنما هو كناية عن اسم سمى به المحدّث به، خاص غالب. وقد اضطر الشاعر فبناه على حرفين في هذا المعنى. قال أبو النجم:

في لُجَّةٍ أَمْسِك فُلاناً عن فُل[١٢٦]

إذن فل من الأسماء الخاصة بالنداء، ويجوز للشاعر – إن اضطر – أن يستعمله في غير النداء كما قال أبو النجم: أمسك فلاناً عن فل.

وبالرجوع إلى كتب الضرائر الشعرية لم أجد ذكراً لهذه الضرورة عند السيرافي والقزاز وابن عصفور[١٢٧].

بقيت ملاحظة وهي أن النحويين اختلفوا في فل فذهب سيبويه ومن تابعه إلى أنه غير مرخم وإنما هو اسم مختص بالنداء، قال المبرد: «وليس بترخيم فلان، ولو كان كذلك لقلت يا فلا أقبل»[١٢٨] وذهب الفراء إلى أنه مرخم من فلان، وقد رد النحاة ذلك لأن أقل ما يبقى عليه الاسم بعد الترخيم ثلاثة أحرف، ولو كان ترخيم فلان لقالوا يا فلا، ولجاء على الأصل في بعض المواضع فقالوا يا فلانُ، فدل ذلك على أنه ليس بمرخم[١٢٩]، ولم يتطرق ابن السراج لهذا الخلاف وإنما اكتفى بتعليل ذكره لهذه المسألة في باب النداء، وليس في باب الترخيم قال: وإنما أخرجنا (فل) عن الترخيم؛ لأنه لا يجوز أن يرخم اسم ثلاثي فينقص في باب النداء ولم يكن منقوصاً في غير النداء، ولأنه ليس باسم علم[١٣٠].

بقي أن نقول: إن ابن السراج ذكر هذه الضرورة في باب ما خص به النداء من تغيير بناء الاسم المنادى والزيادة في آخره والحذف فيه، ولم يذكرها في باب ضرورة الشاعر[١٣١].

١٥ – حذف اللام من لا أبالك :[١٣٢]

في قول العرب لا أبالك، ولا أب لك، ولا أباك، يريدون معنى السب أو المدح، وفيه أربعُ لغات:

الأولى : لا أَبَ لك، نصبوا الأب (بلا)، ولم تلحقه الألف لأنه غير مضاف، والخبر (لك).

الثانية : لا أبٌ لك رفعوا الأب على الابتداء، وألغوا (لا) ويمكن أن تجعل (لا) بمعنى ليس فترفع بها الأب، ويكون الخبر (لك).

الثالثة : لا أبا لك ألحقوا (الأب) ألفاً علامة للنصب وتقدر الإضافة، لأن الأصل لا أباً لك بالتنوين، فلما نويت الإضافة إلى الضمير زال التنوين، وفي هذه الحالة تصبح اللام مقحمة بين اسم لا النافية المضاف، والمضاف إليه توكيداً للإضافة، قال زهير:

سَئِمتُ تَكاليفَ الحيَاةِ ومَنْ يَعِشْ ثَمانينَ حَوْلاً لا أَبَا لكَ يَسْأمِ

اللغة الرابعة: لا أباك، تريد لا أبالك، وهذه اللغة خاصة بضرورة الشعر، قال ابن السراج: والشاعر قد يضطر فيحذف اللام ويضيف، وقد ذكر شاهدين على هذه الضرورة، الأول:

أبا المَوْت الذي لا بُدَّ أنِّي مُلاقٍ لا أباك تُخَوِّفيني

والآخر لمسكين الدارمي:

وقد ماتَ شَمَّاخٌ وماتَ مُزوِّدٌ وأَيُّ كَريمٍ لا أباكَ مُخَلَّدُ[١٣٣]

الأصل لا أبا لك فحذف اللام لضرورة الشعر، قال أبو علي الفارسي: وربما حذف الشاعر هذه اللام للحاجة والتقدير بها الثبات[١٣٤].

هذا عن حقيقة هذه الضرورة، وقد استشهد سيبويه على هذه الضرورة،

بالبيت الثاني[١٣٥]، واستشهد المبرد بالبيتين[١٣٦]، أما بالنسبة لكتب الضرائر الشعرية فهذه الضرورة (لا أباك) غير موجودة عند السيرافي أو القزاز أو ابن عصفور، على الرغم من أن الأخير نص في شرح الجمل، على أن حذف هذه اللام المقحمة بين المضاف والمضاف إليه ضرورة شعر[١٣٧].

بقي أن نقول: إن ابن السراج ذكر هذه الضرورة في باب ما يثبت فيه التنوين والنون من الأسماء المنفية، تحت عنوان المنفي بلام الإضافة[١٣٨]، ولم يذكرها في باب ضرورة الشاعر ضمن ضرائر الحذف.

١٦ – حذف لام الأمر مع إعمالها في الفعل :

عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء، لذلك لا تعمل عوامل الجزم عند إضمارها إلا عند الضرورة، قال ابن السراج عن إضمار لام الأمر مع إبقاء عملها: والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطر، وقد استشهد على ذلك بشاهدين، الأول قول متمم بن نويرة:

عَلى مثلِ أَصْحابِ البَعوضَةِ فاخمِشي لك الويلُ حر الوَجْهِ أويَبْكِ مَنْ بكى

أراد أوليبك على إضمار لام الأمر.

الشاهد الآخر قول حسان بن ثابت:

مُحَمَّدٌ تَفْدِ نَفْسُكَ كُلَّ نَفْسٍ إذا مَا خِفْتَ مِنْ شيءٍ تَبَالا[١٣٩]

أراد: لتفد نفسك حيث أضمر لام الأمر.

والبيتان استشهد بهما سيبويه على هذه الضرورة، قال سيبويه في باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها: واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر، وتعمل مضمرة، كأنهم شبهوها بأن إذا أعملوها مضمرة[١٤٠]، إلا أن سيبويه استشهد بشاهد ثالث على إضمار هذه اللام مع إبقاء عملها وهو قول أحيحة بن الجلاح:

فَمَنْ نَالَ الغِنَى فَلْيَصْطَنِعْهُ صَنِيْعَتَه وَيَجْهَدّ كُلَّ جَهْدِ

أي ليجهد، وربما يكون العذر لابن السراج أن الإنشاد والبيت لم يرد إلا في نسخة واحدة من نسخ الكتاب[١٤١] أما بالنسبة لكتب الضرائر الشعرية فبالموازنة بينها وبين ما ذكره ابن السراج يتبين التالي:

١ – الضرورة غير موجودة عند أبي سعيد السيرافي وتفسير ذلك أن سيبويه لم يذكر هذه الضرورة في باب ما يحتمل الشعر، ولما كان السيرافي في كتابه ما يحتمل الشعر من الضرورة يشرح فقط ما ورد في هذا الباب عند سيبويه من الضرائر لذلك لم ترد عنده.

٢ – وردت هذه الضرورة عند كل من القزاز وابن عصفور، قال القزاز: ومما يجوز له: حذف لام الأمر في الغائب وحقها ألا تحذف، لأنها تجزم الفعل، ولكن لما كان الأمر باب حذف، اجترؤوا على ذلك[١٤٢].

٣ – استشهد القزاز على هذه الضرورة بقول حسان بن ثابت: محمد تفد نفسك... وقد استشهد به ابن السراج، وبقول الأعشى:

فَقُلْتُ ادْعِي وأدْع فإنَّ أنْدَى

لِصَوتٍ أنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

يريد «ولأدع» فحذف اللام وهو قبيح[١٤٣].

٤ – أما ابن عصفور فقد استشهد بالبيتين اللذين استشهد بهما ابن السراج، وأضاف الشواهد الآتية:

قال منصور بن مرثد الأسدي:

قُلْتُ لِبوابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا

تَيذن فإنِّي حَمؤْهَا وجَارُهَا

يريد: لتيذن.

وأنشد الفراء:

مَـنْ كَـانَ يَـزْعـم أنِّـي شَـاعـرٌ
فَيَدْن مني تَنْهِه الزَواجِرُ(١٤٤)

يريد: فليدن، هذا بالإضافة إلى الشاهد الذي أضافه القزاز: فقلت ادعي وأدع... وبذلك يكون القزاز وابن عصفور قد أضافا ثلاثة شواهد على حذف الجازم وهو لام الأمر ضرورة، على الشاهدين اللذين ذكرهما ابن السراج.

٥ – نص القزاز على أن حذف لام الأمر مع إبقاء عملها قبيح، وصرح ابن عصفور بأن إضمار الجازم مع إبقاء عمله أقبح من إضمار الخافض وإبقاء عمله؛ لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء(١٤٥)، ولم يذكر ذلك ابن السراج، بل اكتفى بقوله في المرة الأولى: ويجوز حذف هذه اللام في الشعر وتعمل مضمرة، وفي المرة الثانية: والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطر(١٤٦).

٦ – أورد ابن السراج اعتراضاً للمبرد على هذه الضرورة، مؤدى هذا الاعتراض أن عوامل الأفعال لا تضمر، وأضعفها الجازمة، لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء. قال المبرد: والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطر، ويستشهدون على ذلك بقول متمم: على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي...، وقول الآخر: محمد تفد نفسك... فلا أرى ذلك على ما قالوا؛ لأن عوامل الأفعال لا تضمر وأضعفها الجازم؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء، ولكن بيت متمم حمل على المعنى؛(١٤٧) لأنه إذا قال: فاخمشي فهو في موضع فلتخمشي، فعطف الثاني على المعنى، وأما هذا البيت الأخير فليس بمعروف(١٤٨)، على أنه في كتاب سيبويه على ما ذكرت لك.

بقي أن نقول: إن ابن السراج ذكر هذه الضرورة مرتين، **الأولى** في باب إعراب الأفعال وبنائها عند حديثه عن حروف الجزم لم – لما – لا الناهية – لام الأمر..(١٤٩).

والمرة الثانية في باب إعراب الفعل المعتل اللام عند حديثه عن مسائل الدعاء والأمر والنهي[١٥٠]، ولم يذكرها في باب ضرورة الشاعر ضمن ضرائر الزيادة.

١٧ – العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار :

لا يجوز عطف الضمير المجرور على ما قبله، فلا نقول مررت بعمرو وكِ، فلما لم يجز أن يكون الضمير معطوفاً إلا بإعادة العامل لم يجز أيضاً أن يعطف عليه إلا بإعادة العامل، فلا يجوز مررت به وزيد بغير الباء إلا في ضرورة الشعر، هذا مذهب سيبويه والبصريين[١٥١]، قال ابن السراج: وأما المخفوض فلا يجوز أن يعطف عليه الظاهر، لا يجوز أن تقول مررت بك وزيدٍ، لأن المجرور ليس له اسم منفصل يتقدم ويتأخر كما للمنصوب، وكل اسم معطوف عليه فهو يجوز أن يؤخر ويقدم الآخر عليه، فلما خالف المجرور سائر الأسماء لم يجز أن يعطف عليه، وقد حكى أنه قد جاء في الشعر:

فاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجونَا وتَشْتِمُنَا فَاذْهَب فَمَا بِكَ والأيَّامِ مِنْ عَجَبِ[١٥٢]

حيث عطف الأيام على الكاف في (بك) من غير إعادة الجار «الباء»، وهذا كما قلنا خاص بضرورة الشعر عند البصريين، وقد وافقهم ابن السراج فخص العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار بالضرورة.

وبالرجوع إلى كتب الضرائر الشعرية وجدت الآتي:

١ – الضرورة غير موجودة عند السيرافي ولا عند القزاز.

٢ – وقد ذكرها ابن عصفور تحت عنوان العطف على ضمير الخفض المتصل من غير إعادة الخافض تشبيهاً لها بالعطف على الظاهر، وقد استشهد على هذه الضرورة بما استشهد به ابن السراج... فما بك والأيام من عجب، وأضاف إلى ذلك الشواهد التالية:

آبــك، أيِّــه بــي أو مــصــدرِ
من حمر الجلة جأب حشور

يريد أو بمصدر.

وقد رَامَ آفاقَ السَّمَاءِ فَلم يَجِدْ له مَصْعَداً فيها ولا الأرض مَقْعَدا

أي ولا في الأرض.

ما إنْ بِها والأُمُورِ مِنْ تَلَف ما حم مِنْ أَمْر غَيْبه وقَعَا

يريد وبالأمور.

أَمُرُّ على الكَتِيبَةِ لا أُبَالِي أَفِيها كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاها

يريد أم في سواها.

هَلّا سَأَلْت بِذِي الجَمَاجِم عَنْهم وأَبِي نَعِيم ذِي اللِّواءِ المحرق

يريد وعن أبي نعيم.

أَوْ بَيْنَ مَمْنُون عَلَيْه وقَوْمه إنْ كَانَ شَاكِرها وإنْ لم يَشْكر

أي وعلى قومه.

أَرِيْحُوا البِلادَ مِنكم وَدَبِيْبكم بِأعْراضِكُم مثل الإِمَاءِ الولائدِ

يريد ومن دبيبكم.

تُعَلَّقُ في مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفنا فَمَا بَيْنَها والأَرْض غَوطٌ نَفَائِفُ(١٥٣)

والتقدير وبين الأرض.

هذه الشواهد أضافها ابن عصفور على الشاهد الذي ذكره سيبويه ومن بعده ابن السراج.

٣ – ذكر ابن عصفور في ضرائر الشعر أن الكوفيين يجيزون هذا العطف في

سعة الكلام، وقد ذكر ما استدلوا به مثل قراءة حمزة ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَالأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١] ؛ حيث عطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار...[١٥٤] ولم يتطرق ابن السراج لرأي الكوفيين أو لهذه القراءة.

بقي أن نقول: إن ابن السراج ذكر هذه الضرورة في باب الكنايات وهي علامة المضمرين، تحت عنوان علامات المضمرين المتصلة[١٥٥] ولم يذكرها في باب ضرورة الشاعر.

١٨ – قدي مضافة إلى ياء المتكلم :

(قد) على وجهين حرفية واسمية، والاسمية على وجهين اسم فعل واسم مرادف لحسب، وإذا أضيفت (قد) هذه إلى ياء المتكلم دخلت عليها نون الوقاية فنقول قدني وقد يجوز في الشعر أن يقال قدي – بدون النون – وهذا خاص بضرورة الشعر، قال سيبويه – وقد نقل كلامه ابن السراج: وقد جاء في الشعر قطي وقدي. فأما الكلام فلا بد فيه من النون، وقد اضطر الشاعر فقال قدي، شبهه بحسبي لأن المعنى واحد. قال حميد الأرقط[١٥٦]:

قَدْني مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي

لما اضطر شبهه بحسبي وهني؛ لأن ما بعد هن وحسب مجرور، كما أن ما بعد قد مجرور، فجعلوا علامة الإضمار فيهما سواء[١٥٧]. أي أن المستعمل إثبات النون في (قدني)؛ لأنها في البناء ومضارعة الحروف بمنزلة من وعن، فلتزمها النون المكسورة قبل الياء.

وقد وردت هذه الضرورة – حذف النون من قدني – عند القزاز وابن عصفور، ولم ترد عند السيرافي، وقد استشهد لها القزاز بما استشهد به سيبويه، ومن بعده ابن السراج، قدني من نصر الخبيبين قدي[١٥٨] وبهذا أيضاً استشهد ابن عصفور، وأضاف شاهداً آخر وهو ما أنشده أحمد بن يحيى:

قد القلب من وجد برحت به قد وللقلب من وجدٍ بها أبداً قدي[١٥٩]

هذا، وقد وردت هذه الضرورة عند ابن السراج في باب الكنايات وهي علامات المضمرين[١٦٠]، ولم يذكرها ابن السراج في باب ضرورة الشاعر.

١٩ – ترك صرف ما ينصرف :

قال ابن السراج: وقال قوم: يجوز في الشعر ترك صرف ما ينصرف. قال محمد بن يزيد: وهذا خطأ عظيم؛ لأنه ليس بأصل للأسماء أن لا تنصرف، فترد ذلك إلى أصله، قال: وممّا يحتجون به قول العباس بن مرداس:

أتجعلُ نهبي ونهبَ العُبَيـ ـدِ بينَ عيينةَ والأقرعِ

ومَا كَانَ حِصْنٌ ولا حَابسٌ يَفُوقَان مِرْداسَ في مَجْمَعِ

وإنما الرواية الصحيحة يفوقان شيخي في مجمع، ومن ذلك روايتهم في هذا البيت لذي الإصبع العدواني:

وممّنْ وَلَدوا عامرُ ذو الطّولِ وَذو العَرْضِ

وإنما عامر اسم قبيلة، فيحتجون بقوله «وذو الطول» ولم يقل ذات فإنما رده للضرورة إلى الحي...[١٦١].

اختلف النحاة في ترك صرف ما ينصرف؛ فأجازه الكوفيون والأخفش والفارسي وابن برهان، ومنعه سيبويه وأكثر البصريين[١٦٢]، وقد احتج الكوفيون على ترك صرف ما ينصرف بالشواهد التي ذكرها ابن السراج... يفوقان مرداسَ في مجمع، ممن ولدوا عامرُ ذو الطول، ومصعبُ حين جد الأمر...[١٦٣]، يضاف إليها قول الأخطل:

طَلبَ الأزارِقَ بالكَتَائبِ إذْ هَوَتْ بِشَبِيبَ غَائلةُ الثُغورِ غَدُورُ

حيث ترك صرف «شبيب» وهو منصرف.

وقول حسان رضي اللّه عنه:

نَـصَـروا نَـبِـيَّـهُـمُ وشَـدُّوا أَزْرَهُ بِـحُـنَـيْـنَ يَـومَ تَـوَاكُـلِ الأبْـطَـالِ

حيث ترك صرف «حنين» وهو منصرف.

وقول الفرزدق:

إذَا قَـالَ غَـاوٍ مِـنْ تَـنُـوخَ قَـصِـيْـدةً بـهـا جَـربٌ عُـدّتْ عـلـيَّ بِـزَوْبـرا

حيث ترك صرفً زوبرً وهو منصرف.

وقول بشر بن أبي خازم:

إلـى ابْـنِ أُم أُنَـاسَ أَرحـلُ نَـاقَـتـي عَمْرو فَتَبْلـغُ حَـاجَـتِـي أَوْ نَـزْحَـفُ

حيث ترك صرف «أناس» وهو منصرف.

وقول الآخر:

أُؤَمِـلُ أَنْ أَعِـيـشَ وأنَّ يَـوْمِـي بِـأَولَ أَوْ بِـأَهْـونَ أَوْ جَـبَـارِ

أو الـتَّـالـي دِبـارَ فـإنْ أفُـتْـهُ فَـمُـؤنِـسَ أو عُـروبـةَ أو شِـيـارِ

حيث ترك صرف «دبار» وهو منصرف.

وقول الآخر:

فَأَوْفِضنَ عَنها وَهي تَرْغُو حَشَاشَة بِذِي نَفْسها والسَّيْفُ عريانُ أَحْمرُ

حيث ترك صرف «عريان» وهو منصرف؛ لأن مؤنثه عريانة وليس عريا، وقول الآخر:

قَالَتْ أُمَيْمة مَا لِثَابتَ شَاخِصاً عَارِي الأشاجِعِ نَاجِلاً كالمُنْصُلِ

حيث ترك صرف «ثابت» وهو منصرف.

وقول دوسر بن دهبل القريعي:

وقـائـلـةٍ مـا بَـالُ دَوْسَـرَ بُـعْـدَنَـا صَحَا قَلْبُهُ عَن آلِ لَيْلَى وعَنْ هِنْدِ

فلم يصرف «دوسر» وهو منصرف.

وقول أبي دهبل الجمحي:

أَنَـا أبُـو دَهْـبَـل وَهْـبٌ لِـوَهَـبْ مِنْ جُمْحٍ والعزُّ فِيهِم والحَسَبْ

حيث ترك صرف دهبل وهو منصرف.

وقول الآخر:

أخْشَى على دَيْسَمَ من بَعْد الثَّرَى

أبـى قَـضـاءُ الـلّـه إلا مَـا تَـرَى

حيث ترك صرف «ديسم» وهو منصرف.

وقول عدي بن الرقاع:

غَلَبَ المَسَامِيحَ الوَلِيدُ سَمَاحَة وكَفَى قُريشَ المعضلاتِ وِسَادُها

حيث لم يصرف «قريش».

وقول الجعدي:

مِنْ سَبَأَ الحَاضِرِينَ مَأْرِبَ إذْ يَبْنُونَ مِنْ دُونِ سَيْلِهِ العَرِمَا

حيث لم يصرف «سبأ» وهو منصرف.

هذه هي الشواهد التي ذكرها الكوفيون على ترك صرف ما ينصرف[١٦٤]، ويحسن بنا أن نذكر رد البصريين على هذه الشواهد، ثم نذكر رأي ابن السراج.

أولاً – رَدَّ البصريون[١٦٥] رواية بعض هذه الأبيات مثل قول عباس بن مرداس... يفوقان مرداسَ، قال البصريون: الرواية يفوقان شيخي... وقالوا عن قول ابن قيس الرقيات، ومصعبُ حين جد الأمر... الرواية «وأنتم حين جد الأمر»، وقالوا عن قول دوسر بن دهبل، وقائلة ما بال دوسرَ، الجيد الصحيح في إنشاد هذا البيت، وقائلة ما للقريعي بعدنا. وبموازنة ذلك بما ذكره ابن السراج نجد الكلام هو هو، فقد نقل السيرافي والقزاز وابن عصفور كلام ابن السراج ونسبوا الرأي – الذي سنذكره بعد قليل – إليه، ومن هنا نعلم مدى

تأثر من ألفوا في ضرائر الشعر بابن السراج الذي لم يخصص كتابه للضرائر، بل ختم بالضرائر كتابه العظيم «الأصول».

ثانياً – نأتي إلى رأي ابن السراج في هذه المسألة «ترك صرف ما ينصرف» قال[١٦٦] : فإن صحت الرواية في ترك صرف ما ينصرف في الشعر لما كان حذف التنوين بأبعد من حذف الواو من قوله: فبيناه يشري رحله... لأن التنوين زائد، ولأنه قد يحذف في الوقف، والواو في هو غير زائدة فلا يجوز حذفها في الوقف، كلاهما رديء حذفهما في القياس[١٦٧].

وإذا كان ابن السراج قد صرح بهذا فإن أبا الحسن الأخفش وأبا علي الفارسي وابن برهان وأبا البركات الأنباري قد وافقوا الكوفيين في جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر[١٦٨]، قال الأنباري: والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين؛ لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ والقلة، لا لقوته في القياس.

بقيت نقطتان؛ الأولى، هل تعرض ابن السراج لذلك في حديثه عن ما ينصرف أولاً؟ والإجابة أن ابن السراج ذكر بعض الشواهد التي تُرِك فيها صرف ما ينصرف إلا أنه لم ينص على أن ذلك ضرورة[١٦٩]، وقد يرجع ذلك إلى أن البصريين لا يجيزون ترك صرف ما ينصرف في الشعر. النقطة الأخرى ملاحظات على هذه المسألة:

١ – ذكر ابن السراج الخلاف في ترك صرف ما ينصرف دون عزو هذا الخلاف لأحد، وقد عزاه الأنباري – مثلاً – إلى الكوفيين ومعهم الأخفش والفارسي وابن برهان من جهة، وإلى البصريين من جهة أخرى.

٢ – لم يذكر ابن السراج كل الشواهد على ترك صرف ما ينصرف، بل اكتفى بثلاثة شواهد من أدلة الكوفيين، وقد وصلت هذه الشواهد إلى اثني عشر شاهداً عند ابن عصفور، مثلاً.

٣ – نقل أبو سعيد السيرافي كلام ابن السراج على ما استدل به الكوفيون من شواهد وعزاه إليه، وهذه من المرات القليلة التي ينقل فيها السيرافي عن ابن السراج وينسب الكلام إليه.

٤ – لم يصرح ابن السراج في باب ما ينصرف وما لا ينصرف بأن ترك ما ينصرف من الضرائر، وإنما ذكر ذلك فقط في باب ضرورة الشاعر(١٧٠).

٢٠ – حذف التنوين لالتقاء الساكنين :

إذا لقي التنوين ساكن حرك التنوين. لأن الحركة فيه لا تستثقل، نقول: محمد القائم،... ولا يجوز حذف هذا التنوين إلا من كل علم وصف بابن، وأضيف الابن إلى اسم الأب نقول: أبو عمرو بن العلاء...، وإلا في ضرورة الشعر. قال ابن السراج: ومنه – أي من الضرائر – : حذف التنوين لالتقاء الساكنين، نحو قوله:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ ولا ذَاكِرِ اللّهَ إلاَّ قَلِيلا(١٧١)

حيث حذف التنوين من ذاكر لالتقاء الساكنين ونصب لفظ الجلالة. وبالرجوع إلى كتب النحو السابقة على الأصول، نجد سيبويه في الكتاب، والمبرد في المقتضب – مثلاً – يستشهدان على حذف التنوين لالتقاء الساكنين بقول أبي الأسود السابق ولا ذاكر اللّه...(١٧٢).

وبالرجوع إلى كتب الضرائر الشعرية وجدت الآتي:

١ – وردت هذه الضرورة – حذف التنوين لالتقاء الساكنين – عند السيرافي والقزاز وابن عصفور.

٢ – استشهد السيرافي عليها بعدة شواهد هي:

تَغَيّر كُلُّ ذِي لَوْنٍ وَطَعْمٍ وقَلَّ بَشَاشَةَ الوَجْهُ المَلِيحُ

التقدير وقلّ بشاشةً الوجهُ المليحُ، فطرح التنوين لاجتماع الساكنين.

قال حسان:

لَوْ كُنْت مِنْ هَاشِم أَو مِنْ بَنِي أَسَدٍ أَوْ عَبْد شَمْس أَوْ أَصْحَاب اللوى الصيدِ

أَوْ مِنْ بَني زَهْرَة الأَخْيَار قَد عَلِمُوا أَو مِنْ بَنِي خَلفِ الخضرِ الجَلاعِيدِ

والتقدير من بني خلفٍ الخضر، فطرح التنوين لاجتماع الساكنين.

قال: وأنشد الفراء:

إذا غـطـيـفُ الـسـلـمـيُّ فـرا

والتقدير غطيفٌ السلمي، هذا فضلاً عن شاهد أبي الأسود... ولا ذاكر اللّه إلا قليلا[١٧٣].

٣ – واستشهد القزاز ببيت أبي الأسود، وأضاف شاهداً آخر وهو قول عبداللّه الزبعري:

عَمْرو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِه ورِجَالُ مَكَةَ مُسْتِنُونَ عِجَافُ

حذف التنوين من عمرو لالتقاء الساكنين[١٧٤].

٤ – وأضاف ابن عصفور شاهدين آخرين؛ الأول قول ابن الرقيات:

تُذْهِلُ الشَّيْخَ عن بَنِيْه وتُبْدِي عَنْ خِدَامِ العَقِيلَةُ العَذْرَاءُ

التقدير عن خدامٍ العقيلة.

والآخر لحميد الأمجي:

حَمُيدُ الَّذي أَمْجٌ دَارهُ أَخُو الخَمْرِ ذو الشَّيْبَةِ الأَصْلع[١٧٥]

والتقدير حميدٌ الذي، هذا فضلاً عن بيت أبي الأسود، وبيت حسان من بني خلف... وما أنشده الفراء: غطيف السلمي.

٥ – صرح السيرافي بأن حذف التنوين لاجتماع الساكنين جائز في الكلام والشعر، وفي موضع آخر ذكر أن هذا الحذف غير داخل في ضرورة الشعر، وقد رأيت بعض من عمل ضرورة الشعر أدخل فيه حذف التنوين وليس هو عندي كما قال[١٧٦].

٦ – وقد صحح كلام السيرافي ابنُ عصفور في شرح الجمل حيث قال: وأما حذف التنوين لالتقاء الساكنين، فمن الناس من جعله ضرورة، ومنهم

من أجازه في فصيح الكلام وهو الصحيح[١٧٧] على الرغم من أنه – أي ابن عصفور – قال في الضرائر: والعرب تحذف التنوين من الاسم العلم الموصوف بابن المضاف إلى العلم لالتقاء الساكنين، وهما التنوين وباء ابن، مع كثرة الاستعمال الداعية إلى التخفيف؛ فأما حذفه فيما عدا ذلك، فإنما سببه مجرد التقاء الساكنين وهو غير جائز إلا في الضرورة[١٧٨].

بقي أن نقول: إن ابن السراج ذكر هذه الضرورة فقط في باب ضرورة الشاعر عند حديثه عن ضرائر الحذف[١٧٩].

٢١ – حذف النون لالتقاء الساكنين :

من الضرائر الشاذة القبيحة التي ذكرها ابن السراج حذف التنوين لالتقاء الساكنين، قال: وأقبح منه حذف النون وقد استشهد على ذلك بقول النجاشي:

فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلاَ أَسْتَطِيعُهُ ولاكِ اسْقِني إن كَانَ ماؤكَ ذا فَضْلِ[١٨٠]

وهذا الحذف لالتقاء الساكنين، وذلك لأن النون تشبه حروف المد واللين، وحروف المد واللين تحذف لالتقاء الساكنين[١٨١].

وبالرجوع إلى الكتاب، باب ما يحتمل الشعر وجدت سيبويه يستشهد على الحذف بشواهد كثيرة، على حذف الميم، أو الياء... وقد استشهد على حذف النون بقول النجاشي:... ولاكِ اسقني إن كان ماؤك ذا فضل[١٨٢].

أي أن ابن السراج استشهد بما استشهد به سيبويه. لكن بالرجوع إلى كتب الضرائر الشعرية وجدت الآتي:

١ – وردت هذه الضرورة – حذف النون لالتقاء الساكنين – عند كل من السيرافي والقزاز وابن عصفور، قال القزاز: ويجوز له أن يحذف النون الخفيفة لالتقاء الساكنين، إذا احتاج إلى ذلك، وحقه أن يحركها[١٨٣].

٢ – استشهد القزاز بما استشهد به ابن السراج وهو قول النجاشي: ولاك اسقني...[١٨٤].

٣ – أما السيرافي فقد قسم هذا الحذف إلى حذف النون من (من، ولكن)، واستشهد على حذف النون من (لكن) بقول النجاشي السابق، واستشهد على حذف النون من (من) بقول الأعشى:

وكأنَّ الخَمْرَ المُدَامَة مِ الإسْـ فنط مَمْزُوجَة بِمَاءِ زُلالِ

يريد من الإسفنط، حيث حذف النون وقطع همزة الوصل[١٨٥].

٤ – وقسم ابن عصفور هذا الحذف إلى حذف في (من، ولكن ولم يكن) وقد استشهد على الحذف من (من) بقول الأعشى السابق، الذي استشهد به السيرافي. وأضاف إلى هذا الشاهد شاهدين آخرين، الأول قول الشاعر:

أَبْلِغْ أَبا دَخْتَنوس مَالكةً غَيْر الَّذي قد يُقالُ مِ الكَذِبِ

والآخر قول أبي صخر الهذلي:

كَأَنّهُما م الآن لَمْ يَتَغَيّرا وقَد مَرَّ لِلدَّارين مِنْ بَعْدِنا عَصْر

واستشهد على حذف النون من (لكن) بما استشهد به سيبويه وابن السراج والسيرافي والقزاز:

ولاكِ اسقني... واستشهد على حذف النون من (لم يكن) بقول حسيل بن عرفطة:

لَمْ يَكُ الحَق عَلَى أَنْ هَاجَهُ رَسْمُ دَارٍ قد تَعَفَّى بِالطَلَلِ[١٨٦]

باختصار، التزم القزاز بذكر حذف النون من (لكن) كما فعل ابن السراج، وزاد السيرافي حذف النون من (من)، مستشهداً على ذلك بشاهد واحد، وزاد ابن عصفور على ابن السراج حذف النون من (من) وزاد على الشاهد الذي ذكره السيرافي شاهدين آخرين، وزاد على ضرورة ابن عصفور ضرورة أخرى

وهي حذف النون من (لم يكن)، واستشهد على ذلك بشاهد واحد، هذا وقد أضاف السيوطي في الهمع حذف النون من شتان – ولم ترد عند ابن السراج ولا عند أصحاب كتب الضرائر: السيرافي والقزاز وابن عصفور – وقد استشهد السيوطي على هذا الحذف بقول جميل بثينة:

أُرِيدُ صَلاَحَها وتُرِيدُ قَتْلي وشَتا بَيْنَ قَتْلِي والصَلاحِ[١٨٧]

٥ – لم يعلل ابن السراج لهذا الحذف، وقد علل السيرافي وابن عصفور لهذا الحذف بأنه تشبيه بحروف المد واللين، من حيث كانت ساكنة وفيها غنة، وهي فضل صوت في الحرف، كما أن حرف المد واللين ساكن، والمد فضل صوت فيه[١٨٨].

بقي أن تذكر أن ابن السراج أورد هذه الضرورة – حذف النون لالتقاء الساكنين – في باب ضرورة الشاعر[١٨٩]، ولم يذكرها في الأبواب النحوية أو الصرفية الأخرى.

٢٢ – حذف ما كان يحذف للتنوين – للإضافة أو للألف واللام :

من ضرائر الحذف التي ذكرها ابن السراج أن تحذف للإضافة ما كنت تحذفه للتنوين، لأن هذه الأشياء تتعاقب. يقصد أن الياء من المنقوص تحذف في حال الإضافة، والتعريف باللام تشبيهاً للإضافة والألف واللام بما عاقبتاه وهو التنوين فكما تحذف الياء مع التنوين في هذا قاضٍ، تحذف في الإضافة فنقول في ضرورة الشعر: هذا قاض بغداد بحذف الياء، ونقول أيضاً هذا القاض، وقد استشهد ابن السراج على هذه الضرورة بشاهدين:

الأول ما ينسب إلى خفاف بن ندبة:

كُنَوَاحِ رِيشِ حَمَامةٍ نَجْدِيّةٍ وَمَسَحْتِ باللّثَتَيْنِ عَصْفَ الأثْمَدِ

حذف الياء من «نواحي» لما أضافها إلى ريش، كما كان يحذفها مع التنوين،

وهذا حذف الياء للإضافة. أما حذفها مع الألف واللام فقد استشهد عليه بقول الأعشى:

وأَخُو الغَوَان مَتَى يَشَأْ يَصْرِمْنَه ويَصرْنَ أَعْدَاءً بُعَيْدَ وِدَادِ

حذف الياء من «الغواني» تشبيهاً لها بحذفها مع التنوين هذه هي ضرورة؛ حذف الياء للإضافة أو للألف واللام تشبيهاً بحذفها مع التنوين، وبموازنة كلام ابن السراج بما ذكره أصحاب كتب الضرائر وجدت التالي:

١ – الضرورة موجودة عند السيرافي[١٩٠] والقزاز وابن عصفور، قال السيرافي: ومن ذلك حذف الياء في حال الإضافة ومع الألف واللام تشبيهاً بحذفهم إياها مع التنوين كقولهم: هذا قاض بغداد قد أقبل في الشعر، وهذا القاض، والوجه في هذا أن يقال: هذا قاضي بغداد وهذا القاضي، وذلك أن قولنا هذا قاض ورام وغاز، إنما حذف منه الياء لأنها سكنت لاستثقال الضمة والكسرة عليها، ولقيت التنوين وهو ساكن فسقطت لالتقاء الساكنين، فإذا أضيف، زال التنوين فعادت الياء، غير أن الشاعر إذا اضطر حذفها، تشبيهاً بحذفهم لها مع التنوين، وذاك أن التنوين والإضافة يتعاقبان، فكل واحد منهما يشبه صاحبه في النيابة عنه والقيام مقامه[١٩١].

٢ – استشهد السيرافي على حذف الياء مع الإضافة، ومع الألف واللام بما استشهد به ابن السراج ومن قبله سيبويه وهما قول خفاف: كنواح ريش حمامة...، وقول الأعشى: وأخو الغوان..[١٩٢].

٣ – أضاف القزاز على الشاهدين السابقين شاهداً آخر وهو قول مضرس الربعي:

فَطِرْتُ بِمنْصلَي في يَعْمَلاتٍ دَوامي الأَيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحَا[١٩٣]

حذف الياء من الأيدي ضرورة.

٤ – أما ابن عصفور فقد عنون لهذه الضرورة بقوله: ومنه الاكتفاء بالحركات عن المد واللين المجانسة لها الكائنة في أواخر الكلم، ولما كان عنوان ابن عصفور أشمل من عنوان ابن السراج – أن تحذف للإضافة والألف واللام ما كنت تحذفه للتنوين – أقول لما كان كذلك ذكر هذين الشاهدين:

كَفَّاك كَفٌّ مَا تَلِيق دِرْهماً

جُوْداً وأُخْرَى تُعْط بالسَّيْفِ الدّما

يريد تعطي، وقال بعض الأنصار:

... ... ولَقَدْ تَخْفِ شِيْمَتِي إعْسَار

يريد تخفي[١٩٤].

٥ – علل ابن السراج حذف الياء للإضافة أو للألف واللام تشبيهاً بالتنوين، بأن هذه الأشياء تتعاقب، وبذا علل السيرافي[١٩٥]، إلا أن القزاز أضاف علة أخرى وهي أن الشاعر لما رأى الياء تحذف مع التنوين في باب قاض وجوار... توهم أن هذا الحذف أصل في هذا الباب[١٩٦]. وأضاف ابن عصفور علة أخرى في هذا الحذف وهي التشبيه بقصر الممدود[١٩٧].

٦ – لم يتطرق ابن السراج إلى ذكر اعتراض بعض النحاة على سيبويه جعله حذف الياء من الضرورة، وعرض هذا الاعتراض وأجاب عنه السيرافي وابن عصفور، قال السيرافي: وأما حذف الياء مع الألف واللام فإن سيبويه قد ذكره في باب ضرورة الشاعر، فأنكره كثير من الناس فقالوا: قد جاء في القرآن بحذف الياء في غير رؤوس الآي. وقرأ به عدة من القراء كقوله تعالى: ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾ [الكهف : ١٧] ، وقد نقل هذه الفقرة ابن عصفور دون عزوها لأحد، وقد أجاب السيرافي وابن عصفور بأن حذف الياء مع الألف

واللام ضرورة عند من لغته إثبات هذه الياء[١٩٨].

بقي أن نقول: إن ابن السراج ذكر الضرورة فقط في باب ضرورة الشاعر عند حديثه عن ضرائر الحذف[١٩٩].

٢٣ – تخفيف المشدد في القوافي :

ذكر ابن السراج تحت عنوان مما يستحسن للشاعر إذا اضطر أن يحذفه، تخفيف المشدد من القوافي حيث قال: يجوز تخفيف كل مشدد في قافية، لأن الذي بقي يدل على أنه قد حذف منه مثله، لأن المشدد حرفان، وإنما اقتطعته القافية، لأن الوزن قد تم وقد استشهد على ذلك بثلاثة شواهد:

الأول: قول طرفة:

أَصَحَوْتُ اليومَ أَمْ شَاقَتْكَ هِرْ

الثاني: قول الآخر:

حتى إذَا ما لمَمْ أَجِد غَيْرَ الشّرِي كُنْتُ امرأ من مَالِكِ بنِ جَعْفَرِ

حيث خفف ياء الشريّ وحذف الراء الثانية.

الثالث: قول الآخر:

قَتَلْتُ عِلياءً، وهِنْدَ الجَمَلي وابناً لِصُوحانَ على دِيْنِ عَلَي[٢٠٠]

والضرورة لم ترد عن سيبويه في الكتاب، ولا عند المبرد في المقتضب، لذا اقتصرنا على الموازنة بين كلام ابن السراج هنا، وكلام أصحاب كتب الضرائر، ومن خلال الموازنة يتبين الآتي:

١ – وردت هذه الضرورة – تخفيف المشدد في القوافي – عند السيرافي والقزاز وابن عصفور.

٢ – استشهد السيرافي على هذه الضرورة بقول طرفة:

... أم شاقتك هر، ولم يستشهد بالبيتين الآخرين اللذين استشهد بهما ابن

السراج، إلا أنه أضاف شواهد أخرى لم ترد عند ابن السراج وهي:

قول الأعشى:

لَعَمْرُك ما طُول هذا الزَمَن عَلَى المَرْءِ إلا عَناء مُعَنْ

أراد مَعنّى، فحذف الياء وإحدى النونين، وقال أيضاً في القصيدة نفسها:

وَعَهْد الشَبَابِ وتَارَاتِهِ فإنْ يَكُ ذلك قَدْ بَانَ عَنْ

يريد عني.

قول لبيد:

وَقبيلٌ من لُكَيْزٍ حَاضِرٌ رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ المُعَلْ

أراد المعلِّي.

وأنشد بعضهم للنابغة:

إذَا حَاوَلْت فِي أسدٍ فُجورا فَإنِّي لَسْتُ مِنْكَ ولَسْت مِنْ

أراد منِّي[٢٠١].

٣ – استشهد القزاز على هذه الضرورة بشواهد ابن السراج الثلاثة، وأضاف إليها شاهداً آخر لطرفة:

أرّقَ العَيْنَ خَيالٌ لم يَقِرْ

فخفف وأصله التشديد[٢٠٢].

٤ – استشهد ابن عصفور فقط بالشاهد الثاني عند ابن السراج: حتى إذا لم أجد غير الشري... وأضاف هذه الشواهد: قال امرؤ القيس:

لاَ وَأبِيكِ ابْنَةَ العَامِرِي (م) لا يَدَّعِي القَوْمُ أَنِّي أَفِرْ

وقال في القصيدة نفسها:

إذَا رَكِبوا الخَيْلَ واسْتَلأَمُوا تَحَرَّقتِ الأَرْضُ واليومُ قَرْ

وأشار ابن عصفور إلى ورود ذلك في عدة أبيات من هذه القصيدة.

قالت امرأة من بني عقيل:

حَـيْـدَة خَـالِـي وَلَـقـيـطٌ وَعَـلِـيْ

وَحـاتِـمُ الـطَّـائِـيُ وهَّـابُ الـمِـنِـي

يريد عليّ.

قال عمران بن حطان:

يَـوْمـاً يَـمَـانٍ إذَا لاقَـيْـت ذَا يَـمَـن وإنْ لَـقـيْـت مـعـديـا فـعـدنـانـيْ

يريد فعدنانيّ.

وقال العجاج:

أَدْرَكَـتْـهـا قـدام كـل مـدرة

بـالـدفـع عَـنِـي درء كل عـنـجـهـيْ

يريد «كل عنجهيّ».

وقال الآخر:

عَذَرْتُك يَا عَيْنِي الصَّحِيحَة بالبُكَا فـمـا لَـك يَـا عَـوْرَاءُ والـهـمـلانـيْ

يريد والدمع الهملانيّ.

٥ – أي أن أصحاب كتب الضرائر أضافوا على الشواهد الثلاثة التي استشهد بها ابن السراج أحد عشر شاهداً.

٦ – قسم ابن عصفور تخفيف المشدد في القوافي إلى نوعين؛ الأول في الصحيح، والآخر في المعتل، وقد ورد هذان النوعان عند ابن السراج إلا أنه لم يتنبه لهذا التقسيم، فمن الصحيح جاء قول طرفة: أم شاقتك هر، ومن المعتل... غير الشري، ودين علي.

٧ – ذكر ابن عصفور ضرورة أخرى ذات صلة بهذه الضرورة وهي تخفيف المشدد في غير القوافي، وقد ذكر ابن عصفور أنها قليلة ومن شواهدها قول عبدالله بن رواحة:

فَسِرْنَا إِلَيْهِم كَافَة في رِحَالِهِم جَميعاً عَلَيْنا البيض لا يَتَخَشّع

يريد كافَّة.

وقول الآخر:

جَزَى اللّه الدَّوَابَ جَزَاء سُوءٍ وأَلبَسَهُنَّ مِنْ جَرب قميصا

يريد الدوابّ.

وقول الآخر:

فَيَا لَيْتَ اللِّحَى كَانَتْ حَشِيشاً

فَيَعْلِفَها دَوابَ المُسْلِمينا

وقول ابن قيس الرقيات:

بَكَى بِعَيْنك واكِفُ القَطْر ابْن الحَوَارِي العَالِي الذِّكْر

يريد ابن الحواريّ[٢٠٣]. ولم ترد هذه الضرورة إلا عند ابن السراج والسيرافي والقزاز.

بقي أن نقول: إن ابن السراج ذكر هذه الضرورة – تخفيف المشدد في القوافي – فقط في باب ضرورة الشاعر ضمن ضرائر الحذف[٢٠٤].

٢٤ – حذف الصلة من الضمير في الوصل :

إذا كان ما قبل ضمير المذكر الغائب المنصوب متحركاً، فإنه يوصل بواو إذا كان ما قبله مضموماً أو مفتوحاً مثل قتله يقتله،.. ويوصل بياء إذا كان ما قبله

مكسوراً مثل به،... وتحذف هذه الصلة عند الوقف نقول لَهْ، به، قتلهْ...، ولا يجوز حذف هذه الصلة في الوصل إلا في ضرورة الشعر؛ لأن الضرورة ترد الكلمة إلى أصلها، وهذه الصلة زائدة بدليل حذفها في الوقف لذلك جاز في الضرورة حذفها في الوصل تشبيهاً لها بالوقف، قال ابن السراج: الرابع منه – أي من ضرائر الحذف – أن تحذف من المكني في الوصل كما كنت تحذفه في الوقف إلا أنه تبقى الحركة دالة على المحذوف، واستشهد على هذا الحذف بخمسة شواهد يمكن تقسيمها على النحو التالي:

١ – حذف الياء في الوصل مع إبقاء الحركة.

قال مالك بن حريم:

فَإنْ يَكُ غَثاً أوْ سَمِيناً فإنّني سَأَجْعَل عَيْنيه لِنَفْسِه مقنعا

حذف الياء من لنفسه.

٢ – حذف الواو مع إبقاء الحركة، وقد استشهد على ذلك بقول الأعشى:

ومالَهْ من مَجْدٍ تَليدٍ ولا لَه مِنَ الرِّيْح فَضْلٌ لا الجَنُوب ولا الصبا

حذف الواو من لهو الأولى.

٣ – حذف الواو مع الحركة، قال ابن السراج: وقد جاء في الشعر حذف الياء والواو الزائدة في الوصل مع الحركة كما هي في الوقف سواء قال رجل من أزد السراة:

فَظِلتُ لَدَى البيتِ العَتيقِ أُخْيلهُ ومَطْوَايَ مُشْتاقانِ لهْ أَرِقَانِ

٤ – حذف الواو من هو مع الحركة، قال العجير السلولي:

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاَطِ نَجِيبُ

الأصل فبينا هو حذف الواو مع حذف حركتها وبقي الضمير على حرف واحد.

٥ – حذف الياء من هي مع الحركة، وقد استشهد على ذلك:

دار لسعدى إذ ه من هواكا[٢٠٥].

بقي أن نعرف رأي ابن السراج في هذا الحذف، أولاً حذف الواو أو الياء من الصلة مع بقاء حركتها يجوز للشاعر في الضرورة، أما حذف الواو أو الياء مع حذف الحركة أيضاً فقبيح، والأقبح منه حذف الواو والياء من هو وهي.

وبالرجوع إلى كتب الضرائر الشعرية وجدت الآتي:

١ – وردت الضرورة عند السيرافي والقزاز وابن عصفور، قال ابن عصفور مثلاً: ومنه حذف الياء والواو الواقعتين صلة لهاء الضمير المتحرك ما قبلها في الوصل إجراء لها مجرى الوقف[٢٠٦].

٢ – استشهد السيرافي على حذف الواو مع بقاء حركتها بقول الشاعر:

أَوْ مُعْبَر الظَّهْر يُنْبي عَنْ وَلِيَّتهِ ما حَجَّ ربُّهُ في الدُّنيا ولا اعْتَمَرا

وبقول حنظلة بن فاتك:

وأَيْقَنَ أنّ الخَيْلَ إنْ تَلْتَبِسْ بِهِ يَكُنْ لفسيلِ النَّخْلِ بَعْدَهُ آبرُ

وهذان الشاهدان لم يذكرهما ابن السراج، واستشهد على حذف الياء مع بقاء الكسرة بما استشهد به ابن السراج... سأجعل عينيه لنفسه مقنعا، واستشهد على حذف الحركة أيضاً بما استشهد به ابن السراج... ومطواي مشتاقان له أرقان. وكذلك استشهاده على حذف الواو والياء من هو وهي.

دار لسعدى إذ ه من هواكا، فبيناه يشري رحله... إلا أنه أضاف شاهداً آخر:

بَيْنَاهُ في دَارِ صِدْقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا حينـاً يُعَلِّلِنَا وما نُعَلِّلُه

وبذلك يكون السيرافي قد استشهد بما استشهد به ابن السراج وأضاف ثلاثة شواهد أخرى[٢٠٧].

٣ – استشهد القزاز بما استشهد به ابن السراج وأضاف شاهداً جديداً وهو قول الشماخ:

لَـهُ زَجَـلٌ كَـأَنَّـه صَـوْتُ حَـادٍ إذا طَـلَـبَ الـوَسِـيـقَـة أو زَمـيـرُ

وهذا على حذف الواو من كأنه مع إبقاء الضمة(٢٠٨).

٤ – أما ابن عصفور فقد زاد على شواهد ابن السراج والسيرافي والقزاز الشاهدين التاليين:

وأَشْرَبُ الماءَ مَا بِي نَحْوه عَطَشٌ إلا لِأنَّ عُـيـونَـهْ سَـيْـلُ وادِيـهـا

على حذف صلة الضمير مع حذف حركته.

وأُعْطِيه مَا يَرْجُو وأُوْلِيه سُؤْلَه وأُلْـحِـقُـهُ بـالـقَـوْمِ حَـتَّـاهُ لاحِـقُ

على حذف الواوين من حتاه والتقدير حتى هو.

وبذلك يكون ابن السراج قد استشهد بخمسة شواهد وأضاف أصحاب كتب الضرائر ستة شواهد أخرى، السيرافي ثلاثة شواهد، والقزاز شاهداً واحداً، وابن عصفور شاهدين، هذا مع عدم احتساب المكرر؛ بمعنى أن ابن عصفور، مثلاً؛ يستشهد بشاهد، لم يرد عند ابن السراج، إلا أن القزاز سبقه إلى الاستشهاد بهذا الشاهد، فيصبح الشاهد من إضافات القزاز لأن له فضل السبق، وهكذا في الشواهد المكررة.

بقي أن نقول: إن ابن السراج لم يذكر هذه الضرورة – حذف الصلة من الضمير في الوصل – إلا في باب ضرورة الشاعر(٢٠٩) ضمن ضرائر الحذف.

٢٥ – إسقاط ما من كما :

استشهد ابن السراج على حذف ما من كما بقول النابغة الجعدي:

قُـرومٍ تَـسَـامَـى عِـنْـدَ بَـابٍ دِفَـاعُـهُ كَـأن يُـؤْخَـذ المَـرءُ الكَـريـمُ فَيُـقْـتَـلاَ

قال: ولو جاءت «ما» مسقطة من الكاف في الشعر جاز، قال النابغة... كأن يؤخذ، يريد كما أنه يؤخذ المرء[٢١٠] والواقع أن تقدير ابن السراج، ومن قبله سيبويه مبني على ضرورتين؛ الأولى حذف ما من كأن، والأخرى النصب بالفاء في الواجب[٢١١]، قال: سيبويه عن حذف ما من كما في الشعر، فما لا تحذف ها هنا كما لا تحذف في الكلام من أن، ولكنه جاز في الشعر كما حذفت ما التي في إما[٢١٢].

وقد خولف سيبويه في هذا التقدير، وذكر هذا الخلاف ابن السراج حيث ذكر أن أبا عثمان المازني قال: أنا لا أنشده إلا كأن يؤخذ المرء، فأنصب يؤخذ، لأنها أن التي تنصب الأفعال دخلت عليها كاف التشبيه ألا ترى أنه نسق عليه يقتل فنصبه لذلك[٢١٣]. أي أن أنْ ناصبة للفعل، دخلت عليها الكاف جارة: على تقدير: دفاعه كأخذ المرء وقتله.

ونأتي إلى كتب الضرائر فنجد حذف ما من كما غير مذكور في كتب الضرائر (لا عند السيرافي ولا القزاز ولا ابن عصفور).

إذن يبقى الفضل لابن السراج في التنبيه على أن حذف ما من كما ضرورة، وإن سبقه إلى ذلك سيبويه.

بقي أن نقول: إن ابن السراج ذكر هذه الضرورة في باب كسر ألف إن وفتحها، ولم يذكرها في ضرورة الشاعر ضمن ضرائر الحذف[٢١٤].

٢٦ – عدم تكرار لا النافية إذا دخلت على معرفة :

إذا دخلت لا النافية على معرفة لم تعمل شيئاً، ولزم تكرارها فلا يجوز لا زيد في الدار فقط، بل الصحيح لا زيد في الدار ولا عمرو، قال ابن السراج: فأما الذي لا يجوز فقولك: لا زيد في الدار، لأن هذا موضع «ما» إلا أن يضطر شاعر فيرفع المعرفة ولا يثني «لا». قال الشاعر:

بَكَتْ جزعاً واسْتَرْجعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ رَكائبها أنْ لا إلينا رُجوعُها[٢١٥]

وقد وافق ابنَ السراج سيبويه في الاستشهاد بهذا البيت على عدم تكرار لا، قال في الكتاب: وقد يجوز في الشعر رفع المعرفة ولا تثنى لا، قال الشاعر: بكت جزعاً... الشاهد[٢١٦] هذا وقد أجاز المبرد عدم تكرير لا في سعة الكلام مع المعرفة قال: فإن كانت معرفة لم تكن إلا رفعاً؛ لأن (لا) لا تعمل في معرفة، وذلك قولك: لا زيد في الدار. إنما هو جواب: أزيد في الدار؟[٢١٧] وقد ذهب ابن كيسان أيضاً إلى ذلك[٢١٨]، وقد استدل المبرد وابن كيسان بقول العرب: «لا نولك أن تفعل كذا»، وقد رد هذا الرأي ابن عصفور في شرح الجمل، قال: وزعم أبو العباس أنه لا يلزم تكرارها وهذا فاسد، بدليل أنه لا يخلو أن تجعل لا زيد عندك في جواب من قال: أزيد عندك أم عمرو؟، أو في جواب من قال أزيد عندك؟ فإن جعلته في جواب من قال: أزيد عندك؟ فباطل لأن جوابه نعم أو لا. وإن جعلته في جواب من قال: أزيد عندك أم عمرو، فجوابه إنما هو: لا زيد عندي ولا عمرو.

وقد ذكر ابن عصفور أن قول العرب لا نولك أن تفعل كذا، إنما هو محمول على المعنى، كأنه قال: لا ينبغي لك أن تفعل، فكما لا تكرر لا مع الفعل فكذلك ما في معناه[٢١٩].

وبالرجوع إلى كتب الضرائر الشعرية لم أجدها في الكتب الثلاثة ما يحتمل الشعر، ما يجوز للشاعر، ضرائر الشعر[٢٢٠]. هذا وابن السراج اكتفى بذكر هذه المسألة في باب ما إذا دخلت عليه (لا) لم تغيره عن حاله[٢٢١]، ولم يذكرها في باب ضرورة الشاعر.

٢٧ – حذف الفاء من جواب الشرط :

يجب اقتران جواب الشرط بالفاء إذا كان اسماً أو فعلاً مرفوعاً، ويجوز للشاعر – إن اضطر – أن يحذف فاء جواب الشرط إذا كان جملة اسمية أو فعلاً مرفوعاً، فلا يجوز أن نقول مثلاً: إن تحسن اللّه يحسن إليك، ويجوز

ذلك في ضرورة الشعر، قال ابن السراج: الخامس – أي من ضرائر الحذف – حذف الفاء من جواب الجزاء، ومن ذلك قول ذي الرمة:

وَإِنِّي مَتى أُشْرِفْ على الجانِبِ الّذي بِهِ أنتِ مِنْ بَيْنِ الْجَوانِبِ نَاظِرُ

هو عند سيبويه على تقديم الخبر وإني ناظر متى أشرف، وأجاز أيضاً أن يكون على إضمار الفاء[٢٢٢]، والذي عند أبي العباس[٢٢٣]، وعندي فيه وفي أمثاله أنه على إضمار الفاء لا غير، لأن الجواب في موضعه، فلا يجوز أن تنوي به غير موضعه إذا وجد له تأويل، فابن السراج يذهب – تبعاً للمبرد – إلى أن الشاعر – حين اضطر – حذف الفاء من جواب الشرط، ولا يصح أن يكون على التقديم والتأخير الذي أجازه سيبويه في الشاهد.

والشاهد الثاني الذي استشهد به ابن السراج على حذف الفاء من جواب الشرط إذا كان فعلاً مرفوعاً قول جرير:

يَا أَقْرَعُ بن حَابسٍ يَا أَقْرَعُ إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخوكَ تُصْرَعُ

يريد فتصرع.

الشاهد الثالث قول أبي ذؤيب:

فَقُلتُ تَحَمَّلْ فَوْق طَوْقِكَ إنَّها مُطَبّعةٌ مَنْ يَأْتِها لا يضِيرُها

يريد فلا يضيرها.

الشاهد الرابع قول عبدالرحمن بن حسان أو كعب بن مالك:

مَنْ يَفْعلِ الحَسَنَاتِ اللّه يشكُرُها والشرُّ بالشَّرِّ عند اللّهِ مِثْلانِ[٢٢٤]

يريد فاللّه يشكرها.

هذه أربعة شواهد، استشهد بها ابن السراج على حذف الفاء – ضرورة – من جواب الشرط إذا كان جملة اسمية أو فعلاً مرفوعاً، اثنان على دخول الفاء في

جواب الشرط إذا كان اسماً، واثنان على دخول الفاء في جواب الشرط إذا كان فعلاً مرفوعاً.

وبالرجوع إلى كتب الضرائر الشعرية وجدت الآتي:

١ – الضرورة مذكورة عند السيرافي والقزاز وابن عصفور، قال ابن عصفور ومنه – أي من ضرائر الحذف – حذف الفاء من جواب الشرط إذا كانت جملة اسمية أو فعلاً مرفوعاً، لأنه إذ ذاك في تقدير جملة اسمية[٢٢٥].

٢ – استشهد السيرافي على هذه الضرورة بثلاثة شواهد، وهي الشواهد الثاني والثالث والرابع التي استشهد بها ابن السراج[٢٢٦]. ولم يزد على هذه الشواهد شيئاً.

٣ – واستشهد القزاز بشواهد ابن السراج الأربعة، ولم يزد هو الآخر على الأربعة شيئاً[٢٢٧].

٤ – أما ابن عصفور فقد استشهد بالشاهد الثاني والثالث والرابع من شواهد ابن السراج، ولم يستشهد بالشاهد الأول: وإني متى أشرف... إلا أنه أضاف شاهداً لم يرد عند ابن السراج والسيرافي والقزاز وهو قول الشاعر:

أَأُبَيُّ لا تَبْعد فَلَيْس بِخَالِدٍ حَيٌّ ومن تُصِبِ المَنُونُ بَعيدُ

يريد فهو بعيد فأضمر المبتدأ وحذف الفاء[٢٢٨].

وبذلك يكون ابن عصفور هو الوحيد – من بين أصحاب كتب الضرائر – الذي أضاف شاهداً جديداً لم يرد عند ابن السراج.

بقي أن نقول: إن ابن السراج ذكر هذه الضرورة – وإن لم ينص على أنها ضرورة – في باب إعراب الفعل المعتل اللام عند حديثه عن مسائل المجازاة، حيث عرض للشواهد السابقة وذكر تقدير سيبويه، على التقديم والتأخير.

ثم قال: ولو أريد أنه حذف الفاء جاز، دون أن ينص على أن حذف الفاء ضرورة[٢٢٩].

ثم عاد ابن السراج في باب ضرورة الشاعر فذكر ضرائر الحذف، ومنها حذف الفاء من جواب الجزاء. وبذلك يكون ابن السراج قد ذكر المسألة مرة في الأبواب النحوية دون تصريح بالضرورة، ومرة في باب ضرورة الشاعر مع النص صراحة بأنها من ضرائر الحذف[٢٣٠].

٢٨ – إقامة الصفة مقام الموصوف :

يجوز إقامة الصفة مقام الموصوف في النعت الخاص كالضاحك الذي لا يكون إلا في الإنسان.. أما غير ذلك فقبيح في الكلام، قال ابن السراج: اعلم أن إقامة النعت مقام المنعوت في الكلام قبيح، إلا أن يكون نعتاً خاصاً، يخص نوعاً من الأنواع كالعاقل الذي لا يكون إلا في الناس والكاتب، وما أشبه ذلك مما تقع به الفائدة ويزول اللبس، فإذا اضطر الشاعر فله أن يقيم الصفة مقام الموصوف، التي وضعت ليوصف بها مع صلتها، فمن قبيح ما جاء في ضرورة الشاعر قوله:

من أَجْلِك يَا الّتي تَيّمْتِ قَلْبي وأنْتِ بَخِيلَةٌ بالوُدّ عَنّي

فأدخل (يا) على التي وحرف النداء لا يدخل على ما فيه الألف واللام إلا في اسم اللّه عز وجل، فشبه الشاعر الألف واللام في التي باللام التي في قوله «اللّه عز وجل» إذ كانتا غير مفارقتين للاسمين[٢٣١].

يقصد ابن السراج أن الشاعر أقام الصفة مقام الموصوف في قوله يا التي تيمت... فالأصل يا أيتها التي، حذف أية وهو الموصوف المنادى، وأقام الصفة مقامه وهي التي، وهذه ضرورة قبيحة، لأن حرف النداء لا يدخل على ما فيه أل إلا في لفظ الجلالة.

وبالرجوع إلى كتب الضرائر وجدت الآتي:

١ – وردت هذه الضرورة – إقامة الصفة مقام الموصوف أو دخول يا في النداء على ما فيه ال – عند السيرافي والقزاز وابن عصفور، قال القزاز: ومما يجوز له: إدخال يا في النداء على الاسم الذي فيه الألف واللام لازمتين، كالذي والتي. وحق كل اسم دعي، فيه ألف ولام، أن يحذف ذلك منه، إلا قولهم (يا اللّه)، فإن الألف واللام لزمتا هذا الاسم، حتى صارتا كأحد حروفه، وإنما شبه الذي والتي وما أشبهها بذلك(٢٣٢).

٢ – أضاف السيرافي شاهداً آخر على البيت الذي استشهد به ابن السراج، يا التي تيمت قلبي.

وهو قول الراجز:

فَـيَـا الـغُـلاَمَـانِ الـلَّـذَان فَـرّا

إيّـاكُـمـا أَنْ تـكـسِـبـانـا شـرّا

أراد فيا أيها الغلامان، فأقام الغلامين مقام أي(٢٣٣).

٣ – وأضاف القزاز هو الآخر الرجز السابق:

فيا الغلامان اللذان فرا....(٢٣٤).

٤ – إذا كان ابن السراج، والسيرافي والقزاز قد اقتصروا في حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه على الحذف في أي وأية في النداء، فإن ابن عصفور لم يقصر الأمر على ذلك بل استشهد بقول أبي داود:

وقَـصْـرَى شَـنِـجِ الأَنْـسـا ء نَـبَّـاحٍ مِـنَ الـشُّـعْـبِ

يريد «قصرى ثور شنج الأنساء «أقام الصفة» شنج» مقام الموصوف المحذوف – ثور – إلا أن ابن عصفور ذكر أن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه في هذا البيت وأمثاله غير جائز، لأن الصفة شنج غير خاصة

بجنس الموصوف المحذوف، والصفة إذا كانت غير خاصة بجنس الموصوف لم يجز حذفها وإقامتها مقامه في الكلام.

هذا، وقد أضاف ابن عصفور شاهداً آخر على إقامة الصفة مقام الموصوف في النداء وهو قول الشاعر:

عَبَاسُ يَا المَلِك المُتَوّج والَّذِي عَرَفَتْ له بَيْن العُلاَ عَدْنان[٢٣٥].

وبذلك يكون أصحاب ضرائر الشعر قد أضافوا على الشاهد الذي ذكره ابن عصفور ثلاثة شواهد أخرى. بقي أن نذكر أن ابن السراج ذكر هذه الضرورة في باب ضرورة الشاعر ضمن ضرائر الحذف[٢٣٦] ولم يتطرق لذلك في باب النداء مثلاً.

الفصل الثالث: ضرائر الإبدال

٢٩ – إبدال حرف اللين من حرف صحيح :

من الضرائر الشعرية التي ذكرها ابن السراج إبدال حروف اللين – الألف والواو والياء – في ضرورة الشعر من حروف صحيحة. قال ابن السراج: «اعلم أن الشاعر يضطر فيبدل حروف اللين من غيرها»[٢٣٧] وهذا الإبدال لا يبدل مثله في سعة الكلام، قال المبرد: واعلم أن الشعراء إذا اضطروا إلى إسكان حرف مما هو متحرك، فلم يصلوا إلى ذلك أبدلوا منه الياء إذا كانت قبله كسرة؛ لأن الياء إذا كانت كذلك لم تحرك، فيسلم الإعراب ويصح الوزن[٢٣٨].

ويمكن تقسيم هذا الإبدال إلى إبدال في الهمزة، وإبدال في غير الهمزة، أما الإبدال في الهمزة فإن كان ما قبلها مفتوحاً أبدلت ألفاً، وقد استشهد ابن السراج على ذلك بقول الفرزدق:

رَاحَتْ بِمَسْلَمَةَ البِغَالُ عَشِيَّةً فارْعَي فَزَارةُ لا هَنَاك المَرْتَعُ

الأصل: «لا هنأك» أبدلت الهمزة ألفاً لضرورة الشعر.

وقال حسان:

سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسولَ اللّهِ فَاحِشَةً ضَلَّتْ هُذيلُ بِمَا قَالَتْ ولَمْ تُصِبِ

أبدل الهمزة ألفاً ضرورة.

وقال زيد بن عمرو بن نفيل:

سَالَتَانِي الطَّلاقَ أن رَأَتَانِي قَلَّ مَالِي قَدْ جِئْتُمِانِي بِنُكْرِ

قال ابن السراج: فهذان – يقصد حسان بن ثابت وزيد بن عمرو – ليس من لغتهما سلت أسال، وسلت اسأل لغة من غير هذا الأصل كخفت أخاف في التقدير،

والوزن ليس من أصل الهمزة، ويقول: هم يتساولان كقولك: يتقاولان[٢٣٩] وإن كان ما قبل الهمزة مكسوراً قلبت ياء، قال عامر بن الطفيل:

وَلاَ يَرْهَبُ ابنُ العمِّ مني صَوْلَتِي ولاَ أخْتَتِي من صَوْلةِ المُتَهَدِّدِ

والأصل اختتأ، أبدل الهمزة ياء ضرورة. قال ابن السراج: ومن الهمزة المبدلة للضرورة: لا يرهب ابن العم... وإنما يقال اختتأت إذا استترت من خضوع وفَرَقٍ[٢٤٠]. أما الإبدال في غير الهمزة فقد ذكر ابن السراج أن الياء قد تبدل من الباء، واستشهد على ذلك بقول أبي كاهل اليشكري:

لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ مِنَ الثَّعالِي وَوَخْزٌ من أَرَانِيها

يريد الثعالب وأرانبها، فكان الشِعْر ينكسر لو ذكر الباء في الثعالب، وتفسد القافية، لأن رويه الياء[٢٤١] فأبدل الباءَ لأن الحركة لا تدخلها فينكسر الوزن[٢٤٢].

هذه هي ضرورة إبدال حروف اللين عند ابن السراج، وقد ذكر الإبدال في الهمزة، واستشهد على ذلك بأربعة شواهد، والإبدال في غير الهمزة وذكر له شاهداً واحداً، وبالرجوع إلى كتب الضرائر الشعرية وجدت الآتي:

١ – الضرورة موجودة عند السيرافي والقزاز وابن عصفور. قال السيرافي: اعلم أنهم يبدلون الحرف من الحرف في الشعر في الموضع الذي لا يبدل مثله في الكلام لمعنى يحاولونه، من تحريك ساكن أو تسكين متحرك ليستوي وزن الشعر به، أوردِّ شيء إلى أصله، أو تشبيهٍ بنظيره[٢٤٣].

٢ – استشهد السيرافي على الإبدال في الهمزة بقول شميت بن زنباع:

فَأَقْسَم لَو لاَقَى هِلالاً وتَحْتَه مصلٌ كذيب الرّدْهة المتأوبُ

لأَدَّأهَا كَرهاً وأصْبَحَ بَيْتُه لَدَيْه مِنَ الإِعْوَالِ نَوْح مسلِّبُ

فهمز الألف في أداها لأنه لو تركها ساكنة لم يستقم البيت.

وقال جرير:

قَد كَادَ يَذْهَبُ بالدّنيا ولَذَّتِها مَوْالئ كَكِبَاشِ العوسِ سحّاحُ

همز الياء من (موالي) لاستقامة البيت.

وقال الراجز:

يا عَجَبا لَقَدْ رَأَيْت عَجَبا

حمار قبّانٍ يَسُوق أَرْنبا

خَاطَمَها زأمّها أن تذهبا

الأصل زامها، فهمز الألف ليمكن دخول الحركة عليها[٢٤٤].

أما الإبدال في غير الألف والهمزة فقد أضاف السيرافي على شاهد ابن السراج: لها أشارير...

قول الراجز، وقيل مصنوع لخلف الأحمر:

وبلدةٍ ليس لها حَوازِقُ

ولضفادِي جمها نقانِقُ

أراد لضفادع أبدل العين ياء.

وقال أبو النجم:

اللّه نَجَّاكَ بِكَفي مسلمه

مِنْ بَعْدَمَا وَبَعْدَما وبَعْدَمَه

أبدل من الألف هاء في بعدمه، لأنهما متقاربتا المخرج، وهما من بعد من حروف الزيادة، والهاء شبيهة بالألف[٢٤٥].

وبذلك يكون السيرافي قد أضاف خمسة شواهد في باب البدل على شواهد ابن السراج.

٣ – ولم يضف القزاز شيئاً، بل استشهد بقول حسان: سالت هذيل..، وبقول الفرزدق: فارعي فزارة لا هناك المرتع، وبقول عامر بن الطفيل: ولا أختتي من صولة المتهدد[٢٤٦]، وقد سبق واستشهد بها ابن السراج.

٤ – ونأتي إلى ابن عصفور فقد ذكر تحت عنوان إبدال الحرف من الحرف، إبدال الهمزة من الألف وأضاف على شواهد ابن السراج والسيرافي قول ابن كثوة:

ولي نَعَام بَنِي صَفْوانَ زَوْزَاة لمّا رَأى أسداً في الغَابِ قَدْ وثبا

يريد زوزاة.

وقال الراجز:

يا دَارَ مَيّ بَدكَا دِيكِ البَرَقْ
صَبْراً فقَدْ هَيّجْتِ شَوْقَ المُشْتَئِقْ

يريد المشتاق.

وقال كثير:

ولِلأَرْضِ أمّا سُودُها فَتَجَلَّلت بَيَاضاً وأَمّا بيضُها فَادّهأمَّتِ

يريد فادهامت.

وقال آخر:

رَاكِدة مِخْلاَته ومَحْلَبَه
وجله حتى ابْيَأَضَّ ملبيه

يريد ابياض.

وقال آخر:

وبَعْدَ انْتِهَاضِ الشَّيْب مِنْ كُلِّ جَانِبٍ

على لمتي حتى اشْعُأل بَهِيمها

يريد اشعال.

وقال العجاج:

فَخِنْدَفٌ هَامَةُ هذا العَألمِ

يريد العالم.

أما عن إبدال الهمزة من الياء فأضاف قول الشاعر:

... ... كمُشْترئ بِالخَيْلِ أحمرة بترا

يريد (مشتري).

وفي إبدال الهمزة من الواو أضاف قول جرير:

أَحَبُّ المؤقدينَ إليّ مُؤسي وحَرْزَة إذْ أَضَاءَهما الوقودُ

وفي إبدال الهاء همزة أضاف قول الراجز:

وَبَلْدَةٍ قَالِصَةٍ أَمْوَاؤُهَا

يَسْتَقّ فِي رَأدِ الضُّحَى أفْيَاؤهَا

يريد أمواهها، وقال نصيب:

فَقَالَ فَريقٌ ألذا إذْ نَحَوْتُهمْ نعم وفريق ليمنُ اللّهِ ما نَدْرِي(٢٤٧)

يريد أهذا، هذا عن الإبدال في الهمزة، وقد رأينا ابن عصفور يضيف أنواعاً من الضرورة في الهمزة لم ترد عند ابن السراج، مثل إبدال الهمزة من الواو، وإبدال الهاء همزة، وقد انتقل ابن عصفور إلى إبدال الياء من حرف من

حروف الصحاح – ذكرها ابن السراج – وقد أضاف ابن عصفور على شواهد ابن السراج والسيرافي قول امرئ القيس:

إذَا مَـا عُـدَّ أَرْبَـعَـةٌ فَـسَـالِ فَـزَوْجُـكِ خَـامِـسٌ وأَبـوكِ سَـادِي

يريد وأبوك سادس.

وقال الحادرة:

مَضَتْ ثَـلاَثُ سِـنِـينَ مُـنْذُ حَلَّ بِـهـا وعَـامَ حَـلَّتْ وهذا الـتَّـابـعُ الـخَـامِـي

يريد الخامس.

وقال الراجز:

قَـدْ مَـرَّ يَـوْمَـان وهـذا الـثـالـي
وأَنْـتِ بِـالْـهِـجْـرانِ لا تُـبَـالـي

يريد الثالث.

وقال عامر بن جوين:

فَيَا لَيْتَ أَنِّي بَـعْـدَمـا طَـافَ أَهْـلُـهـا هَلَكْتُ ولَم أسْمَع بِها صوتَ إيسَانِ

يريد صوت (إنسان).

وقال آخر:

رَأَتْ رَجُـلاً أمّـا الإِلَـه فَـيَـتـقـي وأمّـا بِـفِـعْـل الـصَـالِـحـيْـنَ فَـيَـأتَـمِـي

أي فيأتمم.

وقال العجاج:

تقضِّي البازي إذا البازي كُسِرْ

يريد تقضض.

وقال آخر:

قَـامَـتْ بِـه تَـنْـشـدُ كُـلَّ مُـنْـشـد
فا يْتَصَلتْ بِمثلِ ضَوءِ الفَرْقَدِ

يريد فاتصلت.

وقال ابن هرمة:

إنَّ الـسِّـبَـاعَ لـتـهْـدا عَـنَ فَـرائِـسِـهـا والنَّاسُ لَيس بِهَادٍ شَرُّهم أبدا(٢٤٨)

يريد بهادئٍ.

ثم انتقل ابن عصفور إلى إبدال الهمزة المفتوحة ألفاً – ذكرها ابن السراج واستشهد لها بقول الفرزدق راحت بمسلمة...، وسالت هذيل، سالتاني الطلاق، وأضاف ابن عصفور قول الشاعر:

إذَا مَـلاَ بَـطْـنَـه أَلْـبَـانُـهـا حـلـبـا بَاتَتْ تُغنيْه وضرى ذات أَجْراس

يريد ملأ(٢٤٩).

ثم انتقل ابن عصفور إلى إبدال الجيم من الياء – لم يذكرها ابن السراج – ، وقد استشهد لها بقول هميان بن قحافة:

يَطِير عَنْها الوَبَرُ الصَهَابِجا

يريد الصهابي.

وقال الراجز:

يـا رَبُّ إنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حِجَّتِجْ
فَـلا يَـزَالُ شـاحِـجُ يـأتِـيـكَ بِـجْ
أُقـمـر نـهّـاتٌ يُـنَـزِّي وَفْـرَتِـجْ

يريد حجتي، يأتيك بي، وفرتي، وقال آخر:

حتَّى إذَا ما أَمْسَجَتْ وأمْسَجَا

يريد أمست وأمسى.

وانتقل ابن عصفور إلى إبدال ألف (ما)، وها هنا هاء في الوقف – لم يذكرها ابن السراج، واستشهد لها السيرافي بقول أبي النجم من بعدما وبعدما وبعدمه – وقد أضاف ابن عصفور قول الراجز:

قَــدْ وَرَدَتْ مِــنْ أَمْــكِــنَــهْ

مِــنْ هَــا هُــنــا وهــا هُــنَــهْ

ثم ذكر ابن عصفور إبدال الجيم شيناً – لم يذكرها ابن السراج – قال ابن عصفور: ولم يحفظ ذلك إلا في قوله:

إِذْا ذَاك إِذْ حَبْلُ الوِصَالِ مدمشُ

يريد مدمج. وسهل ذلك كون الجيم والشين متقاربتين في المخرج[٢٥٠].

وهكذا رأينا ابن عصفور يذكر ضرائر البدل ويقسمها إلى أنواع، هي:

١ – إبدال الهمزة من الألف – لم يذكرها ابن السراج.

٢ – إبدال الهمزة من الياء – لم يذكرها ابن السراج.

٣ – إبدال الهمزة من الواو – لم يذكرها ابن السراج.

٤ – إبدال الهاء همزة – لم يذكرها ابن السراج.

٥ – إبدال الياء من حروف الصحاح – ذكرها ابن السراج – واستشهد لها بشاهد واحد، وهو قول أبي كاهل اليشكري:

لَـهـا أشـاريـرُ مـن لَـحْـمٍ تُـتَـمّـره مـن الـثّـعـالـي وَوَخْـزٌ مِـنْ أَرانـيـها

وأضاف ابن عصفور عشرة شواهد.

٦ – إبدال الهمزة ألفاً – ذكرها ابن السراج واستشهد لها بثلاثة شواهد، وأضاف لها ابن عصفور شاهداً آخر.

٧ – إبدال الجيم من الياء – لم يذكرها ابن السراج.

٨ – إبدال ألف (ما) وها هنا هاء في الوقف – لم يذكرها ابن السراج، واستشهد لها السيرافي بشاهد، وأضاف ابن عصفور شاهداً آخر.

٩ – إبدال الجيم شيناً – لم يذكرها ابن السراج[٢٥١].

بقي أن نذكر أن ابن السراج ذكر هذه الضرورة – إبدال حرف اللين من حرف صحيح – فقط في باب ضرورة الشاعر[٢٥٢].

٣٠ – الوقف بالألف عوضاً عن الهاء في الترخيم :

عند ترخيم الاسم الذي آخره هاء، تحذف هذه الهاء في الوصل، وتثبت عند الوقف، وذلك لبيان الحركة.

والشعراء إذا اضطروا حذفوا هذه الهاء في الوقف، ويجعلون المدة التي تلحق القوافي بدلاً منها، وقد استشهد ابن السراج على الوقف بالألف عوضاً عن الهاء في ضرورة الشعر بقول ابن الخرع:

وكادَتْ فزارَةُ تَشْقى بِنا فَأَوْلى فزارة أَولى فزارا[٢٥٣]

حيث رخم الشاعر فزارة ووقف عليها بالألف عوضاً من الهاء.

وبالرجوع إلى كتاب سيبويه – على أساس أنه ذكر هذه الضرورة – وجدت سيبويه يستشهد على هذه الضرورة بثلاثة شواهد، الأول قول ابن الخرع: أولى فزارا...

الشاهد الثاني قول القطامي:

قِفي قَبْلَ التَّفَرق يَا ضِبَاعا

حيث رخم ضباعة ووقف عليها بالألف عوضاً من الهاء.

الشاهد الثالث قول زيادة بن زيد العذري:

عُوجِي عَلَيْنَا وارْبَعِي يا فَاطِمَا

رخم فاطمة ووقف عليها بالألف عوضاً من الهاء[٢٥٤].

وبالرجوع إلى كتب الضرائر، لم أجد هذه الضرورة إلا عند القزاز القيرواني، وقد استشهد لها بقول ابن الخرع، أولى فزارا، وبقول القطامي يا ضباعا، ولم يذكر قول زيادة بن زيد: يا فاطما[٢٥٥].

هذا، وقد ذكر ابن السراج هذه الضرورة في باب الترخيم[٢٥٦] ولم يتعرض لها في باب ضرورة الشاعر.

٣١ – مجيء تمييز المائة والألف مفرداً منصوباً :

يكون تمييز المائة والألف مفرداً مخفوضاً. قال سيبويه: فإذا بلغت العقد الذي يليه – أي المائة – تركت التنوين والنون وأضفت، وجعلت الذي يعمل فيه ويبين به العدد من أي صنف هو واحداً، كما فعلت ذلك فيما نونت فيه إلا أنك تدخل فيه الألف واللام، لأن الأول يكون به معرفة ولا يكون المنون به معرفة. وذلك قولك: مائة درهم ومائة الدرهم. وذلك إن ضاعفته قلت مائتا درهم، ومائتا الدرهم، وكذلك العقد الذي بعده، واحداً كان أو مثنى. وذلك قولك ألف درهم، وألفا درهم[٢٥٧]. وقد علل ابن السراج لمجيء تمييز المائة والألف مفرداً مخفوضاً بقوله: ووجب ذلك في المائة لأنها تشبه عشرة وعشرين، أما شبهها بعشرة فلأنها عشر عشرات فوجب لها من هذه الجهة الإضافة، وأما شبهها بعشرين وتسعين فلأنها العقد الذي يلي تسعين، فوجب أن يكون مميزها واحداً، وكذلك ألف حكمه حكم مائة وتثنيتها فتقول: مائتا درهم وألفا درهم[٢٥٨] هذا عن حكم تمييز المائة والألف. نقول مثلاً مائة رجلٍ، ومائتا رجلٍ، وألف ثوب، وألفا ثوب، ويجوز للشاعر في الضرورة أن يثبت النون وينصب التمييز فيقول مائتان رجلاً، وألفان ثوباً، قال ابن السراج: وقد جاء بعض هذا منوناً منصوباً ما بعده في الشعر[٢٥٩] وقد استشهد ابن السراج على ذلك بقول الربيع بن ضبع الفزاري:

إِذَا عَاشَ الفَتى مائتَيْنِ عاماً فقَدْ ذَهَبَ البَشَاشَةُ والفَتَاءُ[٢٦٠]

وبموازنة كلام ابن السراج بكلام السابقين عليه وجدنا سيبويه يستشهد على ذلك بقول الربيع: مائتين عاماً. ويقول الأعور بن براء الكلبي:

أنعت عيراً مِنْ حَميرٍ خنزره في كُلِّ عيرٍ مائتانِ كمره[٢٦١]

وبموازنة كلام ابن السراج بكلام أصحاب الضرائر وجدنا التالي:

١ – لم ترد هذه الضرورة عند أبي سعيد السيرافي وابن عصفور[٢٦٢].

٢ – وردت هذه الضرورة عند القزاز القيرواني، قال ومما يجوز له إزالة الإضافة وإدخال النون في العدد، إذا قال مائة درهم ومائتا درهم، فيجوز له أن يقول «مائة درهماً ومائتان درهماً»[٢٦٣].

٣ – وقد استشهد القزاز على ذلك بشاهدي سيبويه مائتين عاماً، مائتان كمره، أي أنه زاد شاهداً آخر على شاهد ابن السراج الذي اكتفى بالشاهد الأول.

بقي أن نقول: إن ابن السراج ذكر هذه الضرورة في باب تمييز الأعداد[٢٦٤]، ولم يذكرها في باب ما يجوز للشاعر في الضرورة.

٣٢ – جعل الضمير المنفصل في موضع المتصل :

للشاعر – إن اضطر – أن يجعل المنفصل في موضع المتصل، وقد استشهد سيبويه على ذلك بشاهدين؛ الأول قول حميد الأرقط:

إلَيْكَ حَتّى بَلَغَتْ إيَّاكَا

والآخر قول بعض اللصوص:

كأنّا يَوْم قرى إنّ ما نَقْتُل إيَّانا

وقد استشهد ابن السراج على ذلك بقول حميد فقط، قال: والشاعر إن اضطر جعل المنفصل موضع المتصل قال حميد...[٢٦٥]، وهذه الضرورة نص عليها الأعلم[٢٦٦]، وابن يعيش[٢٦٧]، وابن عصفور في شرح الجمل[٢٦٨]، وعدها الزمخشري من الشذوذ[٢٦٩]، ولم يعدها الزجاج ضرورة[٢٧٠]، أما أصحاب

كتب الضرائر فقد وردت عند القزاز[٢٧١]، وابن عصفور[٢٧٢]، ولم ترد عند أبي سعيد السيرافي، وبموازنة ما ذكره ابن السراج بما ذكره القزاز وابن عصفور نجد ابن عصفور يزيد على الشاهد الذي ذكره ابن السراج – قول حميد: إليك حتى بلغت إياكا – قول بعض اللصوص: كأنا يوم قرى إنما نقتل إيانا.

وقول الفرزدق:

بالوَارِثِ البَاعِثِ الأمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُم الأَرْضُ في دَهْرِ الدَّهَارِيرِ

أي قد ضمنتهم[٢٧٣].

بقي أن نقول: إن ابن السراج قد ذكر هذه الضرورة – جعل المنفصل موضع المتصل – في باب الكنايات وهي علامات المضمرين[٢٧٤] ولم يذكرها في باب ضرورة الشاعر.

٣٣ – دخول الكاف على الضمائر المتصلة :

تدخل الكاف على الأسماء الظاهرة فتجرها بلا خلاف، وتدخل على الضمائر المنفصلة فتجرها عند الكوفيين ومن وافقهم من البصريين، ويجوز في ضرورة الشعر أن تدخل على الضمائر المتصلة، قال سيبويه في باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر – وقد حكى ابن السراج كلامه – وذلك الكاف في أنت كزيد، وحتى، ومذ، وذلك لأنهم استغنوا بقولهم مثلي وشبهي عنه فأسقطوه، إلا أن الشعراء إذا اضطروا أضمروا في الكاف، فيجرونها على القياس[٢٧٥] وقد استشهد على ذلك بشاهدين، الأول قول العجاج:

وَأُمّ أَوْ عَالٍ كَهَا أو أَقْرَبَا

حيث اضطر الشاعر فأدخل الكاف على المضمر تشبيهاً لها بمثل، لأنها في معناها، والآخر قول العجاج أيضاً:

فَلا تَرَى بَعْلاً ولاَ حَلاَئِلا كَهُ وَلاَ كَهُنَّ إلّا حَاظِلاَ

اضطر الشاعر فأدخل الكاف على المضمر[٢٧٦]، وهذان هما الشاهدان اللذان استشهد بهما ابن السراج على هذه الضرورة، وذلك ضمن نقله لكلام سيبويه[٢٧٧]. وبالرجوع إلى كتب الضرائر لموازنة كلام ابن السراج – المنقول عن سيبويه – بكلام أصحاب هذه الكتب وجدت الآتي:

١ – وردت المسألة عند السيرافي، والقزاز، وابن عصفور.

٢ – استشهد السيرافي والقزاز[٢٧٨] على دخول الكاف على الضمير المتصل بشاهدي سيبويه وابن السراج – كها أو أقربا، كه ولا كهن – البيتان[٢٧٩].

٣ – زاد ابن عصفور شاهداً آخر وهو قول الشاعر:

وإِذَا الحَرْبُ شَمَّرَتْ لم يَكُن كَي حِينَ تَدْعُو الكماة فِيها نَزَالِ

وقد علق ابن عصفور على الشاهد بقوله: أنشده الفراء، وقال: أنشدنيه بعض أصحابنا. ولم أسمعه أنا من العرب[٢٨٠].

بقي أن نذكر أن ابن السراج ذكر هذه الضرورة في باب الكنايات وهي علامة المضمرين[٢٨١] ولم يذكرها في باب ضرورة الشاعر.

٣٤ – جمع فاعل إذا كان صفة لمذكر عاقل على فواعل :

يجمع فاعل إذا كان صفة على سبعة أبنية، الأول فُعّل مثل شاهد وشهَّد، الثاني فُعّال مثل جاهل وجهال، الثالث فُعَلة مثل قاضٍ وقضاة، الرابع فَعَلة مثل فاسق وفسقة، الخامس فُعّل مثل بازل وبُزُّل، السادس فُعلاء مثل عالم وعلماء، السابع فواعل: ويجمع على هذا البناء فاعل إذا ألحق به هاء التأنيث مثل ضاربة وضوارب، شاعرة وشواعر، ساحرة وسواحر.، ويجمع على هذا البناء أيضاً (فاعل) إذا كان صفة لمؤنث ولم يكن فيه هاء التأنيث مثل حائض وحوائض، وناشز ونواشز، وطالق وطوالق... ويجمع على هذا البناء أيضاً (فاعل) إن كان لغير الآدميين[٢٨٢] وكان صفة لمذكر مثل جمال بوازل[٢٨٣]،

أي أن وزن فواعل لا يجمع عليه إلا فاعل المؤنث بالهاء، وفاعل المؤنث بغير الهاء، وفاعل المذكر لغير العاقل، ونص النحاة[٢٨٤] أن الفرزدق اضطر فجمع ناكس وهو صفة لمذكر عاقل على نواكس، قال:

وإِذَا الـرِّجَـالُ رَأوا يَـزِيـدَ رَأيـتَـهـم خُـضُـعَ الـرِّقـابِ نَـواكِسَ الأَبْصَـارِ

قال ابن السراج: وقد اضطر الفرزدق فقال.. نواكس فجعل الآدميين كغيرهم[٢٨٥].

وبالرجوع إلى كتب الضرائر وجدت المسألة لم ترد إلا عند القزاز القيرواني[٢٨٦]، فلم يذكرها السيرافي ولا ابن عصفور[٢٨٧]، وقد استشهد القزاز بالشاهد الوحيد على هذه الضرورة وهو قول الفرزدق: نواكس الأبصار.

بقي أن نقول: إن الضرورة ذكرها ابن السراج في باب تكسير ما كان في الصفات عدد حروفه أربعة أحرف بالزيادة[٢٨٨]، ولم يتعرض لها ابن السراج في الباب الذي خصصه للضرورة وهو باب ضرورة الشاعر.

٣٥ – تأنيث المذكر :

من الضرائر التي ذكرها ابن السراج تأنيث المذكر، فقد يكون الاسم مذكراً ويحكم عليه بحكم المؤنث في ضرورة الشعر، ويقصد بتأنيث المذكر، أن يعامل المذكر معاملة المؤنث، وقد استشهد ابن السراج على هذه الضرورة – تأنيث المذكر – بسبعة شواهد:

الأول: لعمر بن أبي ربيعة:

فَكانَ مِجَنّي دُونَ مَنْ كُنْتُ أتَّقي ثَلاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ ومُعْصِرُ

قال ابن السراج: فإنما أنث الشخوص لقصده النساء فحمله على المعنى، ثم أبان عن إرادته وكشف عن معناه بقوله كاعبان ومعصر.

الثاني: للنواح الكلبي:

وإنَّ كِـلابـاً هـذه عَـشْـرُ أَبْـطُـنٍ وأنْتَ بَريءٌ من قَبائِلِها العَشْرِ

فقال عشر أبطن، يريد قبائل، وأبان في عجز البيت ما أراد، قال ابن السراج فأما في النعوت – أي تأنيث المذكر – فإن ذلك جيد بالغ تقول: عندي ثلاثة نسّابات وعلامات، وذلك إنما أردت عندي ثلاثة رجال، ثم جئت بنسّابات، نعتاً لهم فهذا الكلام الصحيح.

الثالث: لجرير:

لَمَّا أَتَى خَبَرُ الزُّبَيرِ تَوَاضَعَتْ سُورُ المَدِينَةِ والجِبالُ الخُشَّعُ

أنث السور – وهو مذكر في اللفظ – لأنه من المدينة.

الرابع: لجرير أيضاً:

رأَتْ مَرَّ السّنِين أَخَذْنَ مِنِّي كَمَا أَخَذَ السّرارُ من الهِلالَِ

فقال: أخذن فرده إلى السنين، ولم يرده إلى مَرّ، لأنه لا معنى للسنين إلا مرها.

الخامس: للأعشى:

وتَشْرقُ بالْقَوْلِ الَّذي قَدْ أَذَعْتُهُ كَمَا شَرِقَتْ سَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

أنث الصدر، لأنه من القناة وهي مؤنث.

السادس: لذي الرمة:

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيَها مَرُّ الرِّيَاحِ النّواسِمِ

اكتسب المضاف التأنيث من المضاف إليه.

السابع: للأغلب العجلي:

مَرُّ اللَّيالي أَسْرَعَتْ في نَقْضِي أَخَذْنَ بَعْضِي وتَرَكْنَ بَعْضِي(٢٨٩)

الشاهد كالسابق.

هذه سبعة شواهد استشهد بها ابن السراج على تأنيث المذكر في الضرورة، وتشمل هذه الضرورة تأنيث المذكر حملاً على المعنى، ونعت المذكر بمؤنث، واكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه. وبالرجوع إلى كتب الضرائر الشعرية وجدت الآتي:

١ – الضرورة مذكورة عند السيرافي والقزاز وابن عصفور قال القزاز: ومما يجوز له أن يؤنث المذكر، إذا كان مضافاً إلى مؤنث أو هو من سببه[٢٩٠].

٢ – استشهد السيرافي على تأنيث المذكر بالشاهد الأول والثاني والخامس من شواهد ابن السراج، وأضاف إلى ذلك قول جرير:

إذَا بَعْضُ السّنينِ تَعَرَّقَتْنَا كَفَى الأَيْتَامَ فَقْد أبِي اليَتِيمِ

الوجه أن يقول تعرقنا، لأن الفعل للبعض وهو مذكر، إلا أن المضاف اكتسب التأنيث من المضاف إليه[٢٩١].

٣ – واستشهد القزاز بالشاهد الثالث والسادس والسابع من شواهد ابن السراج، وأضاف قول جرير: إذا بعض السنين تعرقتنا – وقد ذكره السيرافي[٢٩٢] – تبعاً لسيبويه.

٤ – وأضاف ابن عصفور الشواهد التالية:

قال رويشد بن كثير:

يا أَيُّها الرَّجل المَزْجي مطيته سَائِل بَنِي أَسَدٍ ما هذه الصَوْت

أنث الصوت لأنه بمعنى الصرخة والاستغاثة.

وقال آخر:

وحَمَّالُ المِئَيْن إذا أَلَمّتْ بِنا الحَدَثانُ وَالأَنِفُ النَّصُورُ

أنث الحدثان لأنه قد يراد به الكثرة فيكون في المعنى الحوادث.

وقال آخر:

أَتَهْجُرُ بيْتاً بِالحِجَازِ تَلَفَّعتْ ... به الخَوْفُ والأَعْداء مِنْ كُلِّ جَانِب

أنث الخوف لأنه بمعنى المخافة.

وقال جرير:

تَدْعُو هوازِنَ والقَمِيصُ مَفَاضةٌ ... فَوْق النِّطَاق تُشَدُّ بِالأَزْرَارِ

أنث القميص لأن مراده الدرع وهي مؤنثة.

وقال لبيد:

فَمَضَى وقَدَّمها وكَانَتْ عَادَةً ... مِنْه إذَا هي عَرَّدَتْ إقْدامُها

أنث الإقدام لأنه بمعنى التقدمة.

وقال آخر:

أَزَيْدُ بنَ مَصْبوحٍ فَلَو غَيْرُكُمْ صَبَا ... غَفَرْنا وكانَتْ من سَجِيَّتِنا الغَفْرُ

أنث الغفر لأنه بمعنى المغفرة.

٥ – ألحق السيرافي وابن عصفور بهذه الضرورة ضرورة أخرى ذات صلة بها وهي تذكير المؤنث، وقد استشهد السيرافي عليها بقول عامر بن جوين:

فَلاَ مُزَنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ... وَلاَ أَرْض أَبْقَلَ إبْقَالَها

وبقول الأعشى:

فَإمّا تَرَيْ لِمتِى بَدلَتْ ... فإنَّ الحَوَادِثَ أَوْدَى بِها

وبقول جرير:

لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سُوءٍ ... عَلى جِلْد اسْتِها صُلُبٌ وَشَامُ

وبقول طفيل الغنوي:

إذْ هِيَ أَحْوَى من الرِّبعِيِّ خَاذِلَة ... والعَيْنُ بالإِثْمِدِ الحَارِيِّ مَكْحُولُ

وبقول الأعشى:

أَرَى رَجُلاً منهم أَسِيفاً كأَنَّما يَضُمُّ إلى كشْخَيْه كفّاً مُخَضَّبا[٢٩٣]

واستشهد ابن عصفور على تذكير المؤنث بقول أبي ذؤيب:

لَوْ كَانَ مَدْحةُ حَيّ مَنْشِراً أحَداً أَحْيَا أَباكُنَّ يا لَيْلى الأَمادِيحُ

ذكر المدحة لأنها بمعنى المدح.

وقال زياد الأعجم:

إنَّ السَّمَاحَةَ وَالمروءَةَ ضُمِّنَا قَبْراً بِمَرو على الطَّريقِ الوَاضِحِ

ذكر السماحة لأنها بمعنى السماح.

وقال آخر:

هَنِيئاً لِسَعْد ما اقْتَضَى بَعْدَ وَقْعَتِي بِنَاقة سَعْد وَالعَشَيَّة بارد

ذكر العشية لأنها في معنى العشى.

وأنشد ثعلب:

وَقَائِع في مُضْرٍ تَسَعَة وفي وَائِلٍ كَانَت العَاشِرَة[٢٩٤]

ذكر الوقائع لأنها بمعنى الأيام.

وقال آخر:

فَإنْ تَكْسِنِي يَارَب صَلّيْتُ خَمْسَةً وإلاّ تَرَكْتُ الخَمْسَ غَيْر ذَمِيم

فذكر الصلاة حملاً على معنى الدعاء.

وأنشد هشام بن معاوية:

يَمُتْ بِقُرْبِي الزَّيْنَبَيْن كِلَيْهِما إليك وقُرْبِي خَالِد وحبيب

ذكر الزينبين حملاً على معنى الشخصين.

وأنشد الفراء:

وكِلْتَاهُما قَدْ خُطّ في صَحِيْفَتي فَلا العَيْشُ أَهْوَاهُ ولاَ الموْتُ أَرْوَحُ[٢٩٥]

ذكر كلتا حملا على المعنى لأن معنى كلتاهما قد خط لي، وكلا الأمرين قد خط لي، واحد[٢٩٦]، وهكذا تطرق السيرافي وابن عصفور إلى ضرورة أخرى ذات صلة بالضرورة التي ذكرها ابن السراج، فابن السراج اكتفى بتأنيث المذكر وكذا فعل القزاز، أما السيرافي وابن عصفور فذكرا تأنيث المذكر، وأتبعا ذلك تذكير المؤنث.

بقي أن نذكر أن ابن السراج ذكر هذه الضرورة فقط في باب ضرورة الشاعر تحت عنوان تأنيث المذكر على التأويل[٢٩٧].

٣٦ – نصب الفعل بعد الفاء في الكلام الموجب :

يجوز للشاعر – إن اضطر – أن ينصب المضارع بعد الفاء في الواجب، قال ابن السراج: من ذلك – أي من الضرائر – إدخال الفاء في جواب الواجب ونصب ما بعدها، وهذا لا يجوز في الكلام، وإنما ينصب ما بعدها إذا كان مخالفاً لما قبلها، وقد استشهد على ذلك بشاهدين؛ الأول قول المغيرة بن حبناء:

سَأَتْركُ مَنْزِلي لِبَنِي تَمِيمٍ وأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحا

والآخر قول طرفة:

لَنَا هَضْبَةٌ لا يَدْخلُ الذُّلُّ وَسطَها وَيَأوِي إليها المُسْتَجِيرُ فَيُعْصَمَا[٢٩٨]

وبالرجوع إلى الكتاب والمقتضب حيث وردت فيهما هذه الضرورة وجدنا سيبويه يستشهد بشاهد ثالث وهو قول الأعشى:

ثمت لا تَجْزونَني عِنْدَ ذاكُمُ وَلكْن سَيَجْزيني الإِلهُ فيعقبا[٢٩٩]

أما المبرد فقد ذكر أن الشاعر إذا اضطر جاز له أن ينصب في الواجب والنصب على إضمار أن... وقد استشهد على ذلك بقول المغيرة: وألحق بالحجاز فأستريحا، وبقول طرفة... ويأوي إليها المستجير فيعصما، إلا أنه ذكر أن الوجه الجيد أن ينشد ليعصما وهو إنشاد الأكثرين[٣٠٠].

ونأتي إلى كتب الضرائر، وبموازنة كلام ابن السراج بما ذكره أصحاب هذه الكتب نجد الآتي:

١ – استشهد السيرافي على انتصاب المضارع بعد الفاء في الواجب بالشواهد الثلاثة التي استشهد بها سيبويه؛ أي أنه زاد شاهداً على شاهدي ابن السراج وهو قول الأعشى... ولكن سيجزيني الإله فيعقبا[٣٠١]. وقد اكتفى القزاز بشاهدي ابن السراج[٣٠٢]، أما ابن عصفور فزاد على الجميع قول الفرزدق:

قَوارصُ تَأْتيني وَتَحْتَقِرونَها وَقَدْ يملأُ الْقطرُ الإِناءَ فَيُفْعَمَا

٢ – ذكر القزاز أن بعض النحويين خالفوا روايات هذه الشواهد فقالوا: ليعصما، لأستريحا، وعلى هذا فلا ضرورة، ولم يتطرق ابن السراج إلى هذه الروايات[٣٠٣].

بقي أن نقول: إن ابن السراج ذكر هذه الضرورة في باب ضرورة الشاعر[٣٠٤]، وذكرها أيضاً في باب إعراب الفعل المعتل باللام، والفارق بين الموضعين أن ابن السراج اكتفى في باب إعراب الفعل المعتل باللام بشاهد واحد على هذه الضرورة وهو قول المغيرة... فألحق بالحجاز فأستريحا. أما في باب ضرورة الشاعر[٣٠٥] فقد أضاف شاهداً آخر وهو قول طرفة... ويأوي إليها المستجير فيعصما.

٣٧ – اسمية الكاف :

الكاف الجارة التي تجيء للتشبيه كقولنا أنت كزيد، حرف عند سيبويه والمحققين، وقد تكون اسماً في ضرورة الشعر، وقد استشهد ابن السراج على اسمية الكاف في ضرورة الشعر بثلاثة شواهد:

الشاهد الأول قول خطام المجاشعي:

وصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْثِفِينْ

أراد كمثل ما.

الشاهد الثاني قول حميد الأرقط:

فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مأْكُول

قال ابن السراج: فإضافته مثل إلى الكاف يدل على أنه قدرها اسماً. وهذا إنما جاء في ضرورة الشاعر.

الشاهد الثالث قول الأعشى:

أَتَنْتَهُونَ ولَنْ ينهى ذوي شَطَطٍ كالطّعن يَذْهبُ فِيه الزّيتُ والفَتْلُ[٣٠٦]

فالكاف هنا اسم بمنزلة مثل، لأنها فاعل ينهى، ولا يصح أن يكون الفاعل حرفاً.

إذن الكاف لا تكون اسماً إلا في ضرورة الشعر عند سيبويه والمبرد وابن السراج ومن تابعهم، وقد ذهب الأخفش والفارسي والجزولي[٣٠٧] إلى أن الحكم باسمية الكاف غير مختص بضرورة الشعر، بل يجوز في الاختيار، فيجوز أن نقول زيد كالأسد، والكاف في موضع رفع، والأسد مخفوض بالإضافة.

وقد رد ابن هشام ذلك لأنه لو جاز ذلك لسمع مررت بكالأسد[٣٠٨].

ونرجع إلى الضرورة عند ابن السراج في اسمية الكاف في الشعر فنجد الشواهد الثلاثة التي استشهد بها على اسمية الكاف من ضرورة الشعر قد سبقه في الاستشهاد بها على هذه الضرورة سيبويه والمبرد[٣٠٩].

وبالرجوع إلى كتب ضرائر الشعر لموازنة كلام ابن السراج بكلام أصحاب هذه الكتب وجدت التالي:

١ – الضرورة موجودة عند السيرافي والقزاز وابن عصفور، قال السيرافي: «ومما يجوز في الشعر جعل الكاف في موضع مثل» مثل قولهم: «زيد كعمرو»، يريدون به كمثل عمرو فجعلوا الكاف الثانية في موضع «مثل»، وجعلوا الكاف الأولى حرف جر دخل عليه[٣١٠].

٢ – اكتفى السيرافي بذكر شاهد واحد على اسمية الكاف في الشعر وهو قول خطام: وصاليات ككا يؤثفين[٣١١].

٣ – ذكر القزاز هذه الضرورة تحت عنوان إدخال الكاف على الكاف، وقد استشهد على هذه الضرورة بقول خطام المجاشعي السابق وبقوله أيضاً: فصيروا مثل كعصف مأكول.
أدخل مِثلاً على الكاف ومعناهما واحد، إرادة التأكيد[٣١٢].

٤ – ذكر ابن عصفور هذه الضرورة تحت عنوان استعمال الحرف اسماً، وقد ذكر تحت هذه الضرورة، استعمال الكاف اسماً، وكذا استعمال على، وعن اسمين، ويهمنا استعمال الكاف اسماً.

وقد استشهد على ذلك بشواهد ابن السراج الثلاثة، وأضاف إليها قول امرئ القيس:

وإنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْك كَفَاخِرٍ ضَعيفٍ، ولم يَغْلِبْك مثل مغلّب

فجعل الكاف فاعلة بـ «يفخر».

وقول ذي الرمة:

أَبِيتُ عَلَى مَيٍّ كَئِيباً وبَعْلُها عَلَى كالنَّقا مِنْ عَالِجٍ يَتَبَطَّحُ

فجر الكاف بعلى.

وقول سلامة العجلي:

على كالخَنيفِ السَّحْق يَدْعُو بِهِ الصَّدى لَهُ قلْبٌ عُفَّى الحِياضِ أُجُونُ

كالسابق.

وقول امرئ القيس:

ورحْنَا بِكابنِ المَاءِ يُجْنَبُ وسْطنا تَصَوَّبُ فيه العَيْنُ طَوْراً وتَرْتقي

جر الكاف بالباء.

وقول ابن غادية السلمي:

وَزَعْتُ بِكالْهَرَاوة أعْوَجِيٍّ إذَا وَنَت الرِّياحُ جَرَى وثَابَا

وقول الكميت:

عَلَيْنَا كالنهاء مُضَاعِفات مِنَ المَاذِيّ لَمْ تَؤدِ المُتُونا

جعل الكاف في موضع رفع بالابتداء وخبرها المجرور المتقدم عليها، كأنه قال: علينا مثل النهاء[٣١٣]. أي أن ابن عصفور زاد على الشواهد الثلاثة التي استشهد بها ابن السراج ستة شواهد أخرى على اسمية الكاف.

٥ – ذكر ابن عصفور تقديراً آخر في قول خطام المجاشعي: وصاليات ككما يؤثفين.

حيث تحتمل الكاف الثانية أن تكون حرف جر، مع ملاحظة أن الكاف الأولى حرف جر أيضاً، ويكون دخول الكاف وهي حرف على الثانية وهي حرف أيضاً

للتأكيد إلا أن ابن عصفور رجح أن تكون الكاف الثانية اسماً وليست حرفاً، لأن استعمال الكاف اسماً في الشعر أوسع من إدخال حرف جر على حرف جر مثله للتأكيد[٣١٤] – وهو التقدير الذي اكتفى به ابن السراج.

بقي أن نقول: إن ابن السراج ذكر هذه الضرورة في المسائل التي ختم بها باب حروف الخفض[٣١٥]، ولم يذكرها مرة أخرى في باب ضرورة الشاعر وهو الباب الذي خصصه للضرائر.

الفصل الرابع: ضرائر التقديم والتأخير

٣٨ – الفصل بين العدد وتمييزه بالظرف أو الجار والمجرور :

لا يجوز الفصل بين العدد وتمييزه في سعة الكلام فلا يجوز أعشرون لك ثوباً،... ويجوز في الشعر عند الضرورة، قال سيبويه: ولو قال: أتاك ثلاثون اليوم درهماً كان قبيحاً في الكلام، لأنه لا يقوى قوة الفاعل، وليس مثل (كم) وقد قال الشاعر – يريد حين اضطر:

عَـلَـى أَنَّـنـي بَـعْـدَ مـا قَـدْ مَـضَـى ثَـلاثُونَ لِـلْـهَـجْـرِ حَـوْلاً كَـمِـيـلا(٣١٦)

حيث فصل بين الثلاثين، والحول بالمجرور ضرورة، وقال المبرد: وأما عشرون ونحوها فلا يجوز أن تقول فيها: عشرون لك جارية، ولا خمسة عشر لك غلاماً، إلا أن يضطر شاعر، واستشهد بما استشهد به سيبويه(٣١٧) وقد تابع ابن السراج سيبويه والمبرد واستشهد بما استشهدا به... ثلاثون للهجر حولاً كميلا(٣١٨).

هذا بالنسبة لكتب النحو السابقة على الأصول، أما بالنسبة لكتب الضرائر الشعرية فبالموازنة بينها وبين ما ذكره ابن السراج يتبين الآتي:

١ – لم ترد الضرورة عند أبي سعيد السيرافي، وهذا لأن سيبويه لم يذكر هذه الضرورة في باب ما يحتمل الشعر الذي شرحه أبو سعيد في أثناء شرحه للكتاب، ثم أخذ هذا الشرح ووضعه في كتابه، ما يحتمل الشعر من الضرورة.

٢ – وردت هذه الضرورة – الفصل بين العدد وتمييزه – عند القزاز وابن عصفور، قال القزاز: ومما يجوز له التفرقة بين المفسر والعدد، في قولك عندي ثلاثون رجلاً وأربعون فرساً، فيجوز له «عندي ثلاثون في الدار

رجلاً»، وقد استشهد على ذلك بقول ابن مرداس السابق... ثلاثون للهجر حولاً كميلا[٣١٩].

٣ – أما ابن عصفور فقد ذكر هذه الضرورة تحت عنوان الفصل بين الأعداد والتمييز المنتصب بها، وقد استشهد لها بالشاهد السابق، وأضاف شاهدين آخرين، الأول منهما قول جرير:

في خَمْس عَشْرَة – مِنْ جمَادى لَيْلَة لاَ أَسْتَطِيعُ على الفِراشِ رُقادا

يريد في خمس عشرة ليلة من جمادى، فقدم المجرور وفصل به بين خمس عشرة وتمييزه المنصوب.

الآخر منهما قول سحيم عبد بني الحسحاس:

وَأَشْهَدُ عِنْدَ اللّه أنِّي رَأَيْتُها عِشْرِين مِنْهَا إصْبَعاً مِنْ وَرَائِيا

يريد وعشرين إصبعاً منها.

وبذلك يكون ابن عصفور قد أضاف شاهدين على الشاهد الذي ذكره ابن السراج – ومن قبله سيبويه والمبرد – في حين اكتفى القزاز بهذا الشاهد، والضرورة لم يتطرق إليها السيرافي.

بقي أن نقول: إن ابن السراج ذكر هذه الضرورة في باب كم عند حديثه عن الفصل بين كم وتمييزها بالظرف والمجرور[٣٢٠]، ولم يتطرق إلى الحديث عن هذه الضرورة في الباب الذي خصصه لذلك وهو باب ضرورة الشاعر.

٣٩ – الفصل بين المتضايفين بالظرف والجار المجرور في الشعر:

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في سعة الكلام، ويجوز الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور في الضرورة، قال المبرد: لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه، إلا أن يضطر شاعر،

فيفصل بالظروف وما أشبهها؛ لأن الظرف لا يفصل بين العامل والمعمول فيه[٣٢١]. أما الكوفيون فذهبوا إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور في ضرورة الشعر[٣٢٢]. وقد وردت هذه الضرورة عند ابن السراج في ثلاثة مواضع. قال في باب ضرورة الشاعر مثلاً: ومن هذا فصلهم بالظرف بين المضاف والمضاف إليه...[٣٢٣] وقد استشهد على هذه الضرورة بثلاثة شواهد:

الأول قول عمرو بن قميئة:

لـلّـهِ در الـيـومَ مَـنْ لامَـهـا

فصل بالظرف – اليوم – بين المضاف والمضاف إليه ضرورة.

الشاهد الثاني قول أبي حية النميري:

كَـمَـا خُـطَّ الـكِـتَـابُ بِـكَـفٍّ يَـوْمـا يَـهُـودِيٍّ يُـقَـارِبُ أَوْ يُـزِيـلُ

أضاف كف إلى يهودي وفصل بينهما بالظرف.

الشاهد الثالث، قول ذي الرمة:

كَـأَنَّ أَصْـواتَ مِـنْ إِبـغَـالـهـنّ بـنـا أَواخـرِ الـمَـيْـسِ أَصْـواتُ الـفَـارِيـجِ

أضاف أصوات الأولى إلى أواخر الميس مع الفصل بينهما بالجار والمجرور[٣٢٤].

وبهذا يكون ابن السراج قد استشهد على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف بشاهدين، وعلى الفصل بينهما بالجار والمجرور بشاهد واحد. وبالرجوع إلى كتب الضرائر الشعرية وجدت الآتي:

١ – ذكر السيرافي والقزاز وابن عصفور هذه الضرورة. قال ابن عصفور: وأما تقديم بعض الكلام على بعض فمنه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والمجرور[٣٢٥].

٢ – استشهد السيرافي بالشواهد الثلاثة التي استشهد بها ابن السراج وأضاف شاهداً آخر على الفصل بالجار والمجرور وهو قول درنا بنت سيارة:

هُمَا أَخوا في الحَرْبِ مَنْ لاَ أخَا له إذا خَافَ يَوْماً نبْوَةً فَدَعَاهُما[٣٢٦]

٣ – قدم القزاز لهذه الضرورة بقوله: ومما يجوز له الفرق بين الجار والمجرور في الشعر وليس ذلك بجائز في الكلام ويجوز في الشعر، وقدم شاهدين على الفصل بين المتضايفين بالظرف، الأول قول جبار بن جزء[٣٢٧].

رُبَّ ابن عَمّ لِسُلَيْمى مُشْمِعَل طَبّاخ سَاعَاتِ الكَرَى زَادِ الكَسَل

أضاف طباخ إلى زاد وفرق بينهما بساعات الكرى.

والآخر قول الأخطل:

وكَرَّارِ خَلْف المُجْحَرينَ جَوَادُهُ إذَا لَمْ يُحَامِ حَوْل أُنْثَى حَلِيلُها[٣٢٨]

أضاف «كرار» إلى جواد وفرق بينهما بخلف المجحرين.

٤ – أضاف ابن عصفور إلى الشاهدين اللذين استشهد بهما ابن السراج على الفصل بالظرف ما أنشده الفراء:

فَرِشْني بِخَيْر لاَ أكونَنْ ومِدْحَتِي كَناحِتِ يوماً صخرة بِعَسِيل[٣٢٩]

يريد كناحت صخرة بعسيل يوماً.

وقول الراجز:

كَمْ – دُونَ سَلْمى – فَلَواتِ بيدِ
منضية للبازِلِ القَيْدودِ[٣٣٠]

يريد كم فلوات بيد دون سلمى.

وأضاف ابن عصفور على الشاهد الذي ذكره ابن السراج على الفصل بالجار

والمجرور ثلاثة شواهد؛ الأول:

مُـؤخـرُ عَـنْ أَنْـيـابـه جـلـدِ رَأسـهِ وأَسْـنَـانـه مِـثْـل الـزّجَـاج خُـرُوج

يريد مؤخر جلد رأسه عن أنيابه.

الثاني:

كَـمْ بِـجـودٍ مـقْـرفٍ نَـالَ الـعُـلاَ وكَـرِيـمٍ بُـخْـلُـه قَـدْ وَضَـعَـهْ

في رواية خفض «مقرفا» يريد كم مقرفٍ نال العلا بجود.

الثالث:

كَـمْ فِـيْـهـم مَـلـكٍ أَغَـرّ وسَـوْقَـةٍ حَـكَـم بِـأَرْدِيـةِ الـمَـكَـارم مُـحْـتَـبِـي

أي كم ملك أغر فيهم[٣٣١].

٥ – نص ابن عصفور على أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والمجرور من الضرائر الحسنة[٣٣٢]، ولم ينص على ذلك ابن السراج في المواضع الثلاثة التي ذكر فيها هذه الضرورة.

بقي أن نقول: إن ابن السراج ذكر هذه الضرورة في ثلاثة مواضع، الموضع الأول في باب تصرف (لا) عند الحديث عن قبح الفصل بين الجار والمجرور في قولهم لا أخا هذين اليومين لك، حيث أشار إلى أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه يجوز في الشعر[٣٣٣] الموضع الثاني في باب التقديم والتأخير عند الحديث عن المضاف إليه حيث أشار إلى أنه لا يجوز هذا زيداً يوم ضربك، ولا هذا يوم زيداً ضربك... ويجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه...[٣٣٤]. الموضع الثالث في باب ضرورة الشاعر قال: ومن هذا فصلهم بالظرف بين المضاف والمضاف إليه[٣٣٥] ولكن ما الفرق بين هذه المواضع الثلاثة، أقول: في الموضع الأول استشهد فقط بقول الشاعر:

كأن أصوات من إبغالهن... وفي الموضع الثاني استشهد بالشاهدين الآخرين دون ذكر للشاهد الأول، وكذا فعل في الموضع الثالث.

٤٠ – تقديم المعطوف على المعطوف عليه :

لا يجوز في سعة الكلام أن يتقدم المعطوف على المعطوف عليه، لأن المعطوف تابع والتابع لا يتقدم على متبوعه. وللشاعر – إن اضطر – أن يقدم المعطوف على المعطوف عليه، وأحسن ما يكون التقديم في الواو، ولا يجوز إلا بشروط منها ألا يؤدي التقدم إلى وقوعها صدر الكلام وألا يؤدي ذلك إلى أن تلي عاملاً غير متصرف، وألا يكون المعطوف عليه مخفوضاً.

وقد استشهد ابن السراج على هذه الضرورة بشاهدين؛ الأول قول الأحوص:

أَلاَ يَا نَخْلَةٌ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيك ورَحْمَةُ اللّه السّلامُ

قدم المعطوف «ورحمة اللّه» على المعطوف عليه «السلام» ضرورة.

الشاهد الآخر قول يزيد بن الحكم:

جَمَعْتَ وَبُخْلاً غِيْبَةً ونَمِيْمَةً ثَلاثُ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمرْعَوِي

قدم المعطوف «وبخلاً» على المعطوف عليه «غيبة» ضرورة[٣٣٦].

وبالرجوع إلى كتب الضرائر وجدت التالي:

١ – لم ترد الضرورة – تقديم المعطوف على المعطوف عليه عند السيرافي.

٢ – وردت عند القزاز وابن عصفور. قال القزاز: ومما يجوز له تقديم واو العطف على المعطوف عليه[٣٣٧].

٣ – استشهد القزاز بالشاهدين اللذين استشهد بهما ابن السراج.

٤ – قسم ابن عصفور التقديم إلى تقديم في الواو وتقديم في الفاء، وتقديم في (أو).

أما التقديم في الواو فلم يستشهد فيه بقول الأحوص السابق: عليك ورحمة اللّه السلام، واستشهد بالشاهد الآخر، وأضاف الشواهد التالية:

قال ذو الرمة:

كَـأنَّـا عـلـى أَوْلاَدِ أَحْـقَـبَ لاحَـهـا ورَمْـيُ الـسَّـفَـا أنْـفَـاسَـهـا بِـسِـهَـامِ

جَنوبٌ ذَوَتْ عنها التَّناهي وأَنْزلَتْ بِـهـا يَـوم ذَبَّـات الـسَّـبِـيـبِ صِـيـامِ

يريد لاحها جنوب ذوت التناهي ورمي السفا.

وقال صنان بن عباد اليشكري:

ثُـمَّ اشْـتَـكَـيْـتُ لأَشْـكَـانِـي وسَـاكِـنـه قَـبْـرٌ بِـسـنْـجَـار أو قَـبْـر عـلـى قَـهْـر

يريد لأشكاني قبر بسنجار وساكنه.

وقال ذو الرمة:

وأَنْـتَ غَـرِيـمٌ لاَ أَظُـنُّ قَـضَـاءَهُ وَلاَ الْـعَـنَـزِيُّ الـقَـارِظُ الـدَّهْـرَ جَـائِـيـا

يريد لا أظن قضاءه جائيا ولا العنزي القارظ الدهر.

أما عن التقديم في الفاء فقد استشهد عليه بقول متمم بن نويرة:

وإنِّي مَتَى مَا أَدْعُ بِاسْمك لا تُجِب وكُنْتُ جَدِيراً أنْ تُجِيبَ فَتَسْمَعا

يريد أن تسمع فتجيب.

أما عن التقديم في أو فاستشهد عليه بما أنشده أبو علي:

لا هـم إن عـامـر بـن عـمـرو

الأعـور الأعـسـر أو لا أدري

أحـدهـمـا عـائـدة بـحـجـر

يريد أحدهما عائدة بحجر أو لا أدري[٣٣٨].

وبهذا يكون ابن عصفور قد أضاف ستة شواهد على الشاهدين اللذين ذكرهما ابن السراج، مع ملاحظة أنه أضاف أربعة شواهد على التقديم في

الواو – وهو ما اقتصر عليه ابن السراج – وأضاف شاهداً على التقديم في الفاء، وشاهداً على التقديم في (أو) ولم يرد التقديم في (الفاء) أو (أو) عند ابن السراج، والضرورة ذكرها ابن السراج مرتين، الأولى في باب كم عند حديثه عن إجازة الأخفش «كم رجلا عندك وعبيده» يعطف عبيده على المضمر الذي في عندك ويرفعه[٣٣٩]... والمرة الثانية في باب التقديم والتأخير[٣٤٠]. ولم يذكر هذه الضرورة في الباب الذي خصصه للحديث عن ضرورة الشاعر.

٤١ – الفصل بين حروف الجزاء والفعل بالاسم :

أدوات الجزاء إذا وقع بعدها الاسم والفعل فلا يليها الاسم إلا في ضرورة – إلا في إن وحدها من بين سائر أخواتها لأنها أم الباب – فيجوز أن يليها في الجزاء الاسمُ[٣٤١] قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ﴾ التوبة/٦، إذن يجوز في ضرورة الشعر أن يلي الاسمُ حرف الجزاء ويكون ارتفاع هذا الاسم بإضمار فعل يفسره الظاهر، لأن الشرط لا يكون إلا بالفعل، قال ابن السراج: وحروف الجزاء يقبح أن يقدم الاسم معها على الأفعال، شبهوها بالجوازم التي لا تخلو من الجزم إلا أن حروف الجزاء فقط جاز ذلك فيها في الشعر؛ لأن حروف الجزاء يدخلها فعل يفعل ويكون فيها الاستفهام، ومما جاء في الشعر مجزوماً في غير إن قول عدي بن زيد:[٣٤٢]

فَمَتى وَاغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّو ... هُ وتُعْطَفْ عَلَيه كَأسُ السَّاقِي

قدم الاسم على الفعل في (متى) مع جزمها للفعل ضرورة، وارتفاع واغلٌ بإضمار فعل يفسره المذكور.

وقال الحسام:

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ ... أَيْنَما الرِّيحُ تميّلْها تَمِلْ

قدم الاسم (الريح) على الفعل تميلها ضرورة. فابن السراج يستشهد على وقوع الاسم بعد حروف الجزاء وارتفاعه بفعل مضمر يفسره المذكور بشاهدين، الأول لعدي بن زيد: فمتى واغل ينبهم...، والآخر قول الحسام أو كعب بن جعيل[٣٤٣]: أينما الريح تميلها تمل.

وفي الكتاب والمقتضب الاستشهاد بهذين البيتين إضافة إلى بيت ثالث وهو قول هشام المري:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤَمّنْه يَبِتْ وهو آمِنٌ وَمَنْ لا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنّا مُفْزَعا

قدم الاسم (نحن) على الفعل نؤمنه ضرورة[٣٤٤]. وبالموازنة بين ما ذكره ابن السراج وما ورد في كتب ضرائر الشعر وجدت الآتي:

١ – الضرورة غير موجودة في كتاب ما يحتمل الشعر للسيرافي.

٢ – وذكرها القزاز وابن عصفور، قال القزاز: ومما يجوز له تفريقه بين حرف الجزاء والفعل ويجزم به[٣٤٥].

٣ – استشهد القزاز على ذلك بثلاثة شواهد اثنين ذكرهما ابن السراج: فمتى واغل ينبهم..، صعدة نابتة في حائر... وشاهدٍ لم يذكره وذكر في الكتاب والمقتضب: فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن...

٤ – وبهذه الشواهد الثلاثة استشهد أيضاً ابن عصفور على هذه الضرورة دون إضافة شواهد جديدة[٣٤٦].

بقي أن نقول: إن ابن السراج ذكر هذه الضرورة مرة واحدة في باب التقديم والتأخير عند حديثه عن العوامل في الأسماء والحروف التي تدخل في الأفعال[٣٤٧]، ولم يعد ذكرها مرة أخرى في باب ضرورة الشاعر.

٤٢ – وقوع الاسم بعد قلما :

الأصل في قلّ – بدون ما – ألا يليها الفعل، لأنها فعل ولا يلي الفعل فعلٌ، ولما كان كذلك أدخلوا عليها ما ليوطئوا للفعل أن يليها، لأن الفعل لا يمتنع أن يلي

ما، إذن قلما لا يقع بعدها إلا فعل في سعة الكلام فإن اضطر شاعر قدم الاسم – الذي كان يلي قل – على الفعل، قال ابن السراج عن الحروف التي لا تعمل: ومما شبه بهذه الحروف «ربما، وقلما وأشباههما»، جعلوا رب مع ما بمنزلة كلمة واحدة ليذكر بعدها الفعل، وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم، وقد استشهد على ذلك بقول المرار:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلَتِ الصُّدودَ وَقَلَّما وِصالٌ على طولِ الصُّدودِ يدومُ[٣٤٨]

أي أن تقديم البيت وقلما يدوم وصال[٣٤٩]، لأن ما – وقد دخلت كافة لـ قل – حقها أن يليها الفعل، فلما اضطر الشاعر قدم الاسم على الفعل.

وبالرجوع إلى كتب الضرائر وجدت الضرورة – وقوع الاسم بعد قلما – موجودة عند السيرافي، والقزاز وابن عصفور ولم يستشهد هؤلاء إلا بقول المرار: وقلما وصال...[٣٥٠] ويبدو أن هذا البيت هو الشاهد الوحيد في هذه الضرورة لأن المصادر التالية لم تذكر غيره (الكتاب – المقتضب – شرح الكتاب للسيرافي – النكت – شرح المفصل – شرح الجمل – شرح الرضي – المغني – الهمع...)[٣٥١].

بقي أن نقول: إن ابن السراج ذكر هذه الضرورة – وقوع الاسم بعد قلما – في باب ضرورة الشاعر – وفي باب التقديم والتأخير عند حديثه عن الحروف التي لا تعمل[٣٥٢]، هذا وفي البيت ضرورة أخرى وهي مجيء الفعل أطولت على الأصل شبهه بما استعمل في الأفعال على أصله نحو استحوذ واستصوب، وأغيلت المرأة، وأخيلت السماء...

٤٣ – وضع الكلام في غير موضعه :

من الضرائر الشاذة عند ابن السراج وضع الكلام في غير موضعه قال: مما جاء كالشاذ، وهو وضع الكلام في غير موضعه وتغيير نضده[٣٥٣]... ولهذا التغيير صور، منها قلب الكلام بجعل الفاعل مفعولاً والمفعول فاعلاً، وقلب الإعراب،

والتقديم والتأخير... قال السيرافي: اعلم أن الشاعر ربما يضطر حتى يضع الكلام في غير موضعه الذي ينبغي أن يوضع فيه، ويزيله عن قصده الذي لا يحسن في الكلام غيره، ويعكس الإعراب، فيجعل الفاعل مفعولاً، والمفعول فاعلاً [٣٥٤].

ومن خلال الشواهد التي ذكرها ابن السراج على هذه الضرورة يمكن تقسيمها إلى هذه الصور:

١ – قلب الكلام، قال ابن السراج: وأحسن ذلك قلب الكلام إذا لم يشكل، فمن ذلك قوله:

ترى الثَّوْرَ فيها مدخلَ الظلِّ رأسهُ وسائُره بادٍ إلى الشَّمْسِ أَجْمَعُ

المعنى مدخلُ رأسهِ الظلَّ، ولكن جعل الظل مفعولاً على السعة، وأضاف إليه، فابن السراج يستحسن مثل هذا القلب لأنه لا يشكل ولا يلبس.

٢ – قلب الإعراب، قال ابن السراج: فأما الذي يبعد فنحو قول الأخطل:

مِثْلُ القَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قد بَلَغَتْ نَجْرانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوَءاتِهِم هَجَرُ

اضطر الشاعر فجعل الفاعل (سوءاتهم) مفعولاً والمفعول (هجر) فاعلاً، ومثله قول خداش:

وَتَشْقَى الرماح بالضياطِرَةِ الْحُمر

اضطر الشاعر فجعل تشقى للرماح، وجر الضياطرة بالباء، قال ابن السراج: وإنما يشقى الرجال[٣٥٥] ومثل ذلك قول قيس بن الخطيم:

دِيَارُ التي كَادَتْ ونَحْنُ عَلَى مِنًى تَحلُّ بِنا لولا نَجَاءُ الرَكَائِبِ

أي تجعلنا نحلّ لا أنها هي التي تنتقل إلينا.

٣ – الفصل بين قلما والاسم بالفعل، وقد استشهد بقول الشاعر:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقَلَّمَا وِصَالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدُومَ

والكلام: قل ما يدوم وصال... وقد ذكرنا هذه الضرورة منذ قليل.

٤ – التقديم والتأخير.

قال الفرزدق:

وَمَا مِثْلُه في النَّاسِ إلاَ مُملّكاً أَبُو أمّه حَيّ أَبُوه يُقَارِبُه

يريد ما مثله في الناس إلا حي يقاربه إلا مملك أبو أم ذلك المملك أبوه، ولكن نصب مملكاً، حيث قدم الاستثناء.

٥ – الفصل بالظرف بين المضاف والمضاف إليه قال أبو حية النميري:

كَمَا خُطَّ الكِتَاب بِكَفٍّ يَوْماً يَهُودِيٍّ يُقَارِب أَو يُزِيلُ

وقال الآخر:

للّه در اليوم من لامها[٣٥٦]

وقد تحدثنا عن ضرورة الفصل بين المتضايفين فلا داعي لتكرار الكلام.

إذن وضع الكلام في غير موضعه يشمل قلب الكلام وقلب الإعراب ومجيء الفعل بعد قلما، والتقديم والتأخير والفصل بين المتضايفين.

وبالرجوع إلى كتب الضرائر الشعرية وجدت الآتي:

١ – وردت صور هذه الضرورة عند السيرافي والقزاز وابن عصفور، قال القزاز: ومما يجوز له: قلب المعنى إذا كان الكلام لا يشكل[٣٥٧].

٢ – أضاف السيرافي إلى شواهد ابن السراج قول النمر بن تولب:

فإنَّ المَنِيَّةَ مَنْ يَلْقَها فَسَوْفَ تُصادِفهُ أينما

وإنْ أَنَتَ حاوَلْتَ أَسْبابَها فلا تَتَهَيَّبْكَ أَنْ تَقْدُما

أراد فلا تتهيبها لأن المنية لا تهاب أحداً.

وقال ابن مقبل:

ولاَ تهيَّبُني المَوْماةُ أَركبُها إذا تَجَاوَبَت الأَصْدَاءُ بالسَّحَرِ

يريد ولا أتهيب الموماة.

وقال الجعدي:

كَانَتْ قَرِيْضَةُ ما تَقُول كَمَا كَانَ الزناءُ قَرِيضةَ الرَجْم

أراد كما كان الرجم قريضة الزناء[٣٥٨]، وهذه الشواهد تقع تحت قلب الكلام، الذي ذكره ابن السراج.

٣ – اقتصر القزاز على شاهد واحد على هذه الضرورة وهو قول الشاعر:

ترى الثور فيها مدخل الظل رأسه... وقد استشهد به ابن السراج.

٤ – أما ابن عصفور فقد ذكر هذه الضرورة بعنوان إبدال الحكم، من الحكم ومنه قلب الإعراب أو غيره من الأحكام، ومنه أن يكون الاسم مذكراً فيحكم له بحكم المؤنث بدلاً من تذكيره – ذكر ابن السراج هذه الضرورة ولكن في موضع آخر – ومنه أن يكون الاسم مؤنثاً فيحكم له بحكم المذكر – لم يذكرها ابن السراج– ومنه حذف علامة التأنيث من الفعل المسند إلى المفرد من ظاهر المؤنث الحقيقي – لم يذكرها ابن السراج ضمن الضرائر – ، ومنه العطف على التوهم – لم يذكرها ابن السراج – ، ومنه أن يعامل الاسم الذي ليس بمبتدأ، لا في اللفظ ولا في التقدير معاملة المبتدأ – لم يذكرها ابن السراج – ومنه تأكيد الاسم المخفوض بالإضافة باسم مخفوض بمن – لم يذكرها ابن السراج – ومنه انتصاب المضارع بعد الفاء في الواجب – ذكرها ابن السراج لكن في غير هذا الموضع – ، ومنه انتصاب المضارع بإضمار أن بعد أو العاطفة – لم يذكرها ابن السراج – ومنه نصب معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل في حال إضافتها إلى ضمير موصوفها – لم يذكرها ابن السراج – ومنه أن يستعمل الاسم للضرورة استعمالاً لا يجوز في سعة الكلام – ذكر ابن السراج أمثلة منها ولم ينص على أنها ضرورة[٣٥٩]... إلخ. فابن عصفور توسع في صور تغيير الكلام عن

موضعه في حين اكتفى ابن السراج بخمس صور.

بقي أن نقول: إن ابن السراج ذكر تحت هذه الضرورة – وضع الكلام في غير موضعه – ضرائر أخرى مثل الفصل بين المتضايفين، ووقوع الاسم بعد قلما وقد تحدثنا عن مواطن هاتين الضرورتين من الأصول عند الحديث عنهما، أما قلب الكلام وقلب الإعراب والتقديم والتأخير فلم يذكرها ابن السراج إلا في هذا الموضع من باب ضرورة الشاعر(٣٦٠).

الخاتمة والنتائج

ها نحن قد انتهينا من الحديث عن الضرائر الشعرية عند ابن السراج، من خلال الباب الذي خصصه للحديث عن هذه الضرائر (باب ضرورة الشاعر)، ومن خلال الضرائر التي ذكرها في الأبواب النحوية المختلفة، ونجمل **أولاً** – ضرائر الشعر عند ابن السراج في هذه السطور (يجوز للشاعر – إن اضطر – أن يحرك الساكن، ويظهر التضعيف، ويضعِّف الآخر في القوافي في الوصل، ويصرف ما لا ينصرف، وينون الاسم المبني في النداء، وينون اسم لا المبني على الفتح عند يونس والأخفش، ويدخل نون التوكيد على المضارع في الموجب، ويثبت الهمزة في مضارع أفعل، ويقطع ألف الوصل في الدرج، ويجري المعتل من الأسماء والأفعال مجرى الصحيح، ويشبع الحركة حتى تصير حرفاً، ويثبت ألف أنا في الوصل، ويرخم في غير النداء، ويستعمل (فل) موضع فلان، ويحذف اللام من لا أبالك، ويحذف لام الأمر مع إعمالها في الفعل، ويعطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، ويستعمل قدي مضافة إلى ياء المتكلم، ويترك صرف ما لا ينصرف، ويحذف التنوين لالتقاء الساكنين، ويحذف النون لالتقاء الساكنين، ويحذف ما يحذف للتنوين، ويخفف المشدد في القوافي، ويحذف الصلة من الضمير في الوصل، ويسقط ما من كما، ويدخل لا النافية على المعرفة دون أن يكرر لا، ويحذف الفاء من جواب الشرط، ويقيم الصفة مقام الموصوف، ويبدل حرف اللين من حرف صحيح، ويقف بالألف عوضاً عن الهاء في الترخيم، ويأتي بتمييز المائة والألف مفرداً منصوباً، ويجعل الضمير المنفصل في موضع المتصل، ويدخل الكاف على الضمائر المتصلة، ويجمع فاعل إذا كان صفة لمذكر عاقل على فواعل، ويؤنث المذكر، وينصب بالفاء في الكلام الموجب، ويستعمل الكاف اسماً، ويدخل نون التوكيد على المجزوم بلم، ويفصل بين العدد وتمييزه، ويفصل بين المتضايفين، ويفصل

بالاسم بين حروف الجزاء والفعل، ويأتي بالاسم بعد قلما، ويضع الكلام في غير موضعه).

ثانياً – من خلال دراسة الضرائر عند ابن السراج يمكن أن نذكر هذه النتائج:

١ – بلغ عدد الضرائر الشعرية عند ابن السراج أربعاً وأربعين ضرورة.

٢ – وضح تأثر ابن السراج بالسابقين عليه وعلى رأسهم سيبويه والمبرد، فكل الضرائر التي ذكرها ابن السراج – وعددها أربع وأربعون – وردت عند سيبويه في الكتاب أو عند المبرد في المقتضب أو الكامل إلا في ضرورة ترك صرف ما لا ينصرف، وتقديم المعطوف على المعطوف عليه.

٣ – وضح تأثر اللاحقين بابن السراج وخاصة أصحاب كتب الضرائر الشعرية كالسيرافي والقزاز وابن عصفور، وبموازنة ضرائر ابن السراج، بما ورد في هذه الكتب وجدنا كل ضرائر ابن السراج قد وردت في هذه الكتب إلا في ضرورة تنوين اسم لا المبني على الفتح عند يونس والأخفش، وفي حذف اللام من لا أبالك، وفي إسقاط ما من كما، وفي عدم تكرار لا النافية إذا دخلت على معرفة، أي أربع ضرائر من عدد أربع وأربعين ضرورة.

٤ – في الأربعين ضرورة التي وردت عند ابن السراج وعند أصحاب كتب الضرائر أو أحدهم، كان القزاز – في الغالب – ملتزماً شواهد ابن السراج، فلم يضف إليها كإضافة السيرافي أو ابن عصفور، ولو أردنا ترتيب هؤلاء الثلاثة بحسب إضافتهم شواهد لم ترد عند ابن السراج، لجاء أقلهم في الإضافة القزاز، وأكثرهم إضافة ابن عصفور، أما السيرافي فيأتي وسطاً بين القزاز وابن عصفور.

٥ – بموازنة بسيطة بين ضرائر ابن السراج من خلال الأبواب النحوية المختلفة بما فيها باب ضرورة الشاعر، يمكن تقسيم هذه الضرائر إلى:

١ – ضرائر وردت في الأبواب النحوية ولم ترد في باب ضرورة الشاعر.

٢ – ضرائر وردت في باب ضرورة الشاعر ولم ترد في الأبواب النحوية.

٣ – ضرائر مشتركة وردت في باب من الأبواب النحوية وفي باب ضرورة الشاعر.

– بعد تقسيم الضرائر إلى ضرائر الزيادة، وضرائر الحذف وضرائر الإبدال، وضرائر التقديم والتأخير بلغ عدد ضرائر الزيادة اثنتي عشرة ضرورة، وضرائر الحذف ست عشرة ضرورة، وضرائر الإبدال تسعاً، وضرائر التقديم والتأخير ستاً.

الهوامش

* – جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، **بغية الوعاة**، الطبعة الثانية، القاهرة، دار الفكر، ١٩٧٩، ١١٠/٧.

* – خبر الدين الزركلي، **الأعلام**، الطبعة التاسعة، بيروت دار العلم للملايين، ١٩٩٠، ١٣٦/٦.

١ – ابن مالك (محمد بن عبدالله) **شرح التسهيل**: القاهرة، دار هجر، ١٩٩٠، ص ٢٠١ وما بعدها.

٢ – ابن جني (عثمان) **الخصائص** : تحقيق الشيخ النجار ، مصورة عن الطبعة الأولى ، ١٨٨/٣، ٦.

٣ – عبداللطيف (الدكتور محمد حماسة) **لغة الشعر: دراسة في الضرورة الشعرية**: الطبعة الأولى، القاهرة، دار الشروق، ١٩٦٦، ص ١٠٥ وما بعده.

٤ – المرجع السابق، ص ١٠٨.

٥ – المبرد (محمد بن يزيد) **المقتضب**: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، د.ت وفيه: حدثني أبو عثمان المازني عن الأصمعي ٣٣٦/١ وانظر الإشبيلي (ابن عصفور) **شرح الجمل**، ط أولى، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٩، ٥٨٠/٢.

٦ – ابن السراج (محمد بن سهل) **الأصول في النحو**: الطبعة الرابعة، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٩، ٤٤٩/٣، ٤٥٠.

٧ – القيرواني (القزاز) **ما يجوز للشاعر في الضرورة**: الكويت، مكتبة دار العروبة، ص٢٠٢.

٨ – السيرافي (يوسف بن أبي سعيد) **ما يحتمل الشعر من الضرورة**: الطبعة الثانية، ١٩٩٩م، ص ٥٩، ٦٠.

٩ – القيرواني (القزاز) **ما يجوز للشاعر في الضرورة**: ص ٢٠٤، ٢٠٥.

١٠ – الإشبيلي (ابن عصفور) **ضرائر الشعر**: الطبعة الأولى، دار الأندلس، ١٩٨٠، ص ١٨، ١٩.

١١ – المرجع السابق، ص٢٢.

١٢ – ابن السراج (محمد بن سهل) **الأصول في النحو**: ٤٠٦/٣، ٤٠٧.

١٣ – المرجع السابق ٣/٤٤٩، ٤٥٠، والضرورة نصّ عليها المبرد (محمد بن يزيد) في الكامل، ١/٦٩٢ و٣/١٤٢٠.

١٤ – ابن السراج (محمد بن سهل) **الأصول**: ٣/٤٤١، ٤٤٢، وانظر المبرد (محمد بن يزيد) **المقتضب**: ١/٣٠٧، ٢/٩٧.

١٥ – سيبويه (عمرو بن عثمان) **الكتاب**: دار الجيل، د.ت ١/٢٩، ٣/٥٣٥.

١٦ – المرجع السابق، ٣/١٩٥، ٣٢٠.

١٧ – المبرد (محمد بن يزيد) **المقتضب** ١/٢٦٩، ٢٨٠، ٢/٩٧.

١٨ – قارن بين باب ما يحتمل الشعر في شرح السيرافي (يوسف بن أبي سعيد) **شرح كتاب سيبويه**: القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٠، ٢/٩٥ وما بعدها وبين السيرافي: **ما يحتمل الشعر من الضرورة** تجد صدق ما نقول.

١٩ – السيرافي : **ما يحتمل الشعر من الضرورة** ص ٦٣ ، ٦٤ ، **وشرح كتاب سيبويه** ٣/١١٥، ١١٦.

٢٠ – القيرواني (القزاز) **ما يجوز للشاعر في الضرورة** ٢٧١، ٢٧٢، هذا فضلاً عن استشهاده بالشاهد: تشكو الوجا من أظلل وأظلل.

٢١ – الإشبيلي (ابن عصفور) **ضرائر الشعر**: ص١٩، وقد استشهد أيضاً بالشواهد الثلاثة الأولى.

٢٢ – ابن السراج (محمد بن سهل) **الأصول في النحو** ٣/٤٤١، والضرورة مذكورة عند سيبويه **في الكتاب** ١/٢٩، والمبرد في المقتضب ١/٢٧٩، ٢٨٠.

٢٣ – ابن السراج: **الأصول في النحو**: ٢/٣٧٢، ٣/٤٥٢.

٢٤ – المرجع السابق ٣/٤٥٠.

٢٥ – الإشبيلي (ابن عصفور) **ضرائر الشعر**: ص٥٠.

٢٦ – القيرواني (القزاز) **ما يجوز للشاعر في الضرورة**: ص ١٦٥.

٢٧ – الإشبيلي (ابن عصفور) **ضرائر الشعر**: ص ٥١.

٢٨ – ابن السراج: **الأصول في النحو: ٢/٣٧٢.**

٢٩ – المرجع السابق ٣/٤٥٢، والضرورة مذكورة عند سيبويه **في الكتاب**: ٤/١٧٠.

٣٠ – النابغة (الذبياني) **ديوان النابغة**: القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٧، ص ٥٥.

٣١ – ابن السراج: **الأصول في النحو**: ٣/٤٣٦، ٤٣٧.

٣٢ – ذكر ذلك في باب ما ينصرف من الأسماء وما لا ينصرف ٢/٧٩، وفي باب ضرورة الشاعر ٣/٣٤٦.

٣٣ – سيبويه، **الكتاب**، ١/٢٦.

٣٤ – الإشبيلي (ابن عصفور) **ضرائر الشعر**، ص ٢٤.

٣٥ – ذكر ذلك كل من المبرد في **المقتضب** ٣ / ٣٥٤ ، والسيرافي في **شرح كتاب سيبويه** ٢/١٠١، **وفي ما يحتمل الشعر من الضرورة** ص ٤١، والقزاز في **ما يجوز للشاعر في الضرورة** ص ١٥٥، وابن عصفور في **الضرائر** ص ٢٢.

٣٦ – السيرافي في **ما يحتمل الشعر من الضرورة** ص ٤٣، **وشرح كتاب سيبويه** ٢/١٠١، وابن عصفور **في الضرائر** ص ٢٣.

٣٧ – استشهد به على «أحيمر» السيرافي في **ما يحتمل الشعر من الضرورة** ص٤٤، **وشرح كتاب سيبويه** ٢/١٠٢، وابن عصفور في **الضرائر** ص ٢٣، **وشرح الجمل** ٢/٥٦٩.

٣٨ – استشهد به على صرف (عنيزة) في الضرورة ابنُ عصفور في **الضرائر**، ص ٢٣.

٣٩ – استشهد به على صرف ثعل في الضرورة ابن عصفور في **الضرائر**، ص ٢٣.

٤٠ – انظر في هذه المسألة مثلاً المبرد **المقتضب** ٣/٣١٢، والسيرافي **شرح كتاب سيبويه** ٢/١٠٢، **وما يحتمل الشعر** ص ٤٥، والأنباري (أبو البركات عبدالرحمن بن محمد) **الإنصاف في مسائل الخلاف**، دار الجيل، ١٩٨٢، ٢: ٥١٣، والإشبيلي (ابن عصفور) **في شرح الجمل** ٢/٥٦٩، **والضرائر** ص ٢٤.

٤١ – ابن السراج: **الأصول** ٣/٤٣٧، وانظر السيرافي: **ما يحتمل الشعر من الضرورة** ٤٣، **وشرح كتاب سيبويه** ٢/١٠٢.

٤٢ – ابن السراج، **الأصول** ٢/٧٩.

٤٣ – المرجع السابق ٣/٤٣٦.

٤٤ – الإشبيلي (ابن عصفور)، **ضرائر الشعر**، ص ٢٥.

٤٥ – ابن السراج: **الأصول** ٣/٤٣٦، والضرورة مذكورة عند المبرد في **المقتضب** ١/٢٨١، وانظر: عبداللطيف **لغة الشعر**، ص ٢٧٩.

٤٦ – ابن السراج، **الأصول** ٣/٤٤١.

٤٧ – المرجع السابق ١/٣٤٤.

٤٨ – سيبويه، **الكتاب** ٢/٢٠٢، والمبرد **المقتضب** ٤/٢١٢، والشنتمري، الأعلم (يوسف بن

سليمان) **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، الطبعة الأولى، الكويت، منشورات معهد المخطوطات العربية، ١٩٨٧، ١/٥٥٢.

٤٩ – المبرد، **المقتضب**، ٤/٢١٤.

٥٠ – البغدادي (عبدالقادر بن عمر)، **خزانة الأدب**، القاهرة، مكتبة الخانجي، د.ت، ٢/١٦٥.

٥١ – المرجع السابق ٦/٩٥ والعجب من سيبويه يقول : ولم نسمع عربياً يقوله ، **الكتاب** ٢/٢٠٣.

٥٢ – ابن مالك، **شرح التسهيل** ٣/٣٩٦.

٥٣ – السيوطي (عبدالرحمن بن أبي بكر) ، **همع الهوامع**: بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت ٢/٣٢.

٥٤ – السيرافي، **ما يحتمل الشعر من الضرورة**، ص ٤٤، **وشرح كتاب سيبويه** ٢/١٠٣.

٥٥ – القيرواني، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، ١٥٧.

٥٦ – الإشبيلي، **ضرائر الشعر**، ص ٢٦.

٥٧ – ابن السراج، **الأصول** ٣/٤٤١.

٥٨ – المرجع السابق ١/٣٤٤، والضرورة مذكورة عند سيبويه **في الكتاب** ٢/٢٠٢، **في المقتضب** ٤/٢٢٤.

٥٩ – انظر مثلاً ابن السراج، **الأصول في النحو** ١/٣٩٨.

٦٠ – سيبويه، **الكتاب** ٢/٣٠٨.

٦١ – ابن السراج، **الأصول في النحو** ١/٣٩٨.

٦٢ – سيبويه، **الكتاب** ١/٩٨، وانظر مثلاً الإشبيلي: **شرح الجمل** ٢/٢٨٧، والأستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن) **شرح كافية ابن الحاجب**، الطبعة الثالثة، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٢، ١/٤٦٩، والمرادي (الحسن بن قاسم) **الجنى الداني في حروف المعاني**، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٢، ص٣٨٢، والأنصاري (ابن هشام) **مغني اللبيب**، دار الفكر، د.ت، ص٨١.

٦٣ – تبع ابن السراج، في ذلك الأعلمُ في الشنتمري.

٦٤ – ابن السراج، **الأصول في النحو** ٣/٤٥٣.

٦٥ – سيبويه، **الكتاب** ٣/٥١٧، وانظر المبرد: **المقتضب** ٣/١٥، وقد سبق سيبويه والمبردُ ابنَ السراج في الاستشهاد بقول جذيمة الأبرش.

٦٦ – القيرواني: **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، ص١٥٩.

٦٧ – الإشبيلي: **ضرائر الشعر**، ص ٢٩، ٣٠.

٦٨ – المرجع السابق، ص٢٩.

٦٩ – السيرافي ، **ما يحتمل الشعر من الضرورة** ، ص ٨٣، وانظر **شرح كتاب سيبويه** ١٣٠/٢.

٧٠ – السيرافي، **ما يحتمل الشعر من الضرورة**، ص ٨٣، ٨٤ باختصار يسير.

٧١ – سيبويه، **الكتاب** ٥١٨/٣.

٧٢ – ابن السراج، **الأصول في النحو** ٤٥٣/٣.

٧٣ – المرجع السابق ٣٣٤/٣ باختصار يسير.

٧٤ – سبق ابن السراج في ذلك سيبويه والمبردُ، فقد نص سيبويه في **الكتاب** ٢٧٩/٤ على أن ذلك ضرورة، ونصّ المبرد في **المقتضب** ٩٥/٢ على أن ذلك ضرورة.

٧٥ – انظر ابن السراج: **الأصول** ١١٥/٣.

٧٦ – الصميري (عبداللّه بن إسحاق)، **التبصرة والتذكرة**، الطبعة الأولى، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، ١٩٨٢، ٧٥١/٢.

٧٧ – الشنتمري، **النكت في تفسير كتاب سيبويه** ١٥٩/١، ١٦٠.

٧٨ – انظر: الاستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن)، **شرح الشافية ابن الحاجب**: بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت، ١٣٩/١.

٧٩ – السيرافي، **ما يحتمل الشعر من الضرورة** ص٢٧٨، ٢٧٩.

٨٠ – الضرورة عندهما في جعل الكاف من ككما اسماً وسترد عند ابن السراج قريباً.

٨١ – انظر: السيرافي، **ما يحتمل الشعر من الضرورة**، ص ٢٧٨، ٢٧٩، والشنتمري **النكت في تفسير كتاب سيبويه** ١٥٩/١، ١٦٠.

٨٢ – انظر: ابن السراج، **الأصول في النحو** ١١٥/٣، والضرورة مذكورة عند سيبويه في **الكتاب** ٥١٧/٣، ٥١٨ وعند المبرد في **المقتضب** ١٤/٣، ١٥.

٨٣ – ابن السراج، **الأصول في النحو** ٤٤٦/٣.

٨٤ – أما الشاهد الثالث فقد ورد عند سيبويه إلا أنه استشهد به على نصب المعطوف وتنوينه على إلغاء (لا) الثانية وزيادتها لتأكيد النفي، والتقدير: لا نسب وخلة اليوم، **الكتاب** ٢٨٥/٢.

٨٥ – سيبويه، **الكتاب** ٤/١٥٠ باختصار.

٨٦ – السيرافي، **ما يحتمل الشعر من الضرورة**، ص ٧٦، وابن عصفور، **ضرائر الشعر**، ص٥٣.

٨٧ – القيرواني، **ما يجوز للشاعر في الضرورة** ص ٢٠٢.

٨٨ – ابن السراج، **الأصول في النحو** ٣/٤٤٧.

٨٩ – السيرافي، **ما يحتمل الشعر من الضرورة** ص ٧٩، الإشبيلي، **ضرائر الشعر**، ص ٥٤.

٩٠ – الإشبيلي، **ضرائر الشعر**، ص ٥٥.

٩١ – المرجع السابق، ص٥٤.

٩٢ – والضرورة مذكورة عند سيبويه في **الكتاب** ٤/١٥٠.

٩٣ – ابن السراج: **الأصول في النحو** ٣/٤٤٢.

٩٤ – المرجع السابق ٣/٤٤٣.

٩٥ – المرجع السابق ٣/٤٤٥.

٩٦ – القيرواني، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، ص ١٩٦.

٩٧ – السيرافي، **ما يحتمل الشعر في الضرورة**، ص٦٩ وما بعدها.

٩٨ – القيرواني، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، ص ١٩٦ وما بعدها.

٩٩ – الإشبيلي، **ضرائر الشعر**، ص ٤٢ وما بعدها.

١٠٠ – ابن السراج، **الأصول في النحو** ٣/٤٤٢، والضرورة مذكورة عند سيبويه في **الكتاب** ٣/٣١٣، ٣١٤، وعند المبرد في **المقتضب** ٣/٣٥٤.

١٠١ – ابن السراج، **الأصول في النحو** ٣/١٢، ٤٥٠.

١٠٢ – سيبويه، **الكتاب** ١/٢٨، والمبرد، **المقتضب ٢**/٢٥٦، وانظر مثلاً السيرافي **شرح كتاب سيبويه** ٢/١٢٨.

١٠٣ – المبرد: **المقتضب** ٢/٢٥٦.

١٠٤ – السيرافي ، **ما يحتمل الشعر من الضرورة** ٨٠ وما بعدها، **وشرح كتاب سيبويه** ٢/١٢٨.

١٠٥ – القيرواني، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، ٢١٢، ٢١٣.

١٠٦ – انظر: الإشبيلي، **ضرائر الشعر**، ٣٢ وما بعدها.

١٠٧ – المرجع السابق، ٣٧، ٣٨.

١٠٨ – ابن السراج، **الأصول في النحو** ٣/١١، ١٢.

١٠٩ – المرجع السابق ٣/٤٥٠، والضرورة مذكورة في **الكتاب** ١/٢٨، وعند المبرد في **المقتضب** ٢/٢٥٦.

١١٠ – ابن السراج، **الأصول في النحو** ٣/٤٥٤.

١١١ – القيرواني، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، ١٦٠.

١١٢ – السيرافي، **ما يحتمل الشعر من الضرورة**، ص ٨٥، والإشبيلي، **ضرائر الشعر**، ص٥٠.

١١٣ – المبرد، **الكامل** ٢/٣٧، وانظر: ابن السراج، **الأصول في النحو** ٣/٤٥٤، والسيرافي: **ما يحتمل الشعر**، ص٨٥. والقيرواني، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، ص١٦٠.

١١٤ – قرأ ابن كثير وأهل مكة والمدينة، وأبو عمرو وعاصم: (فبهداهم اقتده قل) يثبتون الهاء في الوصل والوقف ساكنة، وقرأ حمزة والكسائي (فبهداهم اقتد قل) بغيرها في الوصل ويقفان بالهاء.
ابن مجاهد، أحمد بن موسى: **السبعة في القراءات**، الطبعة الثانية، القاهرة، دار المعارف، د.ت، ص٢٦٢. وانظر السيرافي: **ما يحتمل الشعر من الضرورة**، ص٨٦، الإشبيلي **ضرائر الشعر**، ص٥٠.

١١٥ – انظر: ابن السراج في **الأصول** ٣/٤٥٠ وما بعدها، والضرورة مذكورة عند المبرد في **الكامل** ٢/٥٥.

١١٦ – وذهب المبرد إلى أن الترخيم في غير النداء لا يجوز إلا على لغة من لم ينو، ورأي المبرد لم يرد في كتبه المقتضب، أو الكامل، أو الفاضل، إلا أنه منسوب إليه في شرح الجمل ٢/١٢٥، ٥٨٩ والضرائر ١٣٨، وشرح الرضي ١/٣٩٥.

١١٧ – ابن السراج: **الأصول** ١/٣٦٦،٣/ ٤٥٧/ ٤٥٨.

١١٨– سيبويه، **الكتاب** ٢/٢٧٢.

١١٩ – ابن السراج، **الأصول** ١/٣٦٦.

١٢٠ – القيرواني، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، ٢٣٣، ٢٣٤.

١٢١ – السيرافي، **ما يحتمل الشعر من الضرورة**، ٩٦ وما بعدها.

١٢٢ – القيرواني، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، ٢٣٤، ٢٣٥.

١٢٣ – الإشبيلي، **ضرائر الشعر**، ١٣٦ وما بعدها.

١٢٤ – ابن السراج، **الأصول** ١/٣٦٦.

١٢٥ – المرجع السابق ٣/٤٥٧، ٤٥٨، والضرورة وردت عند سيبويه في **الكتاب** ٢/٢٦٩ وما بعدها باب ما رخمت الشعراء في غير النداء اضطراراً.

١٢٦ – سيبويه، **الكتاب** ٢/٢٤٨، ابن السراج، **الأصول** ١/٣٤٩ حيث نقل كلام سيبويه.

١٢٧ – على الرغم من أنه قال في **شرح الجمل** ٢/١٠٥ «وأما فل فهو كناية عن علم ولا يستعمل أبداً في النداء، إلا في ضرورة شعر».

١٢٨ – المبرد، **المقتضب** ٤/٢٣٧.

١٢٩ – الإشبيلي، **شرح الجمل** ٢/١٠٥.

١٣٠ – ابن السراج، **الأصول** ١/٣٥٠.

١٣١ – وهي مذكورة عند سيبويه في **الكتاب** ٢/٢٤٨، ٣/٤٥٢ وعند المبرد في **المقتضب** ٤/٢٣٨.

١٣٢ – انظر في هذه اللغات الهروي (علي بن محمد) كتاب **اللامات**، الطبعة الأولى، الكويت، مكتبة الفلاح، ١٩٨٠ ص٧١، ٧٢.

١٣٣ – ابن السراج، **الأصول** ١/٣٩٠.

١٣٤ – الفارسي، (الحسن بن أحمد) **الإيضاح العضدي**، الطبعة الأولى، ١٩٦٩، ص ٢٤٥.

١٣٥ – سيبويه، **الكتاب** ٢/٢٧٩.

١٣٦ – المبرد، **المقتضب** ٤/٣٧٥.

١٣٧ – الإشبيلي، **شرح الجمل** ٢/٢٨٣.

١٣٨ – ابن السراج، **الأصول** ١/٣٩٠، والضرورة مذكورة عند سيبويه في **الكتاب** ٢/٢٧٩، وعند المبرد في **المقتضب** ٤/٣٧٣ وما بعدها.

١٣٩ – ابن السراج، **الأصول** ٢/١٥٧، ١٧٤، ١٧٥.

١٤٠ – سيبويه، **الكتاب** ٣/٨، ٩.

١٤١ – انظر تعليق الأستاذ عبدالسلام هارون في الكتاب ٣/٩ ، حاشية رقم ٢.

١٤٢ – القيرواني، **ما يجوز للشاعر في الضرورة** ٢١٠، ٢١١.

١٤٣ – المرجع السابق ٢١٠، ٢١١.

١٤٤ – الفراء، (يحيى بن زياد) **معاني القرآن**، دار الكتب، د.ت، ١/١٦٠.

١٤٥ – القيرواني، **ما يجوز للشاعر في الضرورة** ٢١٠، ٢١١، والإشبيلي، **ضرائر الشعر** ١٤٩.

١٤٦ – ابن السراج: **الأصول** ٢/١٥٧، ١٧٤.

١٤٧ – قال الأعلم عن رأي المبرد: وهذا أحسن من الأول – يريد رأي سيبويه.

١٤٨ – يقصد قول الشاعر محمد تفد نفسك...، وهو مختلف في نسبته فنسب لأبي طالب في **شرح شذور الذهب** ص ٢٣١ – الأنصاري (ابن هشام) وله أو للأعشى عند البغدادي في خزانة الأدب ٩/١١، ولحسان بن ثابت عند الصيمري في **التذكرة** ص٤٠٦، وليس في ديوان واحد منهم.

١٤٩ – ابن السراج، **الأصول** ٢/١٥٧.

١٥٠ – ابن السراج، **الأصول** ٢/١٧٤، ١٧٥، والضرورة مذكورة عند سيبويه في **الكتاب** ٣/٨ والمبرد في **المقتضب** ٢/١٣٠.

١٥١ – وذهب الكوفيون والأخفش والشلوبين وابن مالك إلى أن العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار جائز في سعة الكلام. انظر الصيمري **التبصرة** ص١٤١، وابن يعيش في **شرح المفصل** ٣/٧٨، والإشبيلي في **شرح الجمل** ١/٢٤٧، وابن مالك في **شرح التسهيل** ٣/٣٧٦.

١٥٢ – ابن السراج، **الأصول** ٢/١١٩.

١٥٣ – الإشبيلي، **ضرائر الشعر**، ١٤٧ وما بعدها.

١٥٤ – لسنا في مجال الحديث عن هذه القراءة ورفض النحاة لها، انظر في ذلك ابن مجاهد (أحمد ابن موسى) **السبعة في القراءات** ص ٢٢٦، والقيسي (مكي بن أبي طالب) **الكشف عن وجوه القراءات** ١/٣٧٥، والفراء في **معاني القرآن** ١/٢٥٢، والزجاج في **معاني القرآن وإعرابه** ٢/٧، والقيسي في **التبصرة** ١/١٤١، والإشبيلي في **المقرب**، تحقيق أحمد عبدالستار وآخر، مطبعة العاني، د.ت، بغداد، ص٢٥٦.

١٥٥ – ابن السراج، **الأصول** ١/١١٩، والضرورة مذكورة عند سيبويه في **الكتاب** ٢/٣٨٣.

١٥٦ – أو أبو نخيلة أو أبو بحدلة أو حميد بن ثور، انظر البغدادي: **الخزانة** ٥/٣٨٢ وما بعدها.

١٥٧ – سيبويه، **الكتاب** ٢/٣٧١ وانظر: ابن السراج، **الأصول** ٢/١٢٢.

١٥٨ – القيرواني: **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، ٢٨٤.

١٥٩ – الإشبيلي، **ضرائر الشعر**، ص ١١٣.

١٦٠ – ابن السراج، **الأصول** ٢/١٢٢، والضرورة مذكورة عند سيبويه في **الكتاب** ٢/٣٧١.

١٦١ – ابن السراج، **الأصول** ٣/٤٣٨، ٤٣٩ باختصار شديد.

١٦٢ – الأنباري، **الإنصاف** ٢: ٤٩٩، وانظر: السيرافي **شرح كتاب سيبويه** ٢/١٠٤.

١٦٣ – ابن السراج، **الأصول** ٣/٤٣٧ وما بعدها.

١٦٤ – انظر مثلاً الأنباري في **الإنصاف** ٢: ٤٩٣ وما بعدها.

١٦٥ – انظر في ذلك مثلاً: السيرافي في **شرح كتاب سيبويه** ٢/١٠٥ وما بعدها، **وما يحتمل الشعر**، ص٤٩ وما بعدها، والقيرواني في **ما يجوز للشاعر في الضرورة** ١٩٣ وما بعدها والإشبيلي، في **ضرائر الشعر**، ص١٠٢ وما بعدها، والأنباري في **الإنصاف** ٢ /٥١٤ وما بعدها.

١٦٦ – نقل كلام ابن السراج كل من السيرافي في **شرح كتاب سيبويه** ٢/١٠٧، **وما يحتمل الشعر من الضرورة**، ص٥١، والأنباري في **الإنصاف** ٢/٤٠٤.

١٦٧ – ابن السراج، **الأصول** ٣/٤٣٩.

١٦٨ – الأنباري، **الإنصاف** ٢/٥١٣.

١٦٩ – انظر: ابن السراج، **الأصول** ٢/٩٦، وما بعدها.

١٧٠ – المرجع السابق ٣/٤٣٧، والضرورة لم ترد لا عند سيبويه ولا عند المبرد، انظر عبداللطيف: **لغة الشعر**، ص٢٧٩.

١٧١ – ابن السراج، **الأصول** ٣/٥٤٥.

١٧٢ – سيبويه، **الكتاب** ١/١٦٩، والمبرد، **المقتضب** ٢/٣١٢، ٣١٣.

١٧٣ – السيرافي، **ما يحتمل الشعر من الضرورة**، ص١١٨ وما بعدها، وانظر، الفراء: **معاني القرآن** ١/٤٣١، ٣/٣٠٠.

١٧٤ – القيرواني، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، ص٢٠٩.

١٧٥ – الإشبيلي، **ضرائر الشعر** ص١٠٥، ١٠٦.

١٧٦ – السيرافي، **ما يحتمل الشعر من الضرورة**، ص١١٧، ١٢٢.

١٧٧ – الإشبيلي، **شرح الجمل** ٢/٥٩٥.

١٧٨ – الإشبيلي، **ضرائر الشعر**، ص١٠٦.

١٧٩ – ابن السراج، **الأصول** ٣/٤٥٥، والضرورة مذكورة عند سيبويه في **الكتاب** ١/١٦٩، وعند الفراء **في معاني القرآن** ٢/٢٠٢، وعند المبرد في **المقتضب** ٢/٣١١.

١٨٠ – ابن السراج، **الأصول** ٣/٤٥٥.

١٨١ – انظر مثلاً السيرافي، **شرح كتاب سيبويه** ٢/١٥١، والأعلم، **النكت في تفسير كتاب سيبويه** ١/١٤٣.

١٨٢ – سيبويه، **الكتاب** ١/٢٧.

١٨٣ – القيرواني، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، ص٢٠٧.

١٨٤ – المرجع السابق، ص٢٠٧.

١٨٥ – السيرافي، **ما يحتمل الشعر من الضرورة** ص١١٥ وما بعدها.

١٨٦ – الإشبيلي، **ضرائر الشعر** ص١١٤، ١١٥.

١٨٧ – السيوطي، **همع الهوامع** ٣/٢٨٣.

١٨٨ – السيرافي، **ما يحتمل الشعر من الضرورة** ص١١٦، ١١٧، والإشبيلي، **ضرائر الشعر** ص١١٤.

١٨٩ – ابن السراج، **الأصول** ٣/٤٥٥، والضرورة مذكورة عند سيبويه في **الكتاب** ١/٢٧.

١٩٠ – لأن سيبويه ذكرها في باب ما يحتمل الشعر **الكتاب** ١/٢٧، ٢٨، وانظر **شرح الكتاب** للسيرافي ٢/١٥٥ وما بعدها، وابن السراج **الأصول** ٣/٤٥٤.

١٩١ – السيرافي، **ما يحتمل الشعر من الضرورة**، ص١٢٢، ١٢٣.

١٩٢ – المرجع السابق؛ ص١٢٢، ١٢٣، وانظر: شرحه للكتاب ٢/١٥٦ وما بعدها.

١٩٣ – القيرواني: **ما يجوز للشاعر في الضرورة** ص٢٣٣، وقد سبق سيبويه إلى الاستشهاد بالبيت في باب ما يحتمل الشعر ٢٧.

١٩٤ – الإشبيلي، **ضرائر الشعر**، ص١٢١.

١٩٥ – ابن السراج، **الأصول** ٣/٤٥٦، والسيرافي **ما يحتمل الشعر من الضرورة**، ص١٢٣.

١٩٦ – القيرواني، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، ص٣٣٢.

١٩٧ – الإشبيلي، **ضرائر الشعر** ١٢٠.

١٩٨ – قرأ نافع وأبو عمرو بياء في الوصل وبحذفها في الوقف، السبعة، ص٣٩١، وانظر: مكي بن أبي طالب القيسي: **الكشف عن وجوه القراءات**، الجزء الثاني، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٩٧٤، ص٨٢، وانظر: السيرافي: **ما يحتمل الشعر من الضرورة**، ص١٢٣ وما بعدها، **وشرح الكتاب** ٢/١٥٧، والإشبيلي، **ضرائر الشعر** ص١٢١، ١٢٢.

١٩٩ – ابن السراج، **الأصول** ٣/٤٥٥، ٤٥٦، والضرورة مذكورة في **الكتاب** ١/٢٧.

٢٠٠ – ابن السراج، **الأصول** ٣/٤٤٨، وقد وهم محقق كتاب الأصول حين ظن أن الضرورة في

تخفيف ياء الجملي، وإنما الضرورة في عَلِيّ، حيث حذف الياء، انظر: القيرواني: **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، ص٢٠٧.

٢٠١ – السيرافي، **ما يحتمل الشعر من الضرورة**، ص٩١، ٩٢، ٩٣.

٢٠٢ – القيرواني، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، ص٢٠٦.

٢٠٣ – الإشبيلي، **ضرائر الشعر**، ص١٣٥، ١٣٦.

٢٠٤ – ابن السراج، الأصول ٣/٤٤٨ والضرورة لم ترد عند المبرد في **المقتضب** وذكرها المبرد في **الكامل** ٣/١٣٦٨.

٢٠٥ – ابن السراج، **الأصول** ٣/٤٥٩ وما بعدها.

٢٠٦ – الإشبيلي، **ضرائر الشعر**، ص١٢٢.

٢٠٧ – السيرافي، **ما يحتمل الشعر من الضرورة**، ص١٢٦ وما بعدها.

٢٠٨ – القيرواني، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، ص٢٤٣.

٢٠٩ – ابن السراج، **الأصول** ٣/٤٥٩ وما بعدها، وهي مذكورة عند سيبويه في **الكتاب** ١/٢٨ وعند المبرد في **المقتضب** ١/١٧٦.

٢١٠ – ابن السراج، **الأصول** ١/٢٧٨.

٢١١ – قال سيبويه: وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب. وقد استشهد على ذلك:

بقول المغيرة بن جبناء: ... وألحق بالحجاز فأستريحا

وبقول الأعشى: ... ولكن سيجزيني الإله فيعقبا

وبقول طرفة:... ويأوي إليها المستجير فيعصما

٢١٢ – سيبويه، **الكتاب** ٣/٣٩، ٤٠.

٢١٣ – المرجع السابق ٣/١٤١.

٢١٤ – ابن السراج، **الأصول** ١/٢٧٨ والضرورة مذكورة عند سيبويه في **الكتاب** ٣/١٤١.

٢١٥ – ابن السراج، **الأصول** ١/٣٩٣.

٢١٦ – سيبويه، **الكتاب** ٢/٢٩٨.

٢١٧ – المبرد، **المقتضب** ٤/٣٦٠.

٢١٨ – الأستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب** ٢/١٦١.

٢١٩ – الإشبيلي، **شرح الجمل** ٢/٢٧٥.

٢٢٠ – على الرغم من أن ابن عصفور نص في شرح الجمل على أنها ضرورة ٢/٢٧٥.

٢٢١ – ابن السراج، **الأصول** ٣/٣٩٣، وهي مذكورة عند سيبويه في **الكتاب** ٢/٢٩٨.

٢٢٢ – **الكتاب** ٣/٦٨، وانظر **تحصيل عين الذهب**، ٤١٢.

٢٢٣ – المبرد، **المقتضب** ٢/٦٩، ٧٠ وفيه: وهو عندي – أي قول ذي الرمة – على إرادة الفاء والبصريون يقولون: هو على إرادة الفاء ويصلح أن يكون على التقديم أي: وإني ناظر متى أشرف.

٢٢٤ – ابن السراج، **الأصول** ٣/٤٦١، ٤٦٢.

٢٢٥ – الإشبيلي، **ضرائر الشعر**، ص١٦٠.

٢٢٦ – السيرافي، **ما يحتمل الشعر من الضرورة**، ص ١٣٤ وما بعدها.

٢٢٧ – القيرواني، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، ص٢٤٩ وما بعدها.

٢٢٨ – الإشبيلي، **ضرائر الشعر** ص١٦٠.

٢٢٩ – ابن السراج:، **الأصول** ٢/١٩٢، ١٩٣.

٢٣٠ – المرجع السابق ٣/٤٦١، والضرورة مذكورة عند سيبويه في **الكتاب** ٣/٦٨، وعند المبرد في **المقتضب** ٢/٦٩، ٧٠.

٢٣١ – ابن السراج، **الأصول** ٣/٤٦٢، ٤٦٣، ويجوز عند الكوفيين نداء ما فيه أل في سعة الكلام.

٢٣٢ – القيرواني، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، ص٢٣٦.

٢٣٣ – السيرافي، **ما يحتمل الشعر** ص١٤٩.

٢٣٤ – القيرواني، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، ص٢٣٧.

٢٣٥ – الإشبيلي، **ضرائر الشعر**، ص١٦٩.

٢٣٦ – ابن السراج، **الأصول** ٣/٤٦٢، ٤٦٣، وهي مذكورة عند سيبويه في **الكتاب** ٢/١٩٧ وعند المبرد في **المقتضب** ٤/٢٤١.

٢٣٧ – ابن السراج، **الأصول** ٣/٤٦٧.

٢٣٨ – المبرد، **المقتضب** ١/٣٨١.

٢٣٩ – ابن السراج، **الأصول** ٣/٤٧٠، ٤٧١.

٢٤٠ – المرجع السابق ٣/٤٧١.

٢٤١ – كذا قال ابن السراج، وكلامه غير صحيح فالهاء هي الروي لسكون ما قبلها.

٢٤٢ – ابن السراج، **الأصول** ٣/٤٦٨.

٢٤٣ – السيرافي، **ما يحتمل الشعر من الضرورة**، ص ١٥٥.

٢٤٤ – المرجع السابق، ص ١٥٥ وما بعدها.

٢٤٥ – المرجع السابق، ص ١٥٨ وما بعدها.

٢٤٦ – القيرواني، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، ص ٣١١، ٣١٢.

٢٤٧ – الإشبيلي، **ضرائر الشعر**، ص ٢٢١ وما بعدها.

٢٤٨ – المرجع السابق، ص ٢٢٥ وما بعدها.

٢٤٩ – المرجع السابق، ص ٢٢٩ وما بعدها.

٢٥٠ – المرجع السابق، ص ٢٣٢، ٢٣٣.

٢٥١ – انظر في حروف الإبدال مثلاً الأستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب** ٣/١٩٧ وما بعدها.

٢٥٢ – ابن السراج، **الأصول** ٣/٤٦٧ وما بعدها، والضرورة مذكورة عند سيبويه في **الكتاب** ٢/٢٧٣، وعند المبرد في **المقتضب** ١/٣٨١، ٣٨٢.

٢٥٣ – ابن السراج، **الأصول** ١/٣٦٢.

٢٥٤ – انظر سيبويه، **الكتاب** ٢/٢٤٤.

٢٥٥ – القيرواني، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، ص٢٣٠، ٢٣١.

٢٥٦ – ابن السراج، **الأصول** ١/٣٦٢، والضرورة مذكورة عند سيبويه في **الكتاب** ٢٧/٢٤٢، ٢٤٣.

٢٥٧ – سيبويه، **الكتاب** ١/٢٠٧ وانظر مثلاً المبرد، **المقتضب** ٢/١٦٧، والإشبيلي، **شرح الجمل** ٢/٣٢.

٢٥٨ – ابن السراج، **الأصول** ١/٢١٣ باختصار يسير.

٢٥٩ – وفي هذه لابد أن يكون التمييز نكرة، قال المبرد: فإن اضطر شاعر فنون ونصب ما بعده لم يجز أن يقع إلا نكرة، لأنه تمييز، كما أنه إن اضطر قال: ثلاثة أثواباً، **المقتضب** ٢ / ١٦٦.

٢٦٠ – ابن السراج، **الأصول** ١/٣١٢.

٢٦١ – سيبويه، **الكتاب** ١/٢٠٨، وانظر السيرافي: **شرح أبيات سيبويه**، دار المأمون للتراث،

د.ت ١/١٦٢، ١٦٣، وقد اكتفى المبرد في استشهاده على هذه الضرورة بقول الربيع السابق. انظر **المقتضب** ٣/١٦٦.

٢٦٢ – وإن نصّ الإشبيلي في **شرح الجمل** على أنها ضرورة ٢/٣٢.

٢٦٣ – القيرواني، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، ص ٢١٥.

٢٦٤ – ابن السراج، **الأصول** ١/٣١٢ والضرورة مذكورة عند سيبويه في **الكتاب** ١/٢٠٨ وعند المبرد في **المقتضب** ٢/١٦٦.

٢٦٥ – سيبوي، **الكتاب** ٢/٣٦٢.

٢٦٦ – ابن السراج، **الأصول** ٢/١٢٠.

٢٦٧ – الشنتمري : **تحصيل عين الذهب** ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩٤، ٢ / ١٢٠.

٢٦٨ – ابن يعيش (يعيش بن علي) **شرح المفصل**، القاهرة، مكتبة المتنبي، د.ت، ٣/١٠٢.

٢٦٩ – الإشبيلي، **شرح الجمل** ٢/١٤.

٢٧٠ – ابن يعيش، **شرح المفصل** ٣/١٠١.

٢٧١ – الإشبيلي، **شرح الجمل** ٢/١٢.

٢٧٢ – القيرواني، **ما يجوز للشاعر في الضرورة** ص٣٣٤.

٢٧٣ – الإشبيلي، **ضرائر الشعر** ص ٢٦٠، ٢٦١.

٢٧٤ – المرجع السابق ٢٦١.

٢٧٥ – ابن السراج، **الأصول** ٢/١٢٠، والضرورة مذكورة عند سيبويه في **الكتاب** ٢/٣٦٢.

٢٧٦ – سيبويه، **الكتاب** ٢/٣٨٣، ٣٨٤ باختصار.

٢٧٧ – الشنتمري، **تحصيل عين الذهب**، ص٣٨٣.

٢٧٨– ابن السراج، **الأصول**، ص١٢٣.

٢٧٩– القيرواني:، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، ص٣٤١.

٢٨٠ – المذكور في كتاب السيرافي ما يحتمل الشعر من الضرورة الشاهد الأول فقط، إلا أن المحقق أشار في الحاشية إلى أن نسخة أخرى بها زيادة وهي الشاهد الثاني.. فلا ترى بعلا فاعتبرنا هذه الزيادة في حكم المذكور في الكتاب: انظر ص٢٠٥ حاشية (٤).

٢٨١ – الإشبيلي، **ضرائر الشعر**، ٣٠٩.

٢٨٢ – ابن السراج، **الأصول** ٢/١٢٣، وهي مذكورة عند سيبويه في **الكتاب** ٢/٣٨٤.

٢٨٣ – قال سيبويه، لأنه – أي فاعل المذكر لغير الآدميين – لا يجوز فيه أجاز في الآدميين من الواو والنون، فضارع المؤنث، ولم يقو قوة الآدميين، الكتاب ٣/٦٢٢.

٢٨٤ – انظر مثلاً سيبويه، **الكتاب** ٣/٦٣٣، والمبرد: **المقتضب** ١/٢٥٨، ٢٥٩، وابن السراج **الأصول** ٣/١٦.

٢٨٥ – انظر المصادر التالية على سبيل المثال: سيبويه ، **الكتاب** ٣/٦٣٣، والمبرد ، **المقتضب** ١/٢٥٩، الزجاجي (عبدالرحمن بن إسحق) **الجمل في النحو**، بيروت مؤسسة الرسالة ١٩٨٤، ص ٣٧٧، الصميري: **التبصرة والتذكرة** ٢/٦٦٨، ابن يعيش: **شرح المفصل** ٥/٥٦، الإشبيلي ٢/٥٦٣.

٢٨٦ – ابن السراج، **الأصول** ٣/١٧.

٢٨٧ – القيرواني: **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، ص ٢٤٧، ٢٤٨.

٢٨٨ – على الرغم من أنه ذكر هذه المسألة على أنها ضرورة في شرحه للجمل ٢/٥٦٣.

٢٨٩ – ابن السراج ، **الأصول** ٣/١٦ ، وما بعدها ، والضرورة مذكورة عند سيبويه في **الكتاب** ٣/٦٣٣، وعند المبرد في **المقتضب** ١/٢٥٨، ٢٥٩.

٢٩٠ – ابن السراج، **الأصول** ٣/٤٧٦ وما بعدها.

٢٩١ – القيرواني، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، ص١٧١.

٢٩٢ – السيرافي، **ما يحتمل الشعر من الضرورة**، ص٢٥٧ وما بعدها.

٢٩٣ – وهو من شواهد سيبويه في **الكتاب** ١/٥٢، وانظر السيرافي في شرح كتاب سيبويه ٢/٢٤٢.

٢٩٤ – السيرافي، **ما يحتمل الشعر من الضرورة**، ص٢٦٢.

٢٩٥ – ثعلب، (أحمد بن يحيى بن سيار) **مجالس ثعلب**، القاهرة، دار المعارف، د.ت، ٢/٤٢٢.

٢٩٦ – كذا ورد والشطر الأول مضطرب ولعل صوابه: وكلتاهما قد خط لي في صحيفتي.

٢٩٧ – الإشبيلي، **ضرائر الشعر**، ص٢٧٥ وما بعدها.

٢٩٨ – ابن السراج، **الأصول** ٣/٤٧٦ وما بعدها، والضرورة مذكورة عند سيبويه في **الكتاب** ٣/٥٦٦، وعند المبرد في **المقتضب** ٢/١٤٦.

٢٩٩ – ابن السراج: **الأصول** ٣/٤٧١.

٣٠٠ – سيبويه، **الكتاب** ٣/٣٩، قال: وقد يجوز النصب في الجواب في اضطرار الشعر، ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب.

٣٠١ – المبرد، **المقتضب** ٢/٢٣.

٣٠٢ – السيرافي، **ما يحتمل الشعر من الضرورة**، ص ٢٤٤.

٣٠٣ – الإشبيلي، **ضرائر الشعر**، ص ٢٨٤.

٣٠٤ – القيرواني، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، ص٣١٤.

٣٠٥ – ابن السراج، **الأصول** ٣/ ٤٧١.

٣٠٦ – المرجع السابق ٢/ ١٨٢، والضرورة مذكورة عند سيبويه في **الكتاب** ٣/ ٣٩.

٣٠٧ – ابن السراج، **الأصول** ١/ ٤٣٨، ٤٣٩.

٣٠٨ – الاستراباذي، **شرح كافية ابن الحاجب** ٤/ ٣٢٤.

٣٠٩ – الأنصاري، ابن هشام: **مغني اللبيب**، القاهرة، دار الفكر، د.ت.

٣١٠ – سيبويه، **الكتاب** ٢/ ٣٢، ٤٠٨، والمبرد، **المقتضب** ٤/ ١٤١.

٣١١ – السيرافي، **ما يحتمل الشعر من الضرورة**، ص١٩٠، وانظر: **شرح الكتاب** ٢/ ٢٠١، ٢٠٢.

٣١٢ – السيرافي، **ما يحتمل الشعر من الضرورة**، ص١٩٠.

٣١٣ – القيرواني، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، ص ٢٩٠.

٣١٤ – الإشبيلي، **ضرائر الشعر**، ص٣٠١ وما بعدها.

٣١٥ – المرجع السابق، ص٣٠٤، وانظر ابن هشام، **مغني اللبيب** ١/ ١٨٦ حيث أورد تقديراً ثالثاً وهو أن تكون الكافان اسمين أكد أولهما بثانيهما.

٣١٦ – سيبويه، **الكتاب** ٢/ ١٥٨، وانظر: الشنتمري: **تحصيل عين الذهب**، ٢٩٧.

٣١٧ – المبرد، **المقتضب** ٣/ ٥٥.

٣١٨ – ابن السراج، **الأصول** ١/ ٣١٦.

٣١٩ – القيرواني، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، ص٢٣٥، ٢٣٦.

٣٢٠ – ابن السراج، **ضرائر الشعر**، ص٢٠٣، ٢٠٤.

٣٢١ – ابن السراج، **الأصول** ١/ ٣١٦، والضرورة مذكورة عند سيبويه في **الكتاب** ٢/ ١٥٨ وعند المبرد في **المقتضب** ٣/ ٥٥.

٣٢٢ – المبرد، **المقتضب** ٤/ ٣٧٦.

٣٢٣ – انظر مثلاً: الأنباري، **الإنصاف**، ص٣٤٧ بتحقيق جودة مبروك.

٣٢٤ – ابن السراج، **الأصول** ٣/ ٤٦٧.

٣٢٥ – **ابن السراج، الأصول** ١/ ٤٠٣، ٢/ ٢٢٦، ٢٢٧، ٣/ ٤٦٧.

٣٢٦ – الإشبيلي، **ضرائر الشعر**، ص١٩١.

٣٢٧ – وهو من أبيات سيبويه في **الكتاب** ١/ ١٨٠، وانظر السيرافي **شرح الكتاب** ٢/ ٢١٨ **وشرح أبيات الكتاب** ١/ ٢١٨، **وما يحتمل الشعر** ٢١٩.

٣٢٨ – وهو أيضاً من شواهد سيبويه في **الكتاب** ١/ ١٧٧.

٣٢٩ – المرجع السابق ١/ ١٧٧.

٣٣٠ – الفراء، **معاني القرآن** ٢/ ٨٠.

٣٣١ – الإشبيلي، **ضرائر الشعر**، ص١٩٤.

٣٣٢ – المرجع السابق، ص١٩٢، ١٩٣.

٣٣٣ – المرجع السابق، ص١٩٤.

٣٣٤ – ابن السراج، **الأصول** ١/ ٤٠٢.

٣٣٥ – المرجع السابق ٢/ ٢٢٦، ٢٢٧.

٣٣٦ – المرجع السابق ٣/ ٤٦٧، والضرورة مذكورة عند سيبويه في **الكتاب** ١/ ١٧٩، ٢/ ١٦٦، ٢٨٠، وعند المبرد في **المقتضب** ٤/ ٣٧٦.

٣٣٧ – انظر: ابن السراج، **الأصول** ١/ ٣٢٦، ٢/ ٢٢٦.

٣٣٨ – القيرواني، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، ص ٣٢٨.

٣٣٩ – الإشبيلي، **ضرائر الشعر**، ص٢١٠، ٢١١.

٣٤٠ – ابن السراج، **الأصول** ١/ ٣٢٦.

٣٤١ – المرجع السابق ٢/ ٢٢٦، والضرورة غير مذكورة عند سيبويه.

٣٤٢ – قال ابن السراج: وإنما جاز هذا في إن لأنها أم الجزاء لا تفارقه كما جاز إضمار الفعل فيها حين قالوا «إن خيراً فخير وإن شراً فشر» وهي على كل حال إن لم يلها فعل في اللفظ فهو مقدر في الضمير ٢/ ٢٣٢.

٣٤٣ – ابن السراج، **الأصول** ٢/ ٢٣٢.

٣٤٤ – كما عند سيبويه في **الكتاب** ٣/ ١١٣، **وشرح أبياته** لابن السيرافي ٢/ ١٠٦، وعند البغدادي في **الخزانة** ٣/ ٤٧١.

٣٤٥ – انظر: سيبويه، **الكتاب** ٣/ ١١٣، والمبرد، **المقتضب** ٢/ ٧٣، ٧٤.

٣٤٦ – القيرواني، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، ص٢٣٨.

٣٤٧ – الإشبيلي، **ضرائر الشعر**، ص٢٠٧، ٢٠٨.

٣٤٨ – ابن السراج، **الأصول** ٢/ ٢٣٢، والضرورة مذكورة عند سيبويه في **الكتاب** ٣/ ١١٣.

٣٤٩ – ابن السراج، **الأصول** ٢/ ٢٣٣، ٢٣٤ باختصار، وانظر المبرد: **المقتضب** ١/ ٢٢٢.

٣٥٠ – قال سيبويه: «ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه لأنه مستقيم ليس فيه نقض، فمن ذلك قوله... وقلما وصال... وإنما الكلام وقل ما يدوم وصال» ١/ ٣١.

٣٥١ – السيرافي، **ما يحتمل الشعر من الضرورة**، ص٢٣٦، ٢٣٧، القيرواني، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، ٣٠٩، الإشبيلي، **ضرائر الشعر**، ص٢٠٢.

٣٥٢ – سيبويه، **الكتاب** ١/ ٣١، المبرد: **المقتضب** ١/ ٢٢٢، السيرافي: **شرح الكتاب** ٢/ ٢٣٠، الشنتمري: **النكت** ١/ ١٥١، ابن يعيش: **شرح المفصل** ٨/ ١٣٢، الإشبيلي: **شرح الجمل** ٢/ ٦٣٠، السيوطي: **همع الهوامع** ٣/ ١٣.

٣٥٣ – انظر، ابن السراج، **الأصول** ٣/ ٤٦٦، ٢/ ٢٣٤، والشنتمري: **تحصيل عين الذهب**، ص٦٧، والأنباري: **الإنصاف** ص١٢١ تحقيق جودة، والضرورة مذكورة عند سيبويه في **الكتاب** ١/ ٣١، وعند المبرد في **المقتضب** ١/ ٢٢٢.

٣٥٤ – ابن السراج، **الأصول** ٣/ ٤٦٣.

٣٥٥ – السيرافي، **ما يحتمل الشعر من الضرورة**، ص٢٠٩.

٣٥٦ – ابن السراج، **الأصول** ٣/ ٤٦٥.

٣٥٧ – المرجع السابق ٣/ ٤٦٧.

٣٥٨ – القيرواني، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، ص١٨٢.

٣٥٩ – السيرافي، **ما يحتمل الشعر من الضرورة**، ص٢١١ وما بعدها.

٣٦٠ – ابن السراج، **الأصول** ٣/ ٤٦٣ وما بعدها، والضرورة مذكورة عند سيبويه في **الكتاب** ١/ ١٨١.

المصادر والمراجع

١ – الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن:
– **شرح كافية ابن الحاجب**، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٨٢.
– **شرح كافية ابن الحاجب**، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

٢ – الإشبيلي، ابن عصفور:
– **شرح الجمل**، تحقيق الدكتور صاحب أبو الجناح، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٩.
– **المقرب**، تحقيق أحمد عبدالستار وآخر، مطبعة العاني، بغداد، د.ت.
– **ضرائر الشعر**، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، الطبعة الأولى، ١٩٨٠.

٣ – الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الجيل، ١٩٨٢.
وتحقيق: جودة مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت.

٤ – البغدادي، عبدالقادر بن عمر، **خزانة الأدب**، تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت.

٥ – ثعلب، أحمد بن يحيى بن سيار، **مجالس ثعلب**، تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، د.ت.

٦ – ابن جني، عثمان بن جني، **الخصائص**، تحقيق الشيخ النجار، مصورة عن الطبعة الأولى، د.ت.

٧ – الذبياني، **ديوان النابغة**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧.

٨ – الزجاج، (إبراهيم بن السري)، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق الدكتور عبدالجليل شلبي، الطبعة الأولى، دار الحديث ١٩٩٤، القاهرة.

٩ – الزجاجي، عبدالرحمن بن إسحق، **الجمل في النحو**، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤.

١٠ – الزركلي، خير الدين، **الأعلام**، الطبعة التاسعة، دار العلم للملايين، ١٩٩٠ بيروت.

١١ – ابن السراج، محمد بن سهل، **الأصول في النحو**، تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، بيروت، ١٩٩٩.

١٢ – سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون، دار الجيل، د.ت.

١٣ – السيرافي، يوسف بن أبي سعيد:

– **شرح أبيات سيبويه**، تحقيق الدكتور محمد علي سلطان، دار المأمون للتراث.

– **شرح كتاب سيبويه**، الجزء الثاني، تحقيق الدكتور رمضان عبدالتواب، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠.

– **ما يحتمل الشعر من الضرورة**، تحقيق الدكتور عوض القوزي، الطبعة الثانية، ١٩٩١.

١٤ – السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر:

– **همع الهوامع**، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

– **بغية الدعاة**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار الفكر، ١٩٧٩، القاهرة.

١٥ – الشنتمري، يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم:

– **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، تحقيق د. زهير عبدالمحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الطبعة الأولى، الكويت، ١٩٨٧.

– **تحصيل عين الذهب**: تحقيق الدكتور زهير سلطان الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٤.

١٦ – الصيمري، عبداللّه بن إسحاق، **التبصرة والتذكرة**، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، مكة المكرمة، ١٩٨٢.

١٧ – عبداللطيف، محمد حماسة، **لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية**، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩٦.

١٨ – الفارسي، الحسن بن أحمد، **الإيضاح العضدي**، تحقيق الدكتور حسن فرهود، الطبعة الأولى، ١٩٦٩.

١٩ – الفراء، يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، تحقيق محمد علي النجار وآخرين، دار الكتب، د.ت.

٢٠ – القيرواني، القزاز، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، تحقيق الدكتور رمضان عبدالتواب وآخر، مكتبة دار العروبة، الكويت.

٢١ – القيسي، مكي بن أبي طالب، **الكشف عن وجوه القراءات السبع**، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.

٢٢ – ابن مالك، محمد بن عبدالله، **شرح التسهيل**، تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد، والدكتور محمد المختون، دار هجر، القاهرة، ١٩٩٠.

٢٣ – المبرد، محمد بن يزيد:

– **الكامل**، تحقيق الدكتور محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٧.

– **المقتضب**، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، د.ت.

٢٤ – ابن مجاهد، أحمد بن موسى، **السبعة في القراءات**، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، د.ت.

٢٥ – المرادي، الحسن بن قاسم، **الجني الداني في حروف المعاني**، تحقيق الدكتور فخرالدين قباوة وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٢.

٢٦ – ابن منظور، **لسان العرب**، دار المعارف، القاهرة، د.ت.

٢٧ – الهروي، علي بن محمد، **اللامات**، تحقيق يحيى علوان، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٨٠.

٢٨ – ابن هشام الأنصاري، عبدالله جمال الدين بن يوسف:

– **مغني اللبيب**، تحقيق الدكتور مازن المبارك وآخر، دار الفكر، د.ت.

– **شرح شذور الذهب**: تحقيق حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٨.

٢٩ – ابن يعيش (يعيش بن علي)، **شرح المفصل**، مكتبة المتني، القاهرة د.ت.

Poetic necessity of Ibn Al Siraj

Abstract

The subject of poetic necessity by Ibn-Assiraj has been chosen, because it comes directly after Saybaweya and Al-Mebred and it comes before the book of Al-Sirafi and Al-Kazaz. It is a link between both extremes.

Our work in this research depends on classifying all necessities listed in the fundamentals, whether in the grammar chapters or in other chapters of necessity or whether mentioned in both. These necessities have been classified in two types.

Findings :-

-- The number of poetic necessities of Ibn-Siraj was forty four points of necessity.

-- It was clear that Ibn-Siraj was influenced by his predecessors, specially Saybaweya and Al-Meberd.

-- The influence of Ibn-Siraj on those who came after was clear, specially the writers of poetic necessities such as Sirafi, Kazaz and Ibn-Asfor. When comparing the necessities of Ibn-Siraj to what was mentioned in this book, we find that Ibn-Siraj necessities were all mentioned in this book except the necessity of Tanwin (sign of emphasis) of noun following La (No) which is not inflected with al-fatha like Al-Akhfash and Younis. As regarding to the omission of the Lam from (La Aba laka) meaning no father for you, and deleting Maa meaning what or that from Kama meaning like, and in the non-repetition of La, negative sing, when it is attached to a proper noun. This counts up to necessities from among forty four.

-- In the forty necessities mentioned by Ibn-Siraj and by the writers of the books of the necessities, mostly Al-Kazaz was adherent to the examples said by Ibn-Siraj. He didn't add or omit any as Al-Sirafi of Ibn-Asfoor did.

-- After classifying the necessities into types of : necessities of increase, necessities of omission, necessities of substitution and necessities of advancement and deferment, the number of necessities of increase would be twelve necessities, the number of omission necessities are sixteen, the number of substitution necessities are ten and finally number of advancement and deferment are six.

The Author :

Prof. Fatima Rashid Al-Rajhi

- Doctorate with the first honor rank in Grammar and Morphology from Cairo University, Dar Alaloom Faculty, 1990.
- Professor in Arabic Language & Literature Department. Faculty of Arts. Kuwait University.

Publications :

A- Books:

1 - "Al-Makoudi Explanation on the Al-Fiayat Bin Malik" (Investigation and Study) Second Edition, Saudi Egyptian Dar, 2002, Cairo.

2 - Glossary of Nasikh verbs in the Holy Qur'an. The University Book Dar, Al-Kefah Aljamie, 1995, Kuwait.

3 - The Summary of Phraseology in Qura'an by Al-Khateeb Al-Tabreezi (Investigation and Study). Academic Publication Council, Kuwait University. 2002. Kuwait.

B- Articles:

1 - The phrases of colour in the Holy Qur'an and their indicators, Journal of Faculty of Education. Ein Shams University, Third issues, 2001. Cairo.

2 - The meanings of (or) in the Holy Qur'an, Journal of Faculty of Education. Tanta University, Issue 16, January 2003, Cairo.

3 - The grammatical orientation for the abnormal readings between Ibn Jenni and Ibn Mijahid, Journal of Faculty of Education, Ein Shams University, 10 (2) , 2004. Cairo.

4 - The coming of the adverb from the governed, The Arabian Journal for Human Science, 90, Rabee 2005, Kuwait.

5 - The Secondary and fundamental principal in Ibn Malik verses, Al-Mashriq Message, 15 (182), Cairo University, 2005.

6 - The Principles of Grammar for Al-Baghdadi, Annuals of The Arts and Social Sciences, Academic Publication Council, 25, March 2005.

MONOGRAPH 285

Poetic necessity of Ibn Al Siraj

Dr. Fatima Rashid Al-Rajhi
Department of Arabic Language and Literature Faculty of Arts
University of Kuwait